

١٣٤٨

كتاب

القضاء

محمي

الدين

العزي







٢١٦٦ كتاب القضاء ، تأليف الفزى ، عيسى بن عثمان  
ك . غ

- ٧٩٩ هـ . كتب فى القرن الثانى عشر  
الهجرى تقديرا .

٧٦ ق مختلف المسطرة  
نسخه حسنه ، خطها معتاد

٢١ × ٥٥ ر ١  
الاعلام ٥ : ٢٨٩ هـ هدية العارفين ١ : ٩٠ هـ  
١ - المخاصمات ، الفقه الاسلامى واصولته .  
أ - المؤلف . ب - تاريخ النسخ .

١٣٤٨



ف  
١١١١١١١١  
٩٨١١١١١١١١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **كتاب القضاء** الرقم **١٣٤٨**

اسم المؤلف **محمّد الدين الغزي** ؟

تاريخ النسخ ؟

عدد الأوراق **٧٦** **١٦٤٢٢** **١٦٤٢٢**

ملاحظات **(فتاوى)** **١٦٤٢٢** **١٦٤٢٢**

ف. ١ غ





كتاب القضاء العالم العلامة محي الدين الغري رحمه الله تعالى  
 وبعثه وعلوه امين

هذا كتاب - الفتاوى المصارف رسم العهد  
 القبر المحمد المرفوع في العجز والتقصير  
 عنونه املا العبد المذنب محمد صالح  
 علي صالح محمد صالح رجب المور سام  
 الحندي الشافعي بليغا والشيخي مشكفا  
 والربيع مذهبنا عفو الله له ولو الزيد وكرد  
 لهم بالمعصية من اهل حقنا الله وكفنا الله

قال العبد المذنب  
 محمد صالح  
 في شهر رجب  
 سنة ١٢٠٠

منه في العهد لعصر النبي دون بعضه وهو صحيح والندرك كذا  
 احاف العالم العلامة شهاب الدين احمد بن محمد بن العودى الشافعي بمعنا الله  
 اذا وهب الاب والام لبعض النبي دون بعض وهما بافتقار التصرف  
 وقيل الموهوب له العهد وقبضها قبض اماله ملكها بالقبض الطائفة  
 واما النذر فاذا كان بعض الاولاد المندوب عليه باثرا بها دون اخوته  
 فالتذلة فكم وقد نقل العلامة بن زباد في فتاويه عن المذنبين انه يصح النذر  
 لبعض الاولاد دون بعضه اذا اقتصر المندوب له على ما يباح التفضل الحاجة او زمانه  
 فيما او استغاله بغير وجوه قاله واختاره في الرقعة والقول واقفا في نفعه صاحب  
 ما لو كان معطرا له في حايضه هل تحل لها منه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في الفرج المبرور والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم وصوب السوال الذي  
 المبرور المبرور في الغامر المحكم المبرور العظيم



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد فإن لقضائهم الوطائف الخطرة والآخرة جدياً فينبغي لهم بحسب  
نفسه وحاجتها الرد إذا قدر عليه بوضيعة القضاء فكذلك نفسه في حصول العلم ومسايله فتوافق  
قضاؤه منقولاً مذهباً ولا يهل بنفسه فتزاد قديمه وهو لا يشجر ويأتيه حراوة في الدوام المكروه الضك  
وضيق الصدر والألم الحزن والمعاملة بنقيض الموجود والوساوس الرجبية ونحوها من حيث لا يحتسب  
وفي الآخر يجتنب الخسران ويصل العروة الشديدة والفضيلة العالية في قهره وأخرته بعد رجائه وإقدامه على  
القول في الشريعة بما لا يعلم وما يترتب على ذلك من أضرار الأموال وتسلط المبتطل عليها ومنع  
المستحق منها وما شابه ذلك ولقد بلغني عن بعض قضاة زماننا من شتهر بالعلم أنه حرامه أمور  
فاحشة في أحكامه هكذا قيل في ولما رآه منها أن امرأة خافت وأدعت أن فلاناً الفلاني يروى بها وجرت  
دعواها وأنه مات وظلمات العبد لأجل المرات واقامة شاهد واحد أو رادد الخلف معه أنه  
منعها وبطلت الكاح لا يثبت إلا بشاهدين فمنعها حقها من المرات والمسلح من قوله عندنا على  
خلاف قوله وأنه سبب الكاح لطلب الميراث بشاهد وبين أو شاهداً وامرأتين وقد ذكر المثل الأم  
الرافعي قال القاضي لم يذكر أحد من الأمام الرافعي وبالع في الكارة واستدلوا بكثرة ما لا يقبل  
الأشاهد من هذا معنى كلام الباقر عليه السلام في حديثه ثم واحدة منعها ما حقها وسلط عليها غير  
ومنها إذا شهد شاهد بعد الكاح وقام حصر العقد ومهدت على المتخاطبين من سبب  
وقضى بها وقد صرح الرافعي بأنه لا بد أن يقول الشاهد وهي لأن زوجته أو وصول لا أعلم أنه فاتها  
هكذا أمكاه القائل كما عليه وعندني فيه اشكال لكنه لا ينفرض في رد المنقول ومنها قبول  
الشهادة بالملك والحارة في الميعاد الحكيم من غير تقديم دعوى معتبرة بالملك وذلك غير جائز  
عندنا وقبول البيعة بالخليف والعهدة والولاء من غير طلب أحد من سبوع طلبه لذلك وهو لا  
يجوز إلا في شهادة الحشبه فكل حكم يتوقف على ذلك فهو حكم باطل لغوات شرطه وأما من أخرس  
لم يصر في تعديدها وأما الغرض التنبيه على عظيم هذا المنصب وكثرة خطره وعلى الخطافية  
على العالم فاطمك من لا علم عنده **وقد** الله على نبينا أنكم بدستوقي سنة تسعين وسبعماية  
بشر الله سبحانه مكانة مسائل يستبره معلوم الأحكام ولم أقصد استتباع المسائل فاتها  
لحتاج إلى محلات فاصبر على ما يقع غالباً عند الحكام وقصد منه الإيضاح ولم أتعرض  
ولا



والخلاص والماسد وروعه ورتبة على أبواب **الاول في الدعوى الثاني في الامان الثالث في الشهادة**  
**الرابع في جوار من البيئات** **الخامس في ما يقع في الشهادات** **السادس في ابطال العهود الفاسدة والحكم**  
**القائمة والولاية القائمة** **السابع في الحكم بالصحة والحكم بالوجوب والنبوت والتفديد وثبوت الملك**  
**والخارج وما يترتب من مقام ذلك وما شابه** **سبعون في الحكم بالحكام والسج في البيوت وما يجوز بعده**  
**بدون ثمن مثله وما لا يباع الا بثمر مثله والاعصار والجيش والرسم الثامن في حكم الامنا كالوكيل والوصي**  
**والمقارض والمرقن ونحوهم** **التاسع في مسائل كثيرة تتعلق بغير هذا الكتاب من ابواب شتى وارحوا**  
**ان تكون مرتبة على ابواب الفقه العاشر في فوائده** ونفايش لا يستغني عنها والله اسأل ان يتقبله  
مني وسع به انه قد تم بحسب **الاول في الدعوى** وفيه فصول **الاول في الدعوى الصحيحة**  
وبيان السروط وجوده صورتها في الظاهر ولا يصحها في نفس الامر ويدخل في ذلك الجبل في الدعوى  
كما بينه الثاني وبيان مردي ومردي عليه في الحق والوقف وغيره وفيه بيان ما اذا ارجأ  
على شخص طائفة ان الخز في يده فبان في يد غيره هل يعيد الدعوى ام لا **الثالث في ما سطر طه الدعا**  
**وي** ولا يشترط في سماع البيعة الى جواب عن الدعوى **الرابع** فيما يسر طه البيعة من غير تقديم دعوى  
**الخامس** في الدعوى عليه لعله يقر ولا يلزم اذا الترو قد لا يقام عليه البيعة **السادس** في مردي عليه  
ولا يقبل اقراره بالمدعي به لكن مدعي عليه لا قامة البيعة فقط وفيه بيان مردي عليه بالخلف بل يقر  
او تقام عليه البيعة **السابع** في صور من الرعاوي ليقام عليها ويعقبه مسائل في الدعوى  
**الثامن** في الدعوى على من لا يعبر عن نفسه كالغائب والميت **التاسع** في مردي على حق الغير  
والسركل ولا ولي لكن فصوله ان يتوصل بذلك الى حقه **الفصل الاول في الدعوى الصحيحة**  
قال الراعي رحمه الله بشرط فيها ان تكون معلومة وان يكون ملزماً انتهى وشيأ في شرحه  
وبشرط في الدعوى على الورث يدبر مع ذلك ان يذكر هوف المدين وان خلف موكه فيها وفابالبر او غيره  
وتبين البعض والله في هذا الوارث والله يعلم الدين كما ينبغي بيانه **في الفصل السابع** في شرط  
مع العلم والالتزام على من لا خلفه ولا يقبل اقراره ان يقول ولي بيعة اريد ان قيمها كما ينبغي في  
**الفصل الثامن** في من لا يطلو امرأته ثم نكح بعد مده فادعى الروح الاول انه نكحها في عدته لم  
تسمع دعواه حتى يقول ولي بيعة اريد ان قيمها على اني طلقها بمر كذا ولا تخلف القضاء العبد  
من ذلك الوقت ويشترط مع العلم والزرور في دعوى الحين ببيع او هبة ونحوها ان يقول اذا



اذا ادعى عينا على من هو في حوزة الشراء من غيره في اليد اشتراها من فلان وكان ملكها او ما  
يقوم مقامه كقوله تسلمني منه او يقول وتسلمني لان الظاهر انه انما يتصرف فيما يملكه **وهكذا**  
لو ادعى العين على من هو في حوزة **وقال** زيد او هبها مني او ادعى بها كما ياتي بيانه في صورة  
الدعوى في **الفصل السابع** بخلافه اذا ادعى الشراء من صاحب اليد لا يشترط فيه ذلك كفاية له  
اليدين الملك وكذا لا يشترط في الشاهد بان يقول اشتراها من فلان وهو ملكها او تسليمها اليه  
او تسليمها منه فان قصر الشاهد على قوله اشتراها من فلان لم يترتب على سهادته حكم وان كانت  
بينه اخرى بان فلا كان ما كان من الجحد البيع ثم اليه كما ياتي بيانه **قال** الراعي بعد ان ذكر اقامة  
البينة الثانية كما ذكرنا هذه البينة تشهدت بالملك والبيع فستطاعت البينة الاولى فلعلم ذلك  
صوره ذلك اقامه اياه اشتراة وقت كذا واقام بينه اخرى على انه كان ملكا وقت كذا **التميز** **ونظ**  
البغوي اقتصار الشاهد على قوله اشهد بان هذه العين ملك لمشتري اشتراها من فلان فظاهر النص انها لا تشهد  
ما لم يقل اشتراها من فلان وكان يملكها او ما يقوم مقامه مما تقدم **ومستطوع** في دعوى الوضعية اذا ادعى  
ان اياه او صولده يد له مثلا ووضفها ان يقول وهو خرج من ثلثه وانها كانت ملكه وم الوضعية وفيه او قيل موته  
وما حرمت من ملكه حتى مات ولا علم رجوعه ولا غيرها با دخال العير مع فيها وهكذا يشهد الشاهد بقوله ما علمت  
رجوعه ولا تغييرها با دخال غيره معه كذا قاله البيهقي **وقوله** يشترط للعرض كونها في ملكه وبه فيه وقوله القبا  
الاكتفاء بانها ملكه وقوله تعرض لعدم رجوعه فيه **نظ** فان اصل بقا الوضعية **وشله** وقوله ولا غيرها لان الأصل عدمه  
وقوله وفيه قد حترزه عن المهرنة ففي الوضعية المهرنة خلاف **ولو** اقتصرت بينته على الوضعية فقط واقام  
الموكل بينه اخرى بانها كانت ملكه وان ملكه لم يزل او لا يعلم زواله الى ان مات فظهر الحكم بالتميز على  
قلنا انه القبار وسأيتك من شأ الله تعالى في صورة الدعوى ما فيه بيان المقصود **فمنع** التي تشرح الشرح  
المذكور في الدعوى فاما العلم فكموله دهما ودينارا ونحوه **والصابط** انه ان كان المدعى به دينا ان يذكر  
صفات السلم وكذا ان كانت عينا مثله فان كانت منقومة ذكر جنسها ونوعها وقيمتها وان كان ذكره كما بينه  
في موضعه ولا يشترط ذكر القيمة في المقوم الا اذا كانت العين المدعى به مورا ساها فلا يشترط ذكر قيمتها  
كما ياتي بيانه **والفصل الثامن** وما ياتي عن القفال في دعوى الغصب **ويستقي** من اشتراط العلم بمسائل مما  
ما كان المطلوب فيه متوقفا على تقدير القاضي فان الدعوى للمجمل له سمح فيه كالمفوضه بطلب الفرض بنا  
على ان المالك لا يحب بالغصب وكان اهاب لطلب الثواب في قلبه او حوزة **ومنه** الحكومات ومتعه الطلاق كما صرحوا

بالتعيين

به ودعوى للسوة والنفقة والادام من الزوج والقرين الذي يلزم نفقته كذلك ومنها الوضعية فاذا ادعى  
ان مورث هذا الحاضر او مورث زيدا القفال في ذكر ما يميز به ارضي لم يشي **وقال** الشيخ الدعوى ولا يلزمه ان  
يقول ادعى لي مال واراد به ما به مثلا ولا ارضي في حوزة واراد فلا ضفته كذا وكذا لان الوضعية تختل بحالها  
فكذلك ادعواها ولا ان المقصود اثبات لفظ الموصي باوقع منه ثم رفع البحث بعد ذلك المراد وهذا المالح  
اليه عند انكار الوارث اصل الوضعية ومنها دعوى الاقرار فتسمع الدعوى بانه اقر له بشي **ومنه** ما ذكره القفال  
في فتاويه فانه قال لا تسمع الدعوى بالجهول الا اقرار والغصب فاذا ادعى انه غصب ثوبا مثلا سمعت انتهى  
لكن ذكر الراعي المشبه وقال الاشبه انه لا بد من التفصيل في **مسئلة** الغصب منها ما ذكره البغوي في فتاويه فانه  
**قال** الاشري عبدا وباعه بيلا اخر ثم خرج حرا وحكم بحريته ثم رجع المشتري الى بيلا البائع وادعى عليه بما به درهم  
مثلا ثم ادعى عليه له فخرج حرا ولم يصفه ولم يعينه سمعت الدعوى لعرض التحليف فقط لا اقامه البينة  
بما اتفق الا ان تعرف البينة العبد وشاهدت الحكم بحريته انتهى ومنها اذا ادعى ان له طريقا في ملكه لا  
الحاصر وفي ملكه زيد الغائب وادعى ان له حق اخرج الماني ملكه فانه لا يشترط في الدعوى بغير اعلام ودر  
الطريق ولا قدر المجري اذا حذر الارض التي فيها ذكر على ما صححه المروزي ويكفي الشهادة المرتبة عليها  
وبه حرم **مسئلة** الرواية **وقال** ابو علي الثقفي لا بد من ذكر قدره وقدره ان كانت صورة المسئلة فيها اذا كان  
يستحق المروزي في الارض من شراؤها بها مستحق اجر المالك **لكن** فلا راعى صحة المروزي وان كان حقه من حصر  
في حقه من الارض وهو قد ر معلوم فيتمه ما قاله الثقفي ومنها **قال** الشيخ في الدم اذا ادعى بالاتي وبه او غيره  
حينئذ فلا يشترط ذكر صفتهما في الدعوى لارا وصافيهما مستحقة شرعا ومنها ذكر الراعي في الوصايا انه  
لو بلغ طفل وادعى على وليه الامراف في النفقة ولم يعين قدرا ان الولي يفتد ويبيته فظاهره شاع هذه الدكر  
المجهولة لكنه قال في الشافاه اذا ادعى المالك لجنابه العامل فان يعين قدر ما خاتمه به سمعت دعواه ويضد  
العامل بسمة والا فلا تسمع الدعوى للمحال انتهى ومنها لو حذر دعواه في رقة وقلا ادعى ما فيها او قال ادعى  
ثوبا بالصفات المكتوبة فيها فهل سمع دعواه وجهان في الراعي وعمل القضاء في زماننا على سماع هذه الدعوى  
فاذا قال ادعى مصنونه او قال ادعى على ما نص وشرح فيه قبلوا ذلك واكثر ما يقع لهم بعد التوكيل في بعض السوا  
ويظهر في رجم صحة الدعوى حينئذ لان المقصود بها محذور الاثبات لما ضد الموكلين دون  
المطالبه ويؤيد قولنا بالصالح في ما ربه لو اقامه ان هذه الدار خلفها فلان لوربه وعينهم  
واقام ذواليد بينه انها اسلم اليه مرها ولا الورثة بطريق الاتباع من غير تفصيل الحصر منهم

دعوى



فما منه كذا ان لم يسمع لانه يمكنه ان يقر بغيره بل هو الذي هو احد

القاضي دعواه وينتدع وانما يفتح في دعوى جملته فتع من استنفا المحكوم به وتوجه المطالبة نحوه وذلك  
حيث يكون المدعي به مجهولا مترددا ان يكون هذا وذاك وهكذا وكذلك اما اداسلم المدعي من هذا او كان  
محتورا لحاط بصلطه فلا انتهى وقال الماوردي لو عمر عبد القاضي وقال ان فلانا وميرة يعارضه في داره  
او ثوبه مثلا وانه يلزمه وحرر دعواه بشرطها الا في من بعد سمعت دعواه قال ولو كان يعارضه بطلب شي  
فمنه قال في دعواه وانه يطلب مني بالاسمحة وذكر هذا شرط ويكفي ذكره بحال لانه غير مقصود بالدعوى انما  
المقصود بها لحر وهو منعه من المطالبة انتهى فصريح بانه يكفي انما يطالبه به بحال لكون المقصود بالدعوى غيره  
فذلك هاهنا المقصود بالدعوى اثبات ما وقع من الموكلين فيكفي ذكره بحال وايضا فالموكل قد علم تقاضيل الاموال  
فيكون عليه ولا يضر حال التوكيل لو وكل في اريد ما عليه من الدين فانه يكفي علم الموكل بقدر الدين ولا يشترط علم الموكل  
في الاصح هذا ما معلوم بالشرط الاول وهو العلم فاما الشرط وهو الاقرار بالادب ان يدعي شيئا لازما ولو  
قال ادع لي اذ اباة لم تسمع الدعوى حتى يقول في السع ويلزمه التسليم او يقول في الجدة في قضته باذنه  
ولو ادعى انه اقر في بكة المسمع ايضا حتى يقول ويلزمه تسليمه الى احتمال انه اقر له وان المقررة وان العين  
المقر بها ليست في يد المقر وان الامور غير صحيحة لكون المقر لا يملك المقر فان الاقرار اخبار عن حق سابق  
ولو ادعى ديننا قال وهو متنع عن الاداء الواجب له من الدين قال القفال ولو ادعى جارا في يد شخص  
فقال في دعواه هي في ملكي ههنا من هذا على كذا المسمع دعواه لانه يمكنه ان يقول ويلزمه تسليمها  
الى قاضا انقضت لديه ادعى كاشوقان الكرا قاضا للدينه ولو شهدت البينة انه اجاره كذا فقط  
لم يثبت الملك للمدعي لانه لا يجوز ان يستأجر الا شئان ملك نفسه من مستأجره ولو ادعى مؤجرا لم  
تسمع في الاصح لانه غير لازم الاداء في الحال وقال لا تسمع لعرض التمسيل فلو كان بعصه حالا سمعت  
وثبت حينئذ المؤجل بتعاله قال الماوردي قال فلو قضد بالدعوى صحيح العقد كما مسلم فيه المؤجل  
فثبت دعواه وان كان المؤجل لان المقصود به مستحق في الحال واستحسنه ابن ابي البراء والاولى  
الماوردي في ثبوت العهود وحسنه ويرفع الخلاف في الدعوى من مؤجل كان الدين يثبت مؤجلا في الدين  
الا بعد انتهى ويمكن ان يقال ان الماوردي ان العقد اذا كان مختلفا فيه وقضد بالدعوى العلم بحقه  
سمعت وهذا اجاره في كل عقبة لانه من التسليم خلاف ما لم يكن العقد كذلك وقضد اثبات الدين فانه موافق  
لخلاف ولو ادعى ديننا على معسر وقضد اثباته ليطالبه به اذا ابشر بالتمتع انه كالدعوى من مؤجل  
وتمثل جلانه وسيا في الفصل السابع في تصور البراءة وما يشهد للفرق وسيل ابن الصلاح

ما اذا ادعى من جهته وطرفه ان يقول في ملكي بغيره فانه يمكنه ان يقر بغيره بل هو الذي هو احد

ما اذا ادعى من جهته وطرفه ان يقول في ملكي بغيره فانه يمكنه ان يقر بغيره بل هو الذي هو احد

عن

معال

عن امره على شخص انه ابراه من دينه وهو كذا في نام كذا قال المدعي عليه لاسمعي شيئا فاد المدعي ان  
يقم بينة على ابراه فقال المسمع دعواه وينتدع عنده من هذا العرض التمسيل والاصح جلانه وان  
ولو ادعت امرأة ابراه وطلبتها وادعى المدعي ان ربه الدين ابراه او قض منه دينه فهل يسمع دعواه  
فيه وجهان ياتيان في الكلام على الغائب ولو ادعت امرأة انه طلعتها وانه يريد ما حاشتها او  
مساكنتها ونحو ذلك سمعت قطعا وهذا الواجب المدعي ابراه وانه لا يلزمه على الدين سمعت قطعا  
وسيل ابن الصلاح عن رجل في دينه بينت فيه متاع فادعى رجل على صاحب المتاع ان يدين له المتاع  
وجده وذكركمته ملكي ومن ملك المدعي عليه واقام بينة فقال المسمع دعواه ولا يثبت له ذلك لا بد من  
ذكر المتاع ووصفه نحو ان اضاف من ذلك الى اقراره من يرضى اقراره سمعت دعواه وينتدع هذا  
تمام الكلام في شرط الدعوى فاما قولنا ان الشرط وجود صورته في الظاهر فقط وان لم يكن لها حقيقة  
في نفس الامر فقد صرح به الاصحاب قال ابن ابي البراء والدم وقد اطلق حكما على المدعي والدعوى عليه  
عن بعض الفقهاء هو الوكيل عن المدعي عليه في سماع الدعوى ورد الجواب عنه من يلقن ثبوت اقراره  
يسمع اذ جهة او وقف او اقراره يدبر وعقدا واجارة بالتسجيل عليه وهذا ما وضعه المتأخرون  
من الحقيقة لكن من الخلاف في الغائب واخرا من ابطال الحق بطلان الزمان وسيل  
قال الدين هو ان يدعى المدعي مقلدا انه ما كذا مثلا لجميع العبد الذي من صفته كيت وكيت وقمته  
كذا وكذا وانه في يد هذا الحاضر على شئيل الغضب والعبد وان وطلت سلمه منه ليشال القاضي امره  
بتسليمه اليه وحواله مرد دعواه فيجيبه بالانكار فيقيم المدعي البينة على ملكه العبد المدعي به واصطاح  
الحاكم على هذا على ما فيه من كذب المدعي وكذب المدعي عليه ولم القاضي بذلك لكن قال القاض حشيش  
ان هذا كذب محطوط اذا علم ان المقصود منه التوصل الى اثبات الحق فاما الاخر فيه وليس المقصود  
منه الا نزع اثبات الاحكام والتسجيل على الحوام هذا اختلفت فيه وفيه نظرا لانه على الاصل من هذا  
الكذب باحصاء المدعي عليه ان كان حاضرا مقفدا ورأى عليه وان كان غائبا لم ينعرف اسمه وسيل  
فاذا علم ذلك ادعى عليه حقيقة وهذا ادعى من المحرم على كذب المدعي والمدعي عليه مع علم القاضي  
بكذبهما وقد شاهدنا غيره من الوكلاء اثبات كذب بيع يقضه قرض المهر وسلم المبيع بالدعوى  
على من كان حاضرا معهم في المجلس فكل وكيل ادعى على وكيل ويسعفه الاخر بالجواب مع حضور  
المتبايعين بالمدعي وامكان حصارهما مجلس الحكم واستنطاقهما بالتوكيل بان يوكلا المستري وكلا اثباتا  
والباع وكلا فافيا حتى تقوم البينة على وكيل الوكالة وما نسب اتفاقهم على هذا واصطلاحهم عليه لاعلمهم بوقفة

ما اذا ادعى من جهته وطرفه ان يقول في ملكي بغيره فانه يمكنه ان يقر بغيره بل هو الذي هو احد



واحد من المتبايعين وتضديهما بما جرى بينهما وعلمه بالبيع بان المشتري يثبت شرائه وانما راض  
 بذلك وانه لو حصر وتيسر بما جرى بينهما لضده فاكتمل الوكلاء بهذا القدر وشاخص الحكم انتهى كلام ابن  
 البرم وفيه نظر والظاهر ان ذلك على ما جرى عليه وجعل القضاء وتبديده قول القاضي حسين في قوله الجمل  
 في اقامه البينة بالبراه من البرهان الذي عليه ان ينصب مستغرا بدعي على من عليه الدين بان له على فلان القالفي  
 كذا او فلان على هذا كذا قوله بتسليمه الى قيم البينة بالانرا حيث لا انتهى فها ذكر القاضي اشكال محصله بغير  
 العزم لغيره ثم كما ذكر في الفصل التاسع ان شاء الله تعالى وفي القضاء على الغائب والله اعلم **الفصل الثاني**  
 في بيان من يدعي وتسمع بدعواه وقدره تسمع بوقت احوال من يدعي عليه في الحقوق والاقايف وغيرها  
 فشرطه فيهما التكليف في الجملة فاما غيره فينبغي تمسك بنسب وان قد مر عليها ان القاعدة ان كل ما لا يجوز للرجل  
 فعله بافراده لا يجوز له ان يطلب تنقيها وكذا لفضا الشتر من نفسين وكما شراد اذ يصدر دعيه  
 استودعها اثنان في اجراء القولين كما بر شريح **القاعدة** ايضا ان كل مكان فرعا لغيره فلا يقبل دعواه ما  
 يكذب اصله فمن لو ادعى من ادعى له من ولد العباس اسرا عيدا للطلب مثلا ومات فادعى ولده انه من ولد موسى  
 اسر جعفر من نسل علي ابراهيم طالب فلا تسمع بدعواه ولا يثبت كما اقي به ابن الصلاح واقفي ايضا بانه لو  
 ادعى شخص على اخيه حصة من ملك في يده بطر بولا رث عروا بها قال المديعي عليه وامتنع من الميراث فحلف  
 الحاكم للمدعي الميراث وردده وحكم له فاحضر المديعي عليه بدينه على اقرار بدينه ان ذلك ملكه ودر الا  
 مشايير الناس وثبت ذلك عند الحاكم فانه يدين بطلان الحكم السابق انتهى وفيه نظر من حيث ان الميراث  
 كما في المديعي عليه على الراجح وكان قياسه ان لا تسمع بدينه وشياني في الايمان انه لو مات شخص فادعى  
 ورثته ديناه واقاموا شاهدا وحلف معه بعضهم ونكل بعضهم به يبطل حرم من نكل قلو مات ارادوا  
 ان يحلف او يقيم شاهدا يحلف معه لم يكن له ذلك كما شياني بعد بما فيه **مسئلة** لو اثنان جازا حيزا لينقل  
 له متاعا مثلا على ادايه له عا دها الضمارة بقومها او بدينها او بغيرها ولم يعلم الموجه الاخير بذلك فالتفت  
 شيامع الاجرة والدعوى يكون على الاجرة واما المالك الموجه لهما في يد الاخير فاذا ثبت ما ائتم تلفته صمته  
 ثم رجع به على المالك لانه غره حيث لم يعلم بضاروتها مع علمه بانها معتادة لذلك فان اكر الاجرة لئلا  
 ولا يثبت هناك حلف على البت لان فعل البهيمة منسوب اليه ذكره ابن الصلاح **مسئلة** فسمع دعوى النكاح  
 من الزوج على الاميرة لحد اذ كانت تزوجه بكر اصغر فان اقر فذلك وان انكر حلف وان نكل حلف الزوج  
 وسلم اليه فان كانت كانت بكر ابالغته قاله دعوى على الاب والحد ايضا لكان اخطف الزوج والمزوج حلف  
 المرأة ايضا فان اقرت ثبت النكاح وان ادعى نكاح ثيب صغيره لم تسمع بدعواه حتى قال النكاحا وهي

له تسمع ايضا والدعوى انما تكون على الاب وهو لا ملك نشا العقد عليها الا انها تيب فلا يقبل  
 امرارة عليها قاله الدعوى ولعله حيث لا يدين له بما ادعاه كما باقي في نظايره والله اعلم **مسئلة**  
 بدعي على شبيهه انه اذن له في النكاح لا تسمع اذ الميراث شيئا او حا النايح يطلب منه فامر الشيد  
 الاذن فله تخليفه فادلفط العبد ان يدعى على شبيهه مره اخرى رجاء ان يقر فيسقط الميراث منه  
**مسئلة** لا تسمع بدعي الامه الاستيلاء من السيد قاله الرافعي ومجمله اذا اذنت اثبات شبيهه  
 ولو قدمت اثبات امية فيمنع السيد عن بيعها وتعيه بوجه سمعت وحلفت كما تقدم **مسئلة**  
 قال البرم لا تسمع الدعوى من عموه والله المحضه كما اننا في الكهات بان يقول منك كفارة في  
 حاكم او في قتل او في حيزين ويخوذ ذلك لا يسمع عليه **مسئلة** اذا ثبت فليس يحصى عند الحاكم  
 في آخر الدين وادعي انه وجد ما لا فلا تسمع بدعواه حتى يقول انه ورثه او اكتسبه ونحوه  
 قدره فسمع حبيشه وحلف له قاله القاضي وقتا وفيه **مسئلة** في قتل او في القتل لو كان بين  
 جانوت فاحره لاخر وكان باخذ الاجرة شتين كثيرة في احبني وادعي انه وقف عليه فانما  
 يتوجه بدعواه على من يدينه الجانوت الا ان دون من اجد منه الاجرة **مسئلة** في يده دار وقت  
 وهو يقول وقفها جدي على اولاده والاد او لاده ما شاموا خارجا وحل وقال انا من ارباب هذا  
 الوقف ومشتقيه لم يدعوا ما لم يبين فيقول انا اربابك مثلا فيحلف انه ليس اربابا ولا يحلف  
 اذا كان هو جميع وارثه فان نكل حلف المديعي وثبت فلو كان الوقف في يد اثنين في الحلف  
 الواحد منهما فيه وجهان احدهما لا لانه لو اقر لم يثبت نصيب المديعي والثاني نعم لانه لا يقر  
 الميراث على الاخر فقيده بقره وهاكل ورثة العزم **مسئلة** لو اجال غريمه بدينه على مديون له فادعى  
 المحتال بالحواله على المحتال عليه فقال كان المحيل الرابي من الذين قبل الحوالة وقام البينة بذلك جار  
 ساعها في وجه المحتال وان المحيل بالبلد ينسب احصاء مجلس الحاكم قاله ابن الصلاح وهو  
 صحيح في وجه المحتال واما اثبت البراه من دين المحيل فلا بد من اعلامه والا قرب انه لا يكتفي  
 اقامه البينة في وجه المحتال بل لا بد من اعادة ثباتي وجه المحيل ثم المتخذه للمحتال الرجوع بدينه  
 على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحتال عليه **مسئلة** في الاوقاف لعشيت الرجع ونحوه قال  
 الادري في شرحه فالظاهر فقها لا فلا تسمع الدعوى والبيته على الناظر وور المستحق  
 العين وحكم بذلك مع حصول المستحق في البلد كولي الطفل فلو كان الوقف على جماعة معينين  
 لا ناظر لهم بل لكل واحد ينظر في حصته بشرط الواقف فلا بد من حصول الجميع فلو كان الناظر

والدعوى على الميراث لا تسمع بدعواه حتى يقول انه ورثه او اكتسبه ونحوه  
 وقدره فسمع حبيشه وحلف له قاله القاضي وقتا وفيه  
 جانوت فاحره لاخر وكان باخذ الاجرة شتين كثيرة في احبني وادعي انه وقف عليه فانما  
 يتوجه بدعواه على من يدينه الجانوت الا ان دون من اجد منه الاجرة  
 وهو يقول وقفها جدي على اولاده والاد او لاده ما شاموا خارجا وحل وقال انا من ارباب هذا  
 الوقف ومشتقيه لم يدعوا ما لم يبين فيقول انا اربابك مثلا فيحلف انه ليس اربابا ولا يحلف  
 اذا كان هو جميع وارثه فان نكل حلف المديعي وثبت فلو كان الوقف في يد اثنين في الحلف  
 الواحد منهما فيه وجهان احدهما لا لانه لو اقر لم يثبت نصيب المديعي والثاني نعم لانه لا يقر  
 الميراث على الاخر فقيده بقره وهاكل ورثة العزم  
 المحتال بالحواله على المحتال عليه فقال كان المحيل الرابي من الذين قبل الحوالة وقام البينة بذلك جار  
 ساعها في وجه المحتال وان المحيل بالبلد ينسب احصاء مجلس الحاكم قاله ابن الصلاح وهو  
 صحيح في وجه المحتال واما اثبت البراه من دين المحيل فلا بد من اعلامه والا قرب انه لا يكتفي  
 اقامه البينة في وجه المحتال بل لا بد من اعادة ثباتي وجه المحيل ثم المتخذه للمحتال الرجوع بدينه  
 على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحتال عليه  
 الادري في شرحه فالظاهر فقها لا فلا تسمع الدعوى والبيته على الناظر وور المستحق  
 العين وحكم بذلك مع حصول المستحق في البلد كولي الطفل فلو كان الوقف على جماعة معينين  
 لا ناظر لهم بل لكل واحد ينظر في حصته بشرط الواقف فلا بد من حصول الجميع فلو كان الناظر



عليهم القاضي فلا بد من حصولهم ايضا ليكون الدعوي والحكم في وجه المشتق هذا هو الاشبه  
ويقال يقول ينصب مستخرا عنهم ومن هذا القبيل الدعوي في وجه بعض الورثة مع حصول  
الباقين في البلد انتهى والمتجه الحزم لموارس الدعوي في وجه البعض من الورثة والمستحقين  
لوقف وهذا لا ريب فيه **قال المحرر الحكم** لا يعبد الاعذار في العلم واعلامهم بالمال لو كان  
الدعي في الوقف يدعي له يستحق نصيب فلان الميت بشرط الواقف وبينه في دعواه او انه يستحق  
الصرف اليه من هذا الوقف بل حوله في الموقوف عليهم وبين شبهه فلهذا الدعوي يسمع من المستحق  
دون الناظر **مسألة** اذا مات شخص فقل عليه او عينيا في يده والحكم الوصي ان كان او بعض الورثة  
الورثة الباغيين كما تقدم **وقال السمرقندي** من الخصم **قال** اذا قام بينه على بعض الورثة نقد  
على جميع الورثة اما لان الحكم انما هو على الميت فالوارث الواجب محرم في ذلك قال وليس له ان  
يشتحقه في وجه غيره له على الميت دين لانه ليس حصرا على الميت انتهى **وقال** هذا مثله الا في قوله ان الحكم  
يتعدى في جميع الورثة **قال السبكي** في فتاويه اذا ادعى انه ارشد الموجودين وتعلقت دعواه  
بالمستحق فلا بد من حصوله من يدعي عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم لطلب  
الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم **مسألة** اذا حضر شخص وسد فاستحق اخر وفيها اقرار ووضايا  
فتسمع دعوى الوصي اليه لاثبات الوضيه فقط اما الاقرار فلا يسمع دعواه فيها للمستحق  
لانه ليس له ولا يسمع فيشترط دعوى الوصي له والمقر له فيدعي الوصي له ان فلانا فلانا في اوصي له بكذا  
وانه مات وقبل الوضيه من بعد موته فيطلب القاضي منه البينه فيقيمها فاذا شهد حله  
على الاستحقاق وقد صرح اليه من اصحابنا المشايخ **قال الوارد** في ان اباه اوصى بكذا الاقوام عنهم على  
يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعي لنفسه ولو ادعى عليه اقوام ان اباه اوصى لهم بكذا فانكر حلف  
انه لا يعلم انه اوصى لهم فان نكل وهو معين حلفوا واستحقوا **مسألة** **قال السمرقندي** من الخصم اذا  
حضر رجل وقال ان فلانا اوصى لي واردا ثبات وصيته فلا بد من حصر يدعي في وجهه وهو الوارث او رجل  
لميت عليه عوا او رجل على الميت حوا او رجل اوصى له الميت بوصيه انتهى والآخران ممنوعان **مسألة**  
لو اوصى له بغير في غيره والموصي له ان يدعي به وحلف حرما على المسمورين **مسألة** لو اوصى له بثلث دينه  
على يد فيما يظهر لانه يصير كالوارث فيحلف حيث جاز للوارث الحلف ما مع الشاهد واليمين  
وكذا لو اوصى له بعشر ماله مثلا لانه يصير كوارثه بخلاف ما لو كان ماله ذهبا واوصى له بعشر دراهم

تعالى

فما هنا لا خلاف بد **مسألة** ادعى على غيره انه يعارضه في ملكه قال الرازي هذه العين او  
الدار الفلانية وهو يمنعها هو الدعوي **قال** شرح الروايات اذا استخض على اخر له يدعي عليه  
مالا او غصبا او شيئا منه لم تسمع لانه اخبار عن كلام لا يضر **قال** الله يدعي على ذلك ويقطعه  
عن شغاله او يلازمه وليس له عليه ما يدعيه ولا شيء منه او يطالبه بذلك بغير حق سمعت  
**قال السامعي** رضي الله عنه ولو حضر رجلان وادعى كل منهما دارا وانها في يده لم تسمع الدعوي  
ولو قال احدهما في يدي وهذا يعترض على فيها او منعني من شغلها لم تسمع ايضا لانها قد تكون  
لحصة فان قال يعترض على فيها بغير حوسبة الدعوي **قال المالكي** وردي اذا ادعى على حاصر واثبات  
اليه او اغايب ونسبه انه يعارضه في ملكه لم تسمع الا ان يقول انه يتصرف في يديه ولا شيء  
له او في ملكه فيمنعه التصرف فيه او في حقه بشيء ذلك عليه فسمع ويستتري بيان ما يتصرف  
به من هذه الوجوه ويقول انه يعارضه بكذا بغير حق وقد تصرف من الوجه الفاسد لوجه الحاكم  
المنع اليه من ذلك اذا سجد له باقرار المدعي عليه او بينته او عيّن المدعي المراد به انه في وجه  
من هذا الدعوي المعارضه في الوطائف بغير حوسبة فسمع بالسرا المذكور فاذا ثبت ذلك بطريقه  
منع الحاكم المعارض **مسألة** ادعى على شخص الحق في يده او في حقه مثلا او انه اقرار للمعين  
في يده طائرا وقام المدعي اليه وحكم الحاكم بهام بان انما يدعيه فقيه ثلثة اوجه **مسألة**  
انه لا يسمع الحكم المذكور لان الدعوي يقيم على حصره والثاني يصح والثالث **قال** لا يصح ان يحكم  
على غايب فيفترق بين ان يكون صاحب اليد حاضرا او لا انتهى ومنه نظر لانه لا بد من الحلف في  
القضاء على الغايب **مسألة** لا يصح ان يشترط فائدة في فتاوى السبكي في الدعوى لانه اذا كانت الدعوى  
لميت او اغايب او محو عليه فحكم الحاكم اولين طال والقاضي الشافعي يقيم مريد في وليس ذلك  
لغيره من القضاة وان كانت الدعوى على اجدها ولا مالقا في الشافعي ايضا ينصب مسمع  
الدعوي المتوجهه عليه وسمع القاضي الدعوي وان كان هو الذي نصب لان المنصب ليس  
وكيلا عنه بل هو منصوب من جهة الشارع ينصب القاضي له وهو نايب الشارع في ذلك ونواب  
القاضي الشافعي في ذلك كالقاضي الشافعي وليس لبقية القضاة ان يسمع الدعوي على ما شرع  
تحت طر الحاكم الشافعي **مسألة** فيم اليمين وما اذا ناب بيت المال لانه نائب القاضي والقاضي نايب  
الشرع والشرع لا يدعي عليه والقاضي نايب الشرع فلا يسمع عليه دعوي ولا على نوابه وعلى هذا لا  
يضمن هو ولا نوابه ولا يتوجه عليهم بوضع ايديهم ووقع في مصر قديما انه حضر شخص والاد

بادا قال



ان يدعي نظرو وقف تحت نظر الحاكم وقضيه الدعوى عند القاضي المالك على مباشر الوقف  
المصوب الشافعي وطال الكلام في ذلك وكنت سمع قاضي القضاة اذ ذاك يتبعه يقول  
كيف يكون نائب القاضي يدعي عليه ويتبع بعض من سمعه هذا هو الذي استقر عليه  
الرواي فلا بد ان ينصب القاضي الشافعي من يدعي ومن دعا عليه عند بقية القضاة في  
فما يتعلق بالوقف وما لا يتكافؤ وما لا يتكافؤ المال والطا فيه والله سبحانه اعلم الفصل  
الثالث في ما شرط منه الدعوى والاحتجاج اقامه البينة الى جواب الدعوى على الدعوى  
على كل من يدعي نفسه كالحجاب والاحقر من الذي ليس له فيه ونحوه وهذا واضح بعد  
هنا مشايخ منها ان يحصر ايتام عند القاضي يطلبون منه ان يبيع عقارهم في حاجتهم ولهم  
منه تشهد حاجتهم والمتقنه ان ينصب القاضي من يدعي لهم الحاجة المسوغة لبيع العقار وان  
يدعي حاجتهم وعدم ما لهم من عقار العلاء فان له منه بذلك وبسالمهم الا اذا شهد  
الشاهد انهم محتاجون الى بيع العقار لمدة كورثت الحاجة ويشترط في الشاهد ان يكون من اول  
الخبر الباشعة ولا يجوز ان يشهد به قبل الدعوى نعم لا يشترط جواب الدعوى وهكذا ما روي في الكتابين  
فمنه يقول انه وكيل فلان فلان في ذلك وحديثه وبسالمهم الا اذا شهد ان اوكله من سمع يمينه  
بالوكالة من غير حضور الخصم ولا نصب مشعر له ان يشاهد يودي من غير طلبة الوكيل وهذا لا خلاف فيه  
وقد قالوا في كتاب فابعد الدعوى ان احد من الخصم يدعي عليه ان اثار الثاوي ان بعدد لسيادة الشاهد  
لان لمبادر بالشهادة قبل الطلب بورت ربيد فالامارة واشتد لها هنا فحين الثاني وهكذا فممن حلف على  
استحقاق دين بشرطه لا يجوز للحاكم ان يسمع البينة تحلفه قبل طلبة الخائف لادان يقول حلفت وحين  
تشهد وبسالمهم الا اذا كان الخلف صريح بعد اذ الحاكم لم يحلفه وهكذا فممن عيى عيى عن البينة ان  
لغيره وهو غائب عن البلد مشافه القصر مثلا او الجبهة الشرعية واليمنية تشهد بذلك وهكذا اقوال في  
الشهادة بالقيمة اذا اراد الحاكم بيع عقار في در مثالا وحصر من يشهد بقيمة فلا بد من تقديم دعوى  
وشان هذا ان شاء الله تعالى عند تصد الحاكم في **باب الشايع** ووقع كثر ان يحصر عند الحاكم من بعد اثبات  
 وفاة وحضر وثقة البينة في غير معاملته القاضي وكذا ما له فيمنظروا ان كانت البينة التي تشهد بذلك عاملة  
 على السفر الى البلد التي حصل فيه الوفاة مع الورثة فلا يجوز اثبات ذلك كما ذكر في القضاة على الغائب فلا بد  
 فيه سلوك الخيلة في الدعوى كما تقدم والله اعلم الفصل الرابع في ما شرط منه الدعوى فلا بد من تقديم دعوى  
 وهو كما قبلنا في شهادته الحسبة وذلك ما في موضع حق الله سبحانه وتعالى او فيما له حق موكد  
 بحيث لا يفتقر رضي الادعي فيحضر الشاهد عند القاضي ويقول تشهد بذلك وكذا على فلان وهو منكر فاحضر  
 لا تشهد عليه وهل يشترط وجود حاحه ام لا شيئا مما قيل فيه ولا جليحه في ذلك الدعوى الحسبة

فمنه يقول

فمنه

فمنه الطلاق الباني والروحي وكذا الخلع لا يثبت الا بالمال والله الامام وعمر وشبهه الرافعي الى الامام  
 فقط وان الدعوى قال لا يثبت الخلع بسهادة الحسبة انتهى والاربع الاول بعد حرمه القاضي حنين  
 وغيره واختاره الغراوي ونحوه الحاروي الصغير ومنه الدعوى والعفو عن القصاص وقاعدة وانقضائها  
 ونحوه برصاع او مضاهرة وبيع واسلام وكفر وكراهة وكفارات والوقف والوصية على الجهات العامة  
 ومردك وقف الموضع مسجد او قنطرة او قنطرة ومقبرة وتقبل في اخذ من جردع المسجد او ارضه ونحو ذلك  
 قالن والدم تقبل شهادة الحسبة ما درار رجل ان عليه حجة الاسلام وبانداستعمل عمر سنة  
 ولم يصل ولم يصم وفي فتاوى الدعوى ان شهادة الحسبة تقبل في الشقة والقاضي المحر عليه في عيبته  
 لانه يعلم به حيو الله تعالى وتقبل ايضا في الحج والتعبد وفيما يمنع قبول الشهادة من نفسه ونحوها  
 كما ذكر من بعد ان شاء الله تعالى في حيل الروا والسرقة وطمع الطيور والشيء لا متعلق هو الله تعالى بالطلاق  
 وتقبل ولا يستبلاذ في التبرير وتعلق المعنى بصفه قبل وجود الصفه وجهان والفرق الاستبلاذ  
 يقضي الى العتق قطعا بخلافها ولا تقبل في الكتاب ولا في شرا القريب الذي يعنى بالشري لان المقصود  
 منه الملك بغير ثبوت الحق عليه فلو انتمت اذ لك لا تبتنا العوض فيه من غير تقديم دعوى ولا يمكن  
 اثبات العتق من غير ما للمائة لا يخاف وليس كالحاج لان العوض فيه غير مقصود ولا يثبت الوقف من غير  
 وجهه اختاره بعض الشيوخ الذي ركناهم بنائا الله لا يشترط فيها الفصل كالعقود ايضا فيها الله الى الجبهة  
 العامة وهو من جهة قال الرافعي وفي فتاوى القضاة لو شهد رجلان ان فلانا اخاف فلان من الرضا فممن حلف على  
 بريد ان ينكحها وانه لو شهد اثنان طلاقا وحكم القاضي بشهادتهما ثم اخراجهما بشهادة اخوة الرضا بين  
 المتكلمين لم تقبل اذ لا فائدة لها في الحال او لا غيره بقولها تشهد ليلنا كما من بعده والاشهاد على انه اعترف  
 انما تخرج اذا كان المشهود عليه يشترط من اعتقه قال الرافعي وهذه الصورة تقبل في شهادة  
 الحسبة انما تسمع عند الحاجة انهم ومثله قول الجراحي في الشايع يجوز اثبات الحجج عند الحاكم بالبينة  
 بعد استمادته للحاجة اليه في شهادته ولا يجوز اثباته قبلها لعدم الحاجة اليه ولا يجوز التسجيل بالفسق  
 لان اقامته بقدر على ابطاله بالنوبة فلا فائدة فيه انتهى ولجمل على عدم الحاجة في النوبة انما يطمع في المستقبل  
 فلو كان حاحه فينبغي ان يجوز التسجيل وينتصر لها عند تصد الحاكم والحكم ثم ما ذكره من شرط الحاحه  
 اظنه غير منقول عليه وقد صرح الاضحاب وتبعهم الرافعي ان المدعي عليه لو قال للشاهد قبل الادا اما تشهد  
 به على فانت عدل ضا دقانه ليس اقرارا بل هو تعديل ان كان من اهله انتهى وقد يقال ان هذا  
 لا حاجة لان الشاهد تصدي الشهادة وفيه نظر وفي فتاوى من الصلاح لو شهد الحسبة على  
 اقرار غائب او حاضرا وميت بانه اعترف بالله حكم العتق حسبه من غير شوال العبد والحجاج  
 الحكم الى غير العبد وان طلب العبد الحكم اذ لا حظ في حكمه وجهه الحسبة معرضه عن طلبة والمقنة

المستفاد



ان يقال ان كان في الشهادة حاجة فلا ريب في سماعها ومن الحاجة قطع سلطنة موجوده  
 كانه الرقي العبد كما قاله الراعي عن الفقهاء من سماع الشهادة ما لفقهاء الا اذا كان المشهود  
 عليه يشترط من اعتقه ممنوع وفي فتاوى ابن الصلاح اصح وصرح الاصحاب بانه لو كان شطرا من حصة  
 فطلبها الوكيل ثم انكر الموكل التوكيل وجب على الوكيل ان يشهد بحسبه انه طلب من حصة ولا نكرانه  
 وكله فيه لئلا يمنع قبول الشهادة انتهى ولم يشترطوا ان يكون الزوج طلب من حصة فذكر على ما  
 قلناه وما قاله من عدم القبول لاختلاف الرضا مسلم ثم قال الفقهاء بعد مشيئة الرضا عن قوله  
 ان الودع حطب في فلان وبينهما رضاء فان كان قبل ظهور الفصل منه قلت شهادته وعلى هذا الوجه  
 رحلان وشهد الرضا بوجوب العبد فاما كونه اكل قبل شهادته فاما كونه اكل قبل شهادته فاما كونه اكل قبل شهادته  
 الحسبه على قيم الضمي انه اتلف الا للصبى له ان يحلف القيم ان اتلفه فيه فانه القاضي حشبن  
 واذا كان له حليفه كان له اقامه البينة عليه وهذه مشيئة نفسه وكثيرا ما يدعي بعض اقربا  
 الطفل ويجوز حبرانه على مشيئته انه اتلف ما لاله ولا يسمع القاضي كلامه ويقول الله قصوني وقبيل  
 شهادته الحسبه بالاحصان والحريه الفصل الخامس فيمن يدعي عليه حلفه ولا يحلف اذا انكر  
 وقلة اقام عليه البينة كما ياتي بيانه في بعض الشهور فيه مسألة لو حصر عند القاضي في  
 وادعى عليه انه بلغ رشيدا وان اباه يعلم ذلك وطلب بینه فانه لا يحلف الاب على الصحيح مع  
 انه لا يقر ببلوغ الاب رشيدا انما يقر ببلوغه وان كان لا يثبت شهادته بقرانه ببلوغه ومنها ان  
 ادعى عليه قاضيه روحه امرأة محتونه سمعت دعواه فان قال القاضي على ما قرره وان انكر حلفه  
 القاضي حشبن ومنها الوادع شفعة في حصة من عقار وقال هو لا يني الصغير وما اشترتها  
 فانه لا يحلف وكذا لو قال هو لا يني الصغير واشترتها فانه لا يحلف ولا يحكم للمدعي الا ان يتم  
 البينة ولو قال اشترتها لا يني الصغير كان اقراره بشيئة الشفعة وقد تقدم هذا ولو قال لا يني  
 الامام السماع بما احده من الركوة فقال له اجد شيئا فلا يمين عليه قال اشرح ولو ثبت له بدو  
 على عمر فادعى ان يدعي خالدا ان التوب الذي في حجره فأنكره وادعاه لنفسه لم يحلف ادعى حشبن  
 من يمسك على المدعي فحلف فيودع اليه اثبات ملك لغير يمينه ولو قصد اقامه البينة عليه  
 لم يسمع انتهى ومعلوم انه لو اقر ان التوب لعمر بيع في اليد وهذا صرح ابن الصلاح فقال  
 اذا ثبت مال على غيب لشخص وقد قصد ذلك لاسيما ان يدعي على شخص ان يبيده كذا من الدراهم  
 او الاميان لفلان الغائب وقصد الوفا منه فله ذلك فان اقر صاحب اليد بذلك جاز  
 الاميان في دين الغائب بطيب رب الدين من الحاكم ولا يحتاج الي اثبات ملك لغائب فان اليد انتقلت

والمشهود

عن الحاضر فلو ادعى العبد المقر بها بخصص حاصره ولا يثبت له سماع ولا تمتنع السماع لافاد عوى على غائب لا انتهى  
 هذه صورة يدعي فيها لاصل طلب الاقرار ولا يخلف للمدعي عليه ان نكر ولا يقام عليه بینه كذا في الصلاح قال  
 لو كان الحق على ميت واقام بینه بذلك وحكم له القاضي به ثم جاء محضر من ملك الميت واراد ان يشهد  
 لبيعه في دينه ولم يوكله الوارث في اتيانه فلاحسن القول بذلك نحو راتمي وقد صرح ابو الحسن في  
 وقاوية في الوقف بان الوارث والوصي وصاحب اليد المطالبة بحقوق الميت كما ذكر في حكم الحاكم وسببه  
 انه بالموت تعلق بعين ماله بخلاف الغائب وشيئة في القضاء على العاين لا يجوز للعالم ان يدعي على من  
 عليه دين الغيبة الغائب او الملب وان قلنا غرم الخير غير الفرق بين العين والدين ولا في ما تقدمنا  
 قول الاصحاب لو ادعى الوارث ديناً او عيناً واقام شهادته ولا يخلف ولا يخلف الخير على المبيد لا يحلف  
 الخرم لو كان كان فيه اثبات حق الغير بيمين الغير وهذا لا يحرر الفصل السادس فيمن  
 يدعي عليه ولا يقبل اقراؤه بالمدعي عليه كذا يدعي عليه اقامه البينة فقط وفسان من يدعي عليه الحلف  
 بل يقر او ليقام عليه البينة وما من يدعي عليه ليقرا وحلف ولا يقام عليه البينة اما الا وهو كل  
 موضع ادعى فيه على وكيلا او اوطر وقف ونحوها فاذا ادعى على الوصي ديناً على الميت وحزن  
 دعواه كما ياتي في الفصل السابع فافكر الوصي والمدعي بینه قضى لها والا فليس له حليف الوصي على  
 العلم الا ان يكون وارثاً او قاضي كالموصي ومنه اذا ادعى حشبه على من يدره صغيراً انه حر الاصل وان  
 ابنه يدعيه فقال له ملكي وليس هو ابني فانه لا يحلف فانه لو اقر انه ابنه لم يحلف القاضي بحسبه ولا يثبت  
 اقراره على ابنه الطفل المقر له فان كان المدعي بینه سمعت والابن الصغير رقيقاً فلو جاء المدعي مع اخر  
 وشهد حشبه بانه ولدته امرأة المدعي على قرانه فاقربه سمعت قاله بر النكاح شرح وجعل قولهم  
 فاقربه على انفسه والافظا صره مشكك لانه يفهم انه لا بد من اقراره والقاعدة في هذا ان كل من لا  
 يقبل اقراره بشي لا يحلف انكره ثم ما تقدم من فتاوى الفقهاء اول المسألة ومنه لو ماتت امرأة  
 عن زوج وادعت في امر مالها الزوج حل محصر حل وادعى انه ابن عمها لا يسمع دعواه على الزوج والوصي  
 قال الفقهاء لا يلدعوى لها سماع على من لو اقر بذلك لشي يقع اقراره فيه ونقد وهذا لو اقر الزوج والوصي  
 انه ابن عمها لم ينفذ اقرارها اي لان النسب لا يثبت بقولها ما نعه هل يولد الزوج بامرارة بالنسبة الي  
 المال فيه خلاف فلو كان المدعي بینه سمعت دعواه ولو ماتت عن ابنين صغيرين وكبر وادعى ثلثه  
 ابن للميت ووارثه وانكر الكبر فانقض ان لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه حكم وجزم منه ابن القاضي فلو  
 كان كبيرين فافكر لم يحلف واحدا منهما قاله شرح قال ادعى فيه بطلان انتهى ولفظ ابن القاضي

فيما لا يحلف

٨



لومات وترك مالا وولد بر صغير لو كبير افادني اخراته اسلمت وان له اثنا في مال الميت الذي في يد الكبير  
فانكر الكبير قد هب لسا في انه لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه حكم ولو كانا كبيرين وانكر الم يحلفا عند  
الشافع ومن **اشاع** الشافع من قال يحلف لانه لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه شيء على انفراديه ولا ان يحلفها  
مرة واحدة للمدعي في طلب المدعي من الكبير لعله يقر فيقول له الصغير اذا بلغ **ولو اعترف**  
احدا لاخير وانكر الاخر وليس للميت وارث غيرهما حلف المنكر لا خلاف ولو حضر خلا الى القاضي وادعي  
انه وصي فلان وان له على فلان دينها وحرر دعواه وان المدعي عليه يعلم ذلك فانكر كونه وصيا  
**قال** القاضي يحلف وقال غيره لا يحلف لانه في حق ثالث وهذا يشبه بالقاعدة ومنه لو ادعي  
عليه عينا فقال هو لاني الصغير فانه لا يحلف وادعي شفعة في عقار فقال هو لاني الصغير الذي  
في جري ما اشتريته له لم يحلف وكذا لو قال هو لاني الصغير واشترى به ماله فلا يحلف ولا يحلف للمدعي الا  
ان يقيم البينة فلو قال اشتريته لاني الصغير كان اقرارا بالشفعة والفرق بينهما وبين ما قبلها واضح  
ولا يحلف عليك بعد هذا ما هو مثله **واما** مدعي عليه لا يحلف بل يقر او يقر له عليه البينة فمنه لو  
افران ابنه ضاريا بغار شيد ان عزلا ولا يضبط الابن بذلك رشيد وليس لاحد محاصنته فانه يعلق  
بالاب ولا يحلف الاب على ذلك الا انكر ولا ينفخ الا البينة ولو قال القاضي انت معروا او قال لو قيل  
او وضع وادعي عليه بذلك في حليفه على نفق الحلم وجهان وما الشرح الى ترجيح المنع وهو ظاهر في  
القاضي وجوبه ابر القاضي انه لا يحلف لو قيل لانه لو حلف كادعي عزله بعد اليمين وهكذا مثله  
الوصي ولو لم يحلف عليه وناظر الوقف ومنه لو ادعي على رجل انه غصب من حخته فلا تسمع دعواه لان  
الحرك يدخل تحت اليد **قال** الفقهاء كما لو قال ان عبدني هرب ودخل دارك فابيه تسمع الدعي  
انتفي **ولو قال** القاضي وجبت هذا وهو يعني عنها ولا ياد ان لو ادخل واخرجها فان لم  
يكر له بینه لم تسمع دعواه وان كان له بینه اقامها بان تلك المرأة في دار هذا ثم ادعي القاضي  
ان يحتم له بان الدار التي فيها فطر وان رأيته على تلك الدار فيجل فله الفقهاء **ومعلوم** انه لو اقر  
قبل اقراره **ومنه** انه لو قسما الحاكم المان في المغمرا غطرها غيره اخرج وقال لا يجد العواذ ان  
تعليم ديني وطلب بینه لم يحلف حكم العبادي **ومعلوم** انه لو اقر او قامت البينة شاكه فيما  
يده ولو ادعي على شخص انه ملع فاقتر شمع اقراره اذا كان محتملا فان انكره القول قوله  
بینه بلايين **ولو ادعت** على زوجها انه ارتد عن دين الاسلام فان كان قبل الدخول حلف

وان ادعي على زوجها انه ارتد عن دين الاسلام فان كان قبل الدخول حلف

الروح

الروح اذا انكر وكذا اذا كان بعد الدخول وقال المرأة انقضت عدي لا يثبت حاملا واسقطت  
او قال تزد من شهر ومضي ثلثه فوات قالت لم تنقض عدي بعد حلف الرجل انه ما ارتد وقيل  
قل اسهدا لا اله الا الله وان محذر رسول الله وانك بري من كل دين الا اسلام فان ابا حبش  
ومنع من زوجته **ولو** اقر ما ادعته المرأة من دته اخذ باقراره **واما** مدعي عليه او يحلف ولا يقيم  
عليه البينة **ولو** اشترى شيئا ثم ادعاه اخر فاقوله به فانه لا يرجع على باعه بالقر فلو ادعي  
المشتري على البايع انه ملك لمقرله وادان يقيم البينة على ذلك ليرجع عليه بالقر **ولو ادعي** المشتري  
في ذكر صور من الدعاوي ليقام عليها ونعقنه مشايل من الدعاوي **مشيئة** **قال** شرح اذا  
ادعي عينا قايمة في موضع استحقاق وثبوتها مثلها او غراس وحمل في ذكر في دعواه المدعي من ربا  
او غراس ويذكر استحقاق وثبوت ذلك ومقدار الثابت وقصير الموضع الذي يدعي فيه الحق وان  
ادعي بنا او غراسا وكان قايما ولم يكن له اقرار في ذلك للموضع جار ان يذكر البنا والغراس وان لم  
يذكر عدده ولا قيمته وقيل لا بد من ذكر القيمة ولو ادعي حقا لا يميز كمشيئة الما على شطح جاز من ارضه  
او مروي في ارضه مجازا فلا بد من تحديد احدى الدارين ان كافا متضلين فيدعي الله له ارض  
في موضع ويذكر الحد الذي بينهما الى دار حخته ثم يقول انا استحق اخر الماس شطح دار هذه على  
شطح دار فلان المذكور في حدها **الاول** والثاني مثلا الى الطريق القلاية وان كانت الداران منفردتين ولا بد  
من ذكر حدود الدارين وان كانت الدعوى في شطحات فلا بد من تحديد احدى الدارين ان قامت كل واحد منهما  
الاخرى وان ادعي انه يستحق وضع شطحات بينهما الوادى فلا بد ان يذكر ان الامر تفاع كذا دارا ويدكر  
عبد الاخشاب **قال** الفقهاء ولو ادعي شجرة في غيره ولا يدعي الاصل وحبلان يقول شجرة في ارض كذا  
كثري وروح مثلا وبين الطول والعرض انفي وكان مراده بالطول والعرض تحديد الارض فان راد  
طول الشجرة وعرضها فبعد وظاهره الاكتفاء الوصف **وقد تقدم** من شرح بر حجه **ولو ادعي** على  
جيت رجل فانه من ارضه لا بد ان يذكر حدود البيت الشفلا في الارض ولا يستدل على هذا لو كان فوق ذلك  
العلو علو رجل اخر فلا بد ان يحدد جهات شطحي الاعلى والشفل اعنى شطحي الذي هو ارضه والحق الا  
**مشيئة** ادعي على وارث دينه على الموت فيستوفى ذكر قد راوي وصفته ويذكر موت من عليه  
الدين وان حصل في يد المدعي عليه من التركة ما يفي بجميع الدين او بعضه وينبغي ان يبين البعض  
ليلا يكون مجهولا وان لم يعلم دينه على موته **وهذا** اكل من حلف على في العلم اذا انكره لقوله غصب  
عني مائة كذا لا بد ان يقول وانت تعلم فاذا حذر دعواه فانكر المدعي عليه موت عليه الدين حلف

ولو ادعي على وارث دينه على الموت فيستوفى ذكر قد راوي وصفته ويذكر موت من عليه الدين وان حصل في يد المدعي عليه من التركة ما يفي بجميع الدين او بعضه وينبغي ان يبين البعض ليلا يكون مجهولا وان لم يعلم دينه على موته وهذا اكل من حلف على في العلم اذا انكره لقوله غصب عني مائة كذا لا بد ان يقول وانت تعلم فاذا حذر دعواه فانكر المدعي عليه موت عليه الدين حلف



على نفي العلم وقيل على التمسك والى قوله وانكر حصول التركة في يد حلف على التمسك في حلف بالله تعالى انه  
ما وصل اليه شيء من تركه ابيه مثلاً ما فيه وفأخذه ولا يفي منه ولا يجب ان يحلف انه ما وصل اليه شيء  
وان حلف شيئا لم يحصل في يده شيء منه لا يلزمه قضا الدين وانما يلزمه اذا وصل اليه شيء من التركة وان  
انكر الدين وحصول التركة معاً واذا ان يحلف على نفي التركة وحده واذا ادعى ان يضم اليه الحلف على نفي  
العلم بالدين حلف عليها لان المدعى عوضاً في اثبات الدين وان لم يكن عند الوارث فعليه بطلان شيء من ذلك  
بودعه او دين على نشان ياخذ منه حقه قاله الرازي عن القاض وحرره في التوضيح من غير شبهة  
ويؤمر منه انه لو اعترف المدعي انه لا تركه في يد المدعي عليه ان له الحليف والاثبات لغرض المذكور  
وفيه نظر يعرف مما تقدم في الدعوى بالدين الموحل **مسألة** اذا اشترى اذ احمداً الدين والتركة حلف اذ لا  
يعلم ان له على ابيه شيئاً وما وصل اليه شيء من تركه فان حلف على التركة فهل يحلف على الدين قال القاض  
لا وله اقامه البينة قبل ظهور مال لا خلاف التمسك قبل ظهور التركة وهذا صحيح قال القاض حلف التمسك  
**مسألة** ادعى انه دارت ظان الغلام طلب رثته وليس بين جهة الوارث من اخوه وغيرها قال الشرحي  
والمدعي لا يشترط مع ذكر الجهة ذكر الوارث فهو لا اخوه وارثه ولا يكفي ذكر الجهة اقره الرازي وشيخه  
ان بين الاخوة من اكب او الابوين او الام وسبق في بيانه ايضاح في الباب الفاسح في كتاب القراض  
مع ذكر ما يستفي من ذلك **مسألة** اذا ادعى عقاراً غير مشهور اشترط ذكر حده ووجه الاربعه  
طواخطا السهمود في حده منها لم تضع شهادتهم ولو غلط المدعي في الحيد وادعى له المدعي عليه لا  
يلزم تسليم دار بهذه الصفة فصديق وان قبا در خولم يكره بل قال الامتلاك اياها سقطت  
دعواه فان ذهب اليها فله ان يمنعه ويقول هي غير ما ادعيت ولو اصاب في الحيد وادعى له  
جواب دعواه لا امتلاك لها فليس له المنع بحد ذلك ولو منعه منها ثم قال انها قلت لا امتلاك  
منها لا انعام لم يكن في يد يوسع وقد ضارت في يد يوسى ملكي قبل قوله وله المنع اذا حلف انعام لم يكن  
في يده حين قال لا امتلاك منها فاذا حلف فعلى خصمه البينة **مسألة** قال القاض لو ادعى عليه عدا او  
ثواب في يده فقال لا امتلاك منه لم يسقط بهذا دعواه بل يقال سلم الله والفرق ان العقار يدعى له  
لا يخطأ بغيره **مسألة** اذا ادعى غيباً غايبه عن المجلس فان كان يوم اشتباهها كفي ذكر الشهادت  
كبار الذهب مشق وهذا العبد والاثوب المعروفان ونحوهما هذا في الغائب عن البلد فيسمع  
القاضي البينة وحكم فان لم يوم اشتباه المدعي به ذكر حيد وبقا العقار الاربعه ووصفه به فمدرك  
السلم في المشي وقيل في التقوم مع حيشه ونوعه ولا حكم القاضي بسمع البينة ثم ما حصار العين  
ليشهد الشهود على عينها ولا فرق ان يكون متشافه بعينه ام لا **مسألة** حيث جاز الحكم بهامه  
يوم

كعقار وحيد مبنى او مشمل وعين ثقيله وحبل وحديد المدعى العقار ويقوم البينة عليه بشك الحيد  
فان قال الشهود نعرف العقار بعينه ولا نعرف الحيد وروى القاضي من سمع البينة على عينه او حضر  
بقضه فان كان له اليه بالحيد والمذكور في الدعوى حكم به وان كان غير عقار وحبل يستفاد  
المدعي كما تقدم وحصر القاضي غيبه او بعث من سمع البينة على عينه وان لم يكن وصفه فلا يسمع  
الدعوى الا بحضور **مسألة** اذا اشترى منه شيئاً ولم ينقد الثمن فانكر البائع احتج ان يقول في الدعوى  
عليه اشتريت منه داراً في محله كذا او بذكر حده ودها وان يلزمه التسليم اليه اذا اخذ الثمن او هاتوا  
اعطينه الثمن فلو قال اشتريت لداراً فلانيه ووصفها ويلزمه تسليمها اليه لم يصح الدعوى كذا كرويه  
التم لا يلزمه تسليمها اليه قاله القفا **مسألة** اذا لم يدع ما جيل الثمن فان دعاه صحح دعواه انه تسليم  
الدار اليه **مسألة** واذا اشترى داراً من ذي اليد وحدها ولم يذكر الثمن فقال البعض  
اضحاً لا تقبل هذه البينة مشيئة اذا ادعى استحقاق شفعه قال الحصر المشتري لا يستحق احد الشفع  
الذي اشتراه هذا وهو كذا وكذا امر لا يصح ان كان كذا وكذا حدها من رايه فلان القفا في ثمن حمله كذا  
حالا فبضه البائع هذا المشتري في حالة علمه بذكر الشفيعه في ذلك وان شيعت في وقتي  
المشتري وطبت منه تسليم هذا الشفع بالشفيعه وقيل الثمن فان اجاب المشتري بتسليم دعواه كذا اسم الشفع الثمن اليه  
المشتري وسلم منه الشفع وان نكر المشتري في اقام الشفع بینه وبالثمن المذكور في ذلك وان اعترف المشتري وبالثمن المذكور  
واكر كونه الشفع ما كان الثمن من الارض المذكور حلف بالثمن ان لا يعلم انه ما كان الثمن منها وعلى الشفع البينة بملكه اقره  
منها وان اعترف المشتري بالملك المذكور في كذا **مسألة** ان كان المدعي حوله او اصدق الشفع سقطت شفعته وان نكر الشفع ذلك  
فاقام للمشتري بینه بانه اشترا من شفعه حوله هو صوره طعام او حوضه مجهولة القيمة متلا سقطت شفعته وفي  
شمار بینه المشتري بانه عماله الذي اخل في بيعي او لا يسمع بینه وحلف ان الثمن مجهول ولو اضر الشفع البائع والدار  
في يده والمشتري غائب وغاب البائع والدار في يده والمشتري حاضر فعند الحنفية لا خصومه بمر الشفع وبها في  
**مسألة** ادعى له شاهد له فمدها عسر وراهم فلا او ضرب بقره له فالق حنينا وقيمتها كذا فلا يسمع دعواه حتى  
نصم الورد كقيمة الشاه مد بوجه وقيمة البقرة جبالا وقيمتها وقدر وضعت له اذا لم يذكر ذلك اقرر الى معرفة  
القيمة لفضل المنازعه الذي عوى اخرى والخصومه الواحد لا يمكن الفصل فيهما بين المتنازعين بقريتها قال الشرح  
وهذا كل دعوى يقتصر الحاكم الفصل الخصومه معها الى ثواب اخرى في دعوى ناقضه **مسألة** اذا ادعى عقد  
شعباً شيعت دعواه بشك في ثمنها او ادعى عقداً فاشد با قطعاً كبيع الثمره قبل ظهوره لم يسمع دعواه لطب تسليم

سواء كان المدعي بالدين او بالتركة او بالدين والتركة معاً وانكر حصول التركة في يد حلف على التمسك في حلف بالله تعالى انه  
ما وصل اليه شيء من تركه ابيه مثلاً ما فيه وفأخذه ولا يفي منه ولا يجب ان يحلف انه ما وصل اليه شيء  
وان حلف شيئا لم يحصل في يده شيء منه لا يلزمه قضا الدين وانما يلزمه اذا وصل اليه شيء من التركة وان  
انكر الدين وحصول التركة معاً واذا ان يحلف على نفي التركة وحده واذا ادعى ان يضم اليه الحلف على نفي  
العلم بالدين حلف عليها لان المدعى عوضاً في اثبات الدين وان لم يكن عند الوارث فعليه بطلان شيء من ذلك  
بودعه او دين على نشان ياخذ منه حقه قاله الرازي عن القاض وحرره في التوضيح من غير شبهة  
ويؤمر منه انه لو اعترف المدعي انه لا تركه في يد المدعي عليه ان له الحليف والاثبات لغرض المذكور  
وفيه نظر يعرف مما تقدم في الدعوى بالدين الموحل **مسألة** اذا اشترى اذ احمداً الدين والتركة حلف اذ لا  
يعلم ان له على ابيه شيئاً وما وصل اليه شيء من تركه فان حلف على التركة فهل يحلف على الدين قال القاض  
لا وله اقامه البينة قبل ظهور مال لا خلاف التمسك قبل ظهور التركة وهذا صحيح قال القاض حلف التمسك  
**مسألة** ادعى انه دارت ظان الغلام طلب رثته وليس بين جهة الوارث من اخوه وغيرها قال الشرحي  
والمدعي لا يشترط مع ذكر الجهة ذكر الوارث فهو لا اخوه وارثه ولا يكفي ذكر الجهة اقره الرازي وشيخه  
ان بين الاخوة من اكب او الابوين او الام وسبق في بيانه ايضاح في الباب الفاسح في كتاب القراض  
مع ذكر ما يستفي من ذلك **مسألة** اذا ادعى عقاراً غير مشهور اشترط ذكر حده ووجه الاربعه  
طواخطا السهمود في حده منها لم تضع شهادتهم ولو غلط المدعي في الحيد وادعى له المدعي عليه لا  
يلزم تسليم دار بهذه الصفة فصديق وان قبا در خولم يكره بل قال الامتلاك اياها سقطت  
دعواه فان ذهب اليها فله ان يمنعه ويقول هي غير ما ادعيت ولو اصاب في الحيد وادعى له  
جواب دعواه لا امتلاك لها فليس له المنع بحد ذلك ولو منعه منها ثم قال انها قلت لا امتلاك  
منها لا انعام لم يكن في يد يوسع وقد ضارت في يد يوسى ملكي قبل قوله وله المنع اذا حلف انعام لم يكن  
في يده حين قال لا امتلاك منها فاذا حلف فعلى خصمه البينة **مسألة** قال القاض لو ادعى عليه عدا او  
ثواب في يده فقال لا امتلاك منه لم يسقط بهذا دعواه بل يقال سلم الله والفرق ان العقار يدعى له  
لا يخطأ بغيره **مسألة** اذا ادعى غيباً غايبه عن المجلس فان كان يوم اشتباهها كفي ذكر الشهادت  
كبار الذهب مشق وهذا العبد والاثوب المعروفان ونحوهما هذا في الغائب عن البلد فيسمع  
القاضي البينة وحكم فان لم يوم اشتباه المدعي به ذكر حيد وبقا العقار الاربعه ووصفه به فمدرك  
السلم في المشي وقيل في التقوم مع حيشه ونوعه ولا حكم القاضي بسمع البينة ثم ما حصار العين  
ليشهد الشهود على عينها ولا فرق ان يكون متشافه بعينه ام لا **مسألة** حيث جاز الحكم بهامه  
يوم



الخ

او خطا

البرهان على عدم



شاك رجع على بائعه بالتقرب وان كان قوله بالملك لا نه اقربا على ظاهر الحال قد بان خلافه فلو كان البائع كسفا  
 على ان يعم به دافعه ليدنه وظلمه لم يلزمه لانه لا يلزمه ان يقهر به على دفعه واذا ائتمعت مدعي الاستحقاق  
 العين من المشتري بمرامته بانه باع كان شكري العين من هذا المدعي سمعت رد الحكم الاول فلو اقر المشتري  
 للمدعي بالملك ثم اقام بينه بذلك بوجه على بائعه بالتقرب لم يقبل بينه كما لو اقامها للمدعي عليه كما يرجح لان العين  
 باقوا فلو اقام المشتري بينه باقرار البائع للمدعي بالملك قبل فثبت الرجوع وله في ذلك خليف البائع فان نكل  
 خلف المشتري ولو اشترى عبدا فادعى العبدانه جرد الاصل فصدقه المشتري فله ان يقهر بينه فيرجع الا ان  
 تشهدا بينه بطلو الحرب فلا يرجح **مسألة** قال احمد بن حنبل في دار فلان فخذته فقال صاحب الدار هو  
 امر بده اليه لانه ضا حيد الا ان يقهر بينه بما يقوله وهكذا نظا بده فلو قال قبضت من فلان كان له عليه  
 او كان في وجهه وجيعه عنده فلو قال فلان لم يكن لك عندي شي من بده اليه ولو قال اشكته في دار فلان لم يكن  
 منها فادعى الساكن انها له صدق بينه لانه اخذها منه وكذا لو قال دعت ثوبيا اليه ليخيطه فحاطبه او  
 منه فلو قال ربع البستان او بناء وهو كذا المقر فادعاه فلان فقال المقر هو ملكي وعلمته لي اعانه او اجاره  
 بيمينه لانه لم يقرانه كان في يد الفاعل غلا فم تقدم فلو قال احدثت كذا امر فم كذا او احدثت ثوبيا من ثوب  
 كذا او احدثت ثوبيا من ثوب فلان فوجهان في الجرح **مسألة** ذكرنا في الشهادة مساميل من مساميل المدعي  
 فافعه حذا من غير قصد فليعلم الناظر ذلك ويراجعها **مسألة** ادعى ان له عليه ثوبا في دمه  
 يا قوته او ثوبه كبير او نحو ذلك مما لا يثبت في الزمة لا تسمح دعواه فانه شريح وغيره **مسألة** ادعى  
 دابة في يد غيره واقام بينهما بانه منذ عشرين سنة فوجد الحاكم شهما لانت سنين مثلا فقطعه  
 تقبل هذه الشهادة **مسألة** ادعى عليه مالا فترك وحلف ثم قال المدعي بعد ايام كنت معشرا لا  
 بلمك شي قد ايسرت الان فالاصح انها تسبح ودعواه الا اذا انكز ذلك **مسألة** المضموم من كلام المدعي  
 وغيره انه لو ادعى عليه الفاقضا فقال لا صنيته ولم يقبضه والقول قول المقرض وقال الماوردي  
 قال صنيته الفاقضا لم يقبضه صدق بيمينه خلا لا في حيزه وتبعه المشايخ وان اوعضرون فظاهر  
 كلامه انه لا فرق بين ان يقول لم يقبضه متصلا او منفصلا وقال في الشامل لو قال او ادعى الفاقضا لم  
 يقبضه او اعرضني واعطاني فلم يقبض قبل قوله ان كان متصلا ولا يقبل اذا كان منفصلا وفي  
 شرح عريجه انه ان كان من اهل المعرفة حمل على القبض عما لموجب لفظه والاقلا فحمل عليه  
 قال شرح ولو قال يقيني كذا فلم يشكره فغيره وجه هو مقر بالتقريب وفي محللا والثالث الفرق

بين العالم والجاهل وهل الحكم عليه بالبيع قطعاً لانه اقر ثم رجع انتهى والظاهر ان هذا الخلاف في تعقيب الاقرار  
 بما يرفع **مسألة** اشترى ما يباع واحصر ظرفا قبض الما فيه فوجد فيه فارة فقال البائع كما في ظرفك  
 وقال المشتري بل قبضت بينه وفيه الفارة في المضد وقولان فلو قال المشتري انها كانت فيه يوم البيع  
 فهو خلاف في صحة البيع العقد وفشاده والوجه تصدق البائع في الصورتين **مسألة** ادتارح  
 المجر والمشتاحر فكل ما كان متصلا بالدار كالسلم والرفق والمشم في القول قول المالك فيه واما الاقضية  
 وكوها والقول قول المشتاحر بيمينه واما الرفق والمشم والسلم المنقول واعلا والبار في المعرفة  
 مضطرب واليد مشتركة فيه فيكون في يدها فاذ اختلفا كانت بينهما فانه الماوردي في قوله  
 الخياط وصاحب الدار في المقصر والابو والخيط والقول قول الخياط لان تصرفه فيها اثر واتارعا  
 في القصر والقول قول صاحب الدار بيمينه وهكذا لو اختلف التجار ومالك الدار في الدار او في الحبة  
 المحوة او تئارح صاحب الدار والنداف في قوش النذوق وهو للنداف وان اختلفا في القوش والقطن  
 والصوف فليصاحب الدار او تئارح صاحب الدار والفران في القرنة ففي الفران فان اختلفا في  
 الحسنة والجران ففي لصاحب الدار قاله صاحب المعنى عز مذهبنا ولو تئارح مالك  
 الارض المجر والمشتاحر في شجر منضوب فيها فاف في ابر الضلاح بان المنصرف في الشجر **مسألة**  
 ارض بين اثنين ادراهما اقتسماها قسمه صحبه شرعية ولم كل واحد منهما حصته بمراد  
 احدهما ان يتركه وصح يده على اكثر مما حصته بالقسمه وعين جديا وقال هذا الحد الذي وقعت القسمة عليه  
 والذي في يدي هو حق الحكم القاضي شهاب الدين الحويني باختصاص المدعي عليه بما وز الحد الاول  
 لا تقا والمشتاحر عين عليه واختصاص المدعي بما وز الحد الثاني لا تقا فمما عليه ايضا وقسم ما بين الحدين  
 بين الشريكين على سببه ما كان بينهما قبل القسمة لانها ارض لكل واحد منهما حصته بنصفها وهي  
 في يد احدهما وقرر واعترضه ان يمينه بانه يقصد والمدة عليه بيمينه قطعاً وقا التمسك لو ان  
 صورة المسئلة انها اتفقا على ان القسمة شملت جميع ذلك وان اختلفا في حيزه احداهما هو في  
 يده نحو القسمة وانما وقعت حطاً كان الامر ما قاله بيمينه كذا صورة المسئلة ان المدعي يقول  
 ان المدعي عليه وصح يده على قدر ما يريد ولم يخصر القسمة ولا سلمه اليه القاسم بل اخذ من نصيب  
 سر بكة تعبد يا حبيبند قاله من ما قاله الحويني رحمه الله تعالى الفصل الثامن في الدعاء وعلى  
 من لا يصير نفسه كالتائب والميت والصغير والمجنون والاخرى التي لم يشر اليها اشار فيها

رتبة

لا

لا

لا



في الحضور في شئ من الشك الذي لا يمكن الوصول اليه فكل ما كان الغائب على مسافة بعيدة وهي التي  
 لا يمكن الوصول اليها لولا ذلك وصح الدعوى بان الموضع كان غيبه في جوار الحكم عليه في عيونه كما  
 جعل الغيبه في جوار شئ من شهادة الفرع ولا يكلف نصب وكيل لحاضره عند وليست المشيئة  
 في الواقع بل فيه ما يوجب خلافه ويشمخ القاضي الدعوى فلا يشترط نصب مستحق فيكون عن  
 الغائب بل هو جازم ويشترط ان يكون المدعي بينه وبينه **ويشترط** ان لا يقول ان المدعي عليه مقر  
 فان قاله لم يسمع دعواه **والحق** القاضي **حسين** الغائب ملاذ حضر غريمه مجلس الحكم فقرر منه  
 قبل ان يشمخ الحاكم اليه او بعده وقبل الحكم فيجوز الحكم عليه كالتمرد والمتولي في البلد ويكفي في  
 اليه على شاهد ويمين **فجاء المدعي بميمين** في الاصح ميمين لتكملة حجة ويمين لقي المشتقات  
 كذا بان يبين ان شأ الله تعالى **ولو اشترى** من قاضي من رابع وعقيد ومات لبايع واقام المتسار  
 اليه على العقدين فان ادعى دعوى واحدة كفاه يمين واحدة للعقدين وان تعددت دعواه  
 فلا بد من ميمين فلو لم يكن المدعي بينه وبينه لم يسمع دعواه اذ لا يابده لها **ويشترط** ما تقدم من مسائل  
**منها** اذا ادعى وكيل غائب دينه على ميت لا وارث له الا يثبت له المال وتثبت كونه والدين تستقط  
 اليه منها كما قاله في الوارد وكيل غائب على غائب او حاضر كما قاله السبكي **ومنها** لو ثبت  
 تعنتا فاشبه الوجهين **في الما** وكل المتعنت والمتعزز بحكم الناكل فحلف المدعي على حقه  
 من غير اقامه بينه **قال** الرعي الموقوفه بعد انتهت ولا يعيد فيه اذا تولى على المتواري في البلد  
 انه ان لم يحضر شئ من الدعوى والاجل ناكل او ردت اليه على المدعي وقياسه ايضا ان  
**يقا** اذا هرب من مجلس القاضي بعد احضاره ليدعي عليه ان يجعل الناكل ومنها لو كان  
 للمخائب ما الحاضر وان اقامه اليه على يوقه القاضي فسمع بيمينه ويوقه وان  
**قال** هو مقر وكايد من اليمين على اثبات الحق بعد اليه وتعد لها ويكفي ان يحلف ان يحلف حقه  
 كذا اثبت في حقه يلزمه تسليمه اليه ونجح بالقيده **الثاني** **الدين** المجل فلو اقام واطفل  
 بينه على ولو طفل انتظر بلوغ المدعي له لحلف فيقضاه باليمينه ويوقف الخليف على نفسه المتسقط  
 الى البلوغ ويومر بالوفاء قاله ابن عبد السلام وكلام الراعي قد ياباه فانه جكي عن القاضي حسين  
 احتمالي في التأخير الى البلوغ لحلفه وبنائها على ان اليمين واجبه او مستحبه وقضيتها وجوب  
 التأخير **قال السبكي** والظاهر عندني الحكم وعبرم التأخير نعان امكر القاضي ان يلاخذ كمالا

ما دفع من الغفل والافلا وجه الا بقا الحق ولا يؤخر الامر وهو ما انتهى وكان له من كلام ابن عبد السلام  
**مسئله** لو كان الغائب وكيل فلا حاجة الى التمسك بالشاهد وفيه وجه ضعيف وكذا بان  
 في المتمردين في البلد وخو وان كان له وكيل والمشهور انه لا يخلف كل ذكر ابن الرقعة وقال الراعي  
 لو كان الغائب وكيل فهل توقف الخليف على طلب الوكيل ام لا فاجب بخليفه من غيبه فيه جواز  
 للو وباني فلو لم يكن المتمردين وكيل فوجهان احدهما يحمله المبدئي كما في المقصاع على الغائب والثاني لا يقطع  
 به في العدة لان الخصم قادر على الحضور قاله في الروضة وجزم **المأور** وخلاف الغائب فانه معدة  
 والاحتياط الخليف في غير الغرم الهارب من مجلس القاضي المعز في البلد والمتاوي كالاغيب وان كان  
 الفرو واضحا **مسئله** وكل وكيل لا يشرع عقار في بلد اخر فاستناده من انك هناك وحكم الحاكم هناك  
 وتنفذه اخر ثم احصر الوجه الموكل وطلب من حاكم بلده تنفيذه فانه ينفذه ولا يبرئ على الموكل كما اتي  
 به جمع من معارض النواوي مع انه قضا على غائب ويستأنف هذا ما ذكره في **باب** السابع من التنفيذ  
**مسئله** شهد او قاضي من الطرفين والبايع ميت او غائب وطلب من المشتري من الحاكم ان  
 يحكم له بذلك فلا بد ان يحلف المشتري التمسك المعترف في الحكم خوفا من مقصد قارن العقد او من مثل  
 طرأ بعده ويكون خلف انه الان مستحق لما ادعاه وهكذا الوشاهد اعلى ميت بابراس من خلاف  
 ما لو ادعى ان الدين الذي كان له من الغائب على ابراهيم بعد ان دعي عليه زيد به واقام على البراءة  
 شاهدين وطلب من الحاكم ان يحكم بذلك على ابراهيم المشتري الغائب فانفذ الحكم فلا حاجة الى التمسك  
 انه اذا وجد البراه وطخت لا يتعقبها ما ينلها فلا حاجة الى التمسك بنفي احتمال ذلك **قال ابن الصلاح**  
 في تناوذه في موضعين ولم يزمه مثله في المسئلة قبلها وقوله اذ اصحت هو محيل الكلام والمتمجه الخلف  
 فيها لا جمل مقصد قارن الا بر **ولو ادعي** مستحق وقف نقال نصيب ميب منه من المستحقين اليه  
 بشرط الواقف لكونه في حقه مثلا د ر ب غيره واقام بيبه وفي المستحقين صغير فيظهر انه لا بد  
 من حلفه انه مستحق لما قامت به البينة حتى يحكم له الحاكم بالاستحقاق **وكو** شهد احسبه على اقرار غائب  
 انه اعتز به الله حكم عليه بالعتق من غير سوال العبد ولا يحتاج الحاكم الى التمسك **قال ابن الصلاح**  
 في تناوذه في المظلة وهو قوله تعالى المتخلفه بشخص معي لو اقام بيبه يومه على ميت يحضر  
 الوارث لهم المسكر للدين وسكن الوارث عن طلب البين للحكم فان كان من حفي عليه ان له خلفه  
 فعلى الحاكم تعريضهم ذلك فان سكتوا بعد ذلك عن الخليف قضا القاضي بالبينة من غير حلف **قال ابن**  
**الصلاح** لو كان في الوارثه صغير او غائب فلا اثر في الخليف كحل النكاح وتظهر ايضا انه لو كان على الميت





دين مستغرة وانه يجب التحلف لاجل الغرماء والورثة ولا بد من عليه وقد تقدم هذا وقد  
هو المتجه **مسألة** ادانت مال الغائب وطالب المدي من الحاكم ببيع عقاره في دينه الثابت عنده وليس  
ما فيه اظهر باع من عقاره ما يقضي به الدين بعد موت ملكه الغائب او اعترف من العقار له في دينه اذ ملك  
الغائب قاله ابن ابي ابيم وقدم على الصلاح ايضا **مسألة** لو كان له في البلد مال عروضا وحيوان  
وعقار قضى الدين من المال باع الحيوان ثم العروضا وشيا وكيفية البيع في البيع **الشاب** ان شاء الله تعالى  
**مسألة** قال الفقهاء لو حضر عند القاضي وقال كان له الغائب على كذا فقبضه مني في حضوره وهو لان  
منكر لقبضه وفيه ايماء على ذلك فحكم لها اجابه القاضي الى سواءه فلو لم يقر وهو منكر بل قال قبضه  
منى واريد ان اقيم عليه البينة او قال اخاف ان ينكر القبض لم تسمع دعواه ولا يثبت انتفى وخالفه  
**المورد** وقال اذا كان عليه دين في الظاهر لغائب ولم يطالب به وله حجة على الابرا واراد اقامتها  
لم تسمع وكذا لو ادعى انه اقبضه وانه اشترى شقضا مشفوعا واراد اقامه البينة على قبض الشق او ادعى  
امرأة ان زوجها طلقها وانها لا تدين له بغيرها واراد اقامه بینه بذلك او ادعت ذلك والزوج  
حاضر لم يظها انتفى **تقدم** عن القاص حشيين ما يوافقهما حيث صور الخيلة في شماع الدعوى لا يراعى  
المطالبه ولو كانت الدعوى مشفوعة لم يسمع لها الخيلة **مسألة** ادعى وكيل غائب على حاضر فقال لا يري  
موكلك امر بالتسليم اليه في الحال ثم ثبت لا يراى ان كان له بینه ولا يوفى الا في حضور الموكل ومثله لو ادعى  
قيم ضي دين له فقال المدي عليه انه ابلغ في من حشر ما تدعيه ما هو قضا الدين فلا ينفعه بل يودي ما  
عليه فاذا بلغ الضي حلف قاله الراعي **فلا اقام** ولو قضى او محوون بینه حو حو على غائب او على حاضر  
فاذ الغائب القضا او الاما من ابد المحو البينة والمتجه انه يحكم على الحاضر اذا لم يكن له بینه لانه اقرب  
على نفسه فلا يوجب حلف الضي وحلف على نفى العلم واما الغائب فيحتمل ان يقال لو علم الحكم **الحال** كان  
الدعوى حتى يحلف ويحتمل ان يقال ان يحكم لان كذا البين بعد كذا ما هو على نفى العلم وذلك  
كما لحاظ ابن قاله **السبكي** في قناريه **والثاني** هو الحق قال المدي عليه لو كمل الغائب ان يعلم  
اي موكل لا يراى فاحلف انت ما تعلم وجب ان يحلف على نفى العلم **قاله السبع** ابو حامد وخالفه  
غيره **قال الرابع** وما قاله ابو حامد قاله الاعرابيون وهو الصحيح وقياسه ان يحلف القاضي  
وكيل الغائب على انه لا يعلم صدور مستقطبا بدينه من قاصر وارا وخوفا وحمل فوهم  
لا لحلف الوكيل على غير هذه البين بل هي على البت **مسألة** اذا اطلب من القاضي ان يحلف الحاضر على  
غائب لم يغيب وله بینه من المدي الحاضر وهم عازمون على الرحيل اليها والعين المدعى  
في تلك البلد كالدور وخوفا فلا يسمع للحاكم شهادتهم وان سمعها فلا يكتب بها ويقول للطالب  
اذ هب مع شهودك القاضي **مسألة** ويلزم ملك ليشهد واعنده لان كتاب القاضي محتض لا يمكن  
خمس

حكم القاضي

بخصيله **مسألة** افترى المصالح فيما اذا اتهم القاضي بغير قرضا او ذن لانيه او غيره في  
استبدانه وصرفه او في انفاقه من ماله ثم يرجع في مال الصغير فاذا حضر وادعى ذلك وطالب الرجوع في  
مال الصغير حلفه الحاكم وجوبا فان حكم على صغير ولو ثبت دين على غائب فباع الحاكم داره فيه فقدم  
وايضا استحقاق الدين بفشو الشهود او ايضا الدين او البوا منه بطل البيع انتفى وهذا اصح من قول الرافعي  
لا يبطل البيع ولا الحاكم كان له ان يبيع **مسألة** قال ابن الصلاح لو ثبت دين على ميت وان ورثته قبضوا  
من تركته من ماله ما يوفى دينه فلا يتوقف صحة دينه على اقامه البينة على اتيان الرشيد **مسألة** لو ادعى  
شي من هذا ان شاء الله تعالى **الفصل** في بيع دين عن حقا الغير وليس يوكل ولا يولي لكن مقصوده  
ان يتوصل الى حقيقة وفيه **مسألة** انما يجرى المدين في بيعها من شخصها او من القاضي وقال ابن  
علي فلان لغائب وهذا وكيله وعرضي ادعى وجهه فيكون الحاضر الوكالة قلنا انه ليس بجواز وقال الا اعم  
او كيله **مسألة** قال المدي في دينه على كيله فلا تسمع في الاصح لان الوكالة هو للوكيل وليس لغيره ان يدعي غيره  
اذنه والثاني تسمع كان له فيه عروضا وهو الحاضر من البين في الحكم **ومنها** لو اشترى شيها ما يباع من  
ملك وانفت في بيعه البايح ان المبيع لم يزل ملكا لا يباع الى ان مات وحلفه لو رثته وانما يحصرهم  
وان البايح يحصه من الملك لقدر المبيع فاذا عي بعض الورثة ان البايح اقران التايح وهذه الملك بعد  
هبة صححه مقبوضه واقام بینه قاضا المشتري شاعدا في غيبة البايح بان لا يراجع في الهبة **مسألة** لو  
تسمع دعواه وبينه وحلف مع شاعدا هذا هو الظاهر لانه يدعي ملكا لغيره مستعلا منه اليه كالواب  
فيما يدعيه ملكا لورثته بخلاف غريم العروة قاله ابن الصلاح **ومنها** لو اشترى امه ثم ادعى على البايح  
انها معصوبة لم تسمع بینه لانه يثبت حقا لغيره ولو اقام بینه على اقرار البايح قبل البيع انها معصوبة  
تسمع لانه لا يثبت حقا لادعي **مسألة** لو ادعى قضا البايح واقام بینه على اقرار البايح انه كان اقر صلا البيع  
مقصوده تسمع لانه يثبت حقا لنفسه وهو قضا البايح **قاله شرح** **ومنها** لو ائتم دين على  
ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدر ذلك وارثها فلا تسمع دعواه لانه يدعي حقا لغيره غير متعلق  
اليه كما لو ادعت الروحه دينها زوجها فانها لا تسمع وان كان لو ثبت لغيره فادعى حقا لنفسه والصحح  
ان عروا القس لا يحلفون مع الشاهد الواحد عند النكول وان كان غريم العروة غرما في حو اخذ  
ماله عند الطفره وقد صرح الراعي بهذه **المسألة** في القس **قاله** ان جاز له اخذ من مال غيره  
فدعواه به لا تسمع ونقله **مسألة** القاضي **مسألة** في بيع دين عن ميتين فقال في المشتري

في ذلك وانما يجرى المدين في بيعها من شخصها او من القاضي وقال ابن علي فلان لغائب وهذا وكيله وعرضي ادعى وجهه فيكون الحاضر الوكالة قلنا انه ليس بجواز وقال الا اعم او كيله

في ذلك وانما يجرى المدين في بيعها من شخصها او من القاضي وقال ابن علي فلان لغائب وهذا وكيله وعرضي ادعى وجهه فيكون الحاضر الوكالة قلنا انه ليس بجواز وقال الا اعم او كيله



منه في الاستحقاق انما في يده انتزع منه فلو لم يظهر بالبيع حله ان يبطل الاول بالثاني الاصح  
في قباوي المقاضي حشيش انه لا يبطأ به انتهى ومنها لو ادعى عليه عينا فقال هي لفلان الغائب والاصح ان  
الحضومة تنصرف عنه بخلاف الواضف والمالك لم يملك من لا يمكن مخاصمته كقوله هي لاني البطل او وقف علي  
الفقر او مشهور **افلو** اقام المدي بینه في الصورة الاولى فقبله بها وهو قضا على غائب فقبلت معها فلو  
اجري المدي عليه انه وكيل الغائب واما مدينه بوكالة وبذلك الغائب سمعت بيته فان لم يثبت الوكالة  
فهل تسمع بيته بملك الغائب في ضمان **احدها** الا انه يدعي ملكا لغيره **وقال المحققون** سمع لرفع التهمة  
عنه **قال الراعي** وهذا هو المقتضى لو كان يدعي لنفسه في العين حقا لا يكره من مبهوض واجارة  
سمعت بيته بان العين ملك لفلان الغائب في الامع ومنهم من قطع به لان حقه لا يثبت الا ان يثبت ملك  
الغائب فيثبت ملك الغائب في هذه البيعة فاما البيعة الاولي فلا يثبت بها ملكه وانما سمع لرفع  
الحضومة عنه ومنها لو اوفى ملك لابنه فلان وله ابن رخ فمات ابن اخيه انه وارثه وار المقتضى  
ولدعي فرائض فلان الخلاف واما مدينه بذلك ثبت فثبت المقر به من فلان الذي ولد على فراشه  
اقرار المبت ببنوته كما ياتي في **كتاب البيع** ومنها لو ادعى بكونه ابني بكره وادعى به اشتراكا  
من زيد وان زيدا اشتراها من عمرو وان عمرو اشتراها من علي ابدا فانكر فله ان يقيم البيعة على  
البيعتين كما ياتي في **كتاب البيع** **باب المالك في الامارات** وقاعدة **باب المالك في الامارات** على  
البيت مطلقا ما لا ينفي فان كان ينفي فعل نفسه فكذلك وكذلك فعل عبده او دابته والمراد  
بعبده ودايته ما كان في يده وان لم يكن ملكه فان كان نفي فعل غيره فعلى نفي العلم وفيه مسائل  
**المسئلة الاولى** يشترط موالاته اليمين بين يدى القاضي ولا يصح تيسير كونه بين الايمان والقبول  
قاله القاضي حشيش واطلق **المأورد** في بطلانها ولو حلف المدي عليه قبل اخلاف الحاكم لم ينع  
به ولو حلف الحاكم قبل طلب المدي منه اليمين ولو طلبت خليفه فاذن له الحاكم في الحلف  
ولم يخلطه فحلفا على عبده وجمان **بلا فروع** ولو قال له الحاكم **قل الله** فقال والله او عتسه  
في كونه فاكلا وجمان مشيئة باع شيئا فطلب المشتري منه تشيئة اليه فادعى انه حذر له  
العجز عن تشيئة المبيع حلف المشتري على نفي العلم بجحوه ولو ادعى شخص على مات ابوه انه اخوه  
امر الميت حلف على نفي العلم اذا انكر او ادعى علمه على ابيه حلف الوارث انه ما يعلم ذلك ولو  
وكل وكلا ليسلم ما باعهه ويقبض منه **قال المسري** لو قبل ان موكلك سلم المبيع الي  
وابطل حق الجبر او استعلم في قول الحلف على نفي العلم وفي قول واختاره ابو زيد الحلف على  
البت لانه يثبت لنفسه استحقاق البدي على المبيع **مسئلة** او دعه عينا فحلف فطلبها  
فقال

من المشتري انما في يده انتزع منه فلو لم يظهر بالبيع حله ان يبطل الاول بالثاني الاصح  
في قباوي المقاضي حشيش انه لا يبطأ به انتهى ومنها لو ادعى عليه عينا فقال هي لفلان الغائب والاصح ان  
الحضومة تنصرف عنه بخلاف الواضف والمالك لم يملك من لا يمكن مخاصمته كقوله هي لاني البطل او وقف علي  
الفقر او مشهور **افلو** اقام المدي بینه في الصورة الاولى فقبله بها وهو قضا على غائب فقبلت معها فلو  
اجري المدي عليه انه وكيل الغائب واما مدينه بوكالة وبذلك الغائب سمعت بيته فان لم يثبت الوكالة  
فهل تسمع بيته بملك الغائب في ضمان **احدها** الا انه يدعي ملكا لغيره **وقال المحققون** سمع لرفع التهمة  
عنه **قال الراعي** وهذا هو المقتضى لو كان يدعي لنفسه في العين حقا لا يكره من مبهوض واجارة  
سمعت بيته بان العين ملك لفلان الغائب في الامع ومنهم من قطع به لان حقه لا يثبت الا ان يثبت ملك  
الغائب فيثبت ملك الغائب في هذه البيعة فاما البيعة الاولي فلا يثبت بها ملكه وانما سمع لرفع  
الحضومة عنه ومنها لو اوفى ملك لابنه فلان وله ابن رخ فمات ابن اخيه انه وارثه وار المقتضى  
ولدعي فرائض فلان الخلاف واما مدينه بذلك ثبت فثبت المقر به من فلان الذي ولد على فراشه  
اقرار المبت ببنوته كما ياتي في **كتاب البيع** ومنها لو ادعى بكونه ابني بكره وادعى به اشتراكا  
من زيد وان زيدا اشتراها من عمرو وان عمرو اشتراها من علي ابدا فانكر فله ان يقيم البيعة على  
البيعتين كما ياتي في **كتاب البيع** **باب المالك في الامارات** وقاعدة **باب المالك في الامارات** على  
البيت مطلقا ما لا ينفي فان كان ينفي فعل نفسه فكذلك وكذلك فعل عبده او دابته والمراد  
بعبده ودايته ما كان في يده وان لم يكن ملكه فان كان نفي فعل غيره فعلى نفي العلم وفيه مسائل  
**المسئلة الاولى** يشترط موالاته اليمين بين يدى القاضي ولا يصح تيسير كونه بين الايمان والقبول  
قاله القاضي حشيش واطلق **المأورد** في بطلانها ولو حلف المدي عليه قبل اخلاف الحاكم لم ينع  
به ولو حلف الحاكم قبل طلب المدي منه اليمين ولو طلبت خليفه فاذن له الحاكم في الحلف  
ولم يخلطه فحلفا على عبده وجمان **بلا فروع** ولو قال له الحاكم **قل الله** فقال والله او عتسه  
في كونه فاكلا وجمان مشيئة باع شيئا فطلب المشتري منه تشيئة اليه فادعى انه حذر له  
العجز عن تشيئة المبيع حلف المشتري على نفي العلم بجحوه ولو ادعى شخص على مات ابوه انه اخوه  
امر الميت حلف على نفي العلم اذا انكر او ادعى علمه على ابيه حلف الوارث انه ما يعلم ذلك ولو  
وكل وكلا ليسلم ما باعهه ويقبض منه **قال المسري** لو قبل ان موكلك سلم المبيع الي  
وابطل حق الجبر او استعلم في قول الحلف على نفي العلم وفي قول واختاره ابو زيد الحلف على  
البت لانه يثبت لنفسه استحقاق البدي على المبيع **مسئلة** او دعه عينا فحلف فطلبها  
فقال

فقال

فقال بليت فانكر المودع التلف وتكل عن اليمين فحلف المودع المودع مبيع الرضا في حال احدهما  
**نعم** استبدل لا يتكوله على كذبه وكلام الراعي في القضاء على الغائب يقيم ترجمه وحيث  
في مجلس المودع الحق يحضر العين او يدعي ثمنها بعد ذلك ويقوم بيته او حلف عليه ويؤخذ منه  
اليقه **مسئلة** لو ادعى عا دينا لم يثبت لهم وحلفوا مع شاهد وحمل ن الحلف كل واحد منهم على  
استحقاق موثقتهم كل المدين كانه يثبت المدين الميت ولا يجوز ان يقتصر على الحلف في حصة  
فاذا حلف بعضهم وبعضهم غائب احد الحالف حصته ولا يشاركه في الغائب ولو كان  
المدي به عينا فاخذ الحالف بقبضه بها شاركه فيه الاخر لان العين ملك معين والاخذ مصدق  
بان عينها مشتركة بين الورثة بخلاف البدي فانه لا يقبل الا بالقص **قال الراعي** ولا فرق  
لا نه لم يشارك لا يستحق من غيره **قال الامام** ويبطل حو من لا يحلف من الورثة في البدي يتكوله اذا  
كان كاملا فان ما اخذ وارثه ان يحلف ويقوم شاهد الحلف معه لم يكره في الاولين  
قاله الراعي والاصح انه لا يبطل حقه لانه حقه وله ناجر وله ان يحلف هو ووارثه حقه كما  
صرح به القاضي ابو الطيب واما **الفصل** وحكي الامام فيه في مواضع اخرى وجهين وجوز والله  
على ذلك لوجه ان يدعى ثانيا وحلف اذ اردت اليمين عليه قاله في الطلب كذا في المهارم والتعليل  
ببهم ان صور المسئلة اذا كانوا يوافقوا الحلف من غير كون وهذا صرح **المأورد** في قتال  
ان مستوعا عن اليمين كولا فليس لو ثبتهم ان يحلفوا بعد موته لا يقيم استنفوا حقه من الامان  
بتكولهم وان كانوا قد توافقوا الحلف من غير كون عند جاز لو ثبتهم ان حلفوا بعد موته يستحق  
الان البليوا فما تشقظ بالتكول دون التوقف انتهى **مسئلة** **قال الراعي** وان اراد الوارث  
ان يقيم يقيم شاهد **باب الشاهد الاول** الحكم بالبيعة والاختلاف جار بان يقيم اقام شاعدا  
في خصومه ثمرات فاقا وارثه شاهد اخر فله البناء عليه كما به حرمه الزواني او عليه  
خبر بالبرعوي وقامه البيعة ولو حلف له معص الوارث مع الشاهد ولم يكل ومات فلوارثه  
ان يحلف وفي إعادة البرعوي والشاهد الاختلاف والاصح لا يجب فان كان الدليل حلف صيبا  
او محتونا او غائبا فالصحيح لا يقبض نصيبه فاذا اراد عذر حلف على اعاده شهادة وكذا  
ان تغير حال الشاهد في اخذ الوجهين وما اخذهما **انقض الحكم** بشهادته فلا يضر وان  
انما اتصل في حق الحالف دون غيره وهو الثاني **افرو** لا يقر لو حلف امتنع عليه من حلفوا



كما قاله الشيخ ابو علي لو اقام بعض الورثة شاهدين ثبت المدعي به فاذا حضر الغائب ابلغ  
الضبي اخذ نضيبه بلا تحديد دعوى بينه وهذا كله في الاثر فاما غيره **فوق** الاوصى الموقوف  
ولا في الغائب الضبي كما او اشرى مع اخي الغائب منك كذا و اقام شاهدا وحلف معه فاذا قدم  
الغائب ابلغ الضبي وجب اعاده الدعوى والشهادة واليمين وشاهدا اخر ولا يؤخذ نضيبهما  
قبل ذلك قاله الراعي ومزاده انه لا يمتنع نضيبه بغير اقامه الحاضر اليه لانه لا يمتنع  
الحال الموقوف الضبي بخلافه بل دعوى في الضبي او ينضبط الحاكم من دعوى له وحاضر لم يخافه او اذا  
لم يشعروا بالمدعى ان يكون كضبي في نقا حقه **ولو ادعى على رجل ان اباه او صني ولان** كذا و اقام  
شاهدين وفلان غائب او ضبي لم يؤخذ نضيبه بحال فاذا حضر الغائب وبلغ الضبي  
فعليه اعادة الدعوى واليمين **مسألة** قال ابن ابي ابيم فان كان من عليه الدين معترف او كل  
الورثة حاضرون او بعضهم حاضرون وبعضهم غائب فقبض بعضهم من الحاضر من قدر  
نضيبه من غير دعوى ولا يمينه لكن بدون اذ الحاكم فظهر انه يشترك طبه الغائب وفي  
الضبي والمحتزون قطعا ويتخير من لم يقبض من ان يشترك القابض ويمن ان ياخذ نضيبه  
من المقر المديون **ولو حضر بعض الورثة المدعي عن الحاكم** وادعى عليه بحضته فاقروا اقام  
عليه شاهدين وامره القاضي بدفع حضته اليه فكل يشترك فيه بغيره الورثة الحاضرون و  
الغائبون اخبروا فيه نظرا لانه قبض اذ الحاكم انتهى **مسألة** اذا اوصى بعين شئ ثم في يد  
نفسه فادعاهما شخص بعد موت الموصي ولم يقم على دعواه يمينه فكل حلف الوارث  
لتنفيد الوضيه فيه احتمالا لان الامام ذكره الراعي فيمن رآه البغاه ومحلها اذا كانت العين  
في يد الورثة فان كانت في يد الموصي له فهو الحالف قطعا قاله في المطبوع ترجم الامام من احتماله  
الحلف وقال انه متجه حسن فقه **ولو كانت الوضيه** بعض عين كانه درهم مثلا او لميت دين  
او عين في يد شخص فادعاهما الورثة واقاموا شاهدا ولم يحلفوا فلا حلف الموصي له في  
الاظهر وهما جاربان فيمن له على الميت دين ولو كانت الوضيه بعين ومات وهو في يد  
الغير فيجوز للموصي له الحلف حرم ما كمنعه الراعي وجوز به بعضهم ايضا ومنهم من  
جعلها على القولين **مسألة** اقام شاهدا وطلب حلف معه فامتنع وطلب من المدعي  
عليه فكل المدعي ان يحلف بيمين الرد على الامع لانه هذه اليمين غير التي امتنع منها وتجرى

منه  
سار

الخلاف في نظايره كالمواضع فانكر المدعي عليه وتكل عن اليمين فرجت على المدعي فكل عن اليمين المردوه واقام  
شاهدا فله ان يحلف معه على الاصح **مسألة** اذا اقام شاهدا واحدا فله المدعي عليه ان يقول حلفي او  
احلف وخلصني **مسألة** قال ابن ابي ابيم سقط حقه من اليمين في هذه الدعوى فحلف وادعى استيناف  
الدعوى وخليفه وفيه خلافين لروعه **مسألة** اذا ادعى جماعة حق على رجل لكل واحد منهم مائة  
بكي يمين واحدة لكلهم وان رضوا بها كالمواضع رضيت المرأة في اللعان ان يحلف زوجها مرة واحدة  
فانه لا يلقي **مسألة** ادعى شيئا واقامه يمينه فقال له المدعي عليه انت تعلم فسقط سبوه وكن وكذبهم  
وبعد ذلك ما يبطل الشهادة فالاصح ان المدعي يحلف انه ما يعلم ذلك فان نكل حلف هو **والقاعدة**  
ان كل ما يدعيه المدعي مما لو امر به المدعي لنفعه تسبح دعواه وحلف المدعي على نفيه الا اذا قال  
المدعي اني من هذا الدعوى فالاصح في المشرح الصغير انه لا يحلف المدعي لان البراعن نفس الدعوى  
لا معني له الا بتصور صلح على انكار **مسألة** ادعى ولو نحو عليه يشقه حقا على اخر فكل حلف  
الحجور عليه انه يلزمه تسليم هذا المال الخولي ولا يقول اليمه تسليمه اليه ويقول القيم في الدعوى  
يلزمه تسليم المال الخولي **مسألة** ادعى عليه عند القاضي فانكر فطلب المدعي يمينه فقال في حلفي عليه  
قبل هذا فان ذكر القاضي ذلك لم يخلفه مرة ثانية ولا يفتح بعد هذا الا اليمينه وان لم يتذكر  
خلفه ولا يفتحه الا اقامه اليمينه على الصحيح **فوق** اقد حلفي عليه عند قاض اخر فليحلف انه ما حلفي  
مكن ولا سمع مثله ذلك من المدعي للتسلسل كما ياتي فان كان له يمينه اقامها وحلف واستغنى عن  
الحلف وان استعمل الباقي يمينه فالقياس ان يسهل ثلثه ايام **وقال القاض حنبل** **مسألة** قاله الراعي  
وصرح به بما يفتحه في البحر **مسألة** حرم به القاضي حنبل ثلثه ايام **وقال** وعند ولا يسهل التمر بوجه ان  
لم يكن له يمينه حلف المدعي انه ما حلفه لم يطلب لما كان نكل حلف المدعي عليه يمين الرد وليس له ان  
يحلف غير الاصل الا بعد استيناف دعوى لا بها الا ان في دعوى حري **وقال المدعي** حلفي المدعي  
عليه مرة على اني ما حلفته واراد خليفه لم يكن كما تقدم قريبا ولو قال المدعي عليه للمدعي وحلفت  
ابني على هذا وحلفت الذي اعني سمعت دعواه فحلف المدعي فان نكل حلف هو فلو اقر رجل بداري  
بيد المقر فادعاهما اخر فقال قد حلفت لذي قرني بها سمعت دعواه ايضا هذا ان ادعى مفسرا  
بانها ملكي ولم تكن ملك من قرنيها فلو ادعى مطلقا انها ملكه لم يسمع قول المدعي عليه انك حلفت الذي  
ادري بها لانه يدعي الملك من المقر له **مسألة** اذا اقام شاهدا يحلف معه فامتنع حلفه فكل

حلفه  
وانه قد اشد على المدعي في الصحيح

على المقر



لو ردت اليمين عليه فلم يحلف فينظر فيه ان على امتناعه عن اليمين بعد اهل ثلثة ايام ولم يتحلل  
بشي او صرح بالنكول فقال الخولي والبعوي يبطل حقه من الحلف وليس العود اليه ولا ينفعه الا اليته  
واشتم العراقيون ما ذكره من قبل من جوار البعوي في مجلس اخر والحلف حتى قال **الحامي**  
لو امتنع من الحلف مع شاهده واستخلف الحصر استنزل اليمين من جانبته الى جانب صاحبه وليس  
له العود والحلف الا اذا استأنف البعوي في مجلس اخر واقام الشاهد به انه ان يحلف معه  
وعلى الا ولا ينفعه لا بينه كامله **قاله الرابع** في الراجح خلاف قول **الحامي** لان الراجح خلاف  
قول العراقيين **مسألة** ادعى عليه عينا فادعى المدعي عليه منسقطا وشال الحليف المدعي  
فطلب المدعي ان يحلف فيستحق عليه ما ادعاه لم يمكن منه يلزمه ان يحلف بغير ذلك المنسقط  
ولو اقام بينه بما ادعاه المدعي عليه على المدعي انه ابراه او اقبضه او باعه العبر المرواه  
وامكن ذلك حلف المدعي على نفيه وان لم يمكن لم يلتفت الى قوله وان ادعى وقوع ذلك قبل  
ان يقام عليه البيه فان كان قبل الحكم عليه بالبيه حلف المدعي على نفيه وان كان بعد  
الحكم عليه فالاصح في الروضة انه لا خلاف لان لما ثبت بالقضاء ولا باس بترجيح مقابلته لا خيال  
ما يدعيه ولو وقع الحكم عليه من غير اعذار لتواريه ونحوه بمرحور ادعى ذلك فالتجده  
الحزم بقول دعواه **مسألة** امتنع المدعي عليه من اليمين ثم اراد ان يحلف فان كان بعد  
حكم القاضي بنكوله لم يمكن منه او قبله بعد اقباله على المدعي لتخلفه فوجهان والاختلاف  
وان كان هرب وعاد فادخله ليس له العود الى اليمين فحله اذا لم يرض المدعي فان رضى  
في الراجح فان لم يحلف لم يكن المدعي العود الى اليمين **مسألة** هرب المدعي عليه من مجلس  
القاضي بعد نكوله وقبل ان يعرض القاضي اليمين على المدعي وليس المدعي ان يحلف للمردوده **قاله**  
البعوي وذكرنا في القضاء على الغائب ما يخالفه **مسألة** اذا امتنع المدعي عن اليمين للمردوده  
ولم يتحلل بشي او قال لا اريد الحلف فهو نكول يسقط حقه من اليمين وليس له ملازمة الحصر ولا استئناف  
البعوي في مجلس اخر وتخليقه ولا ينفعه الا البيه وان تعلل باقامه بينه او مراجعة حساب  
او شوا القضا اهل ثلثة ايام فان عاد بعد المدة فله الحلف لانه ايدى عذرا وامتناعه  
ثم ان يتذكر القاضي بنكول حصره اثبتته بالبيه بصره الشافعي **ولو امتنع المدعي عليه**  
عن اليمين لم يسأل عن شبهه والفرق انه يجب امتناع المدعي عليه من اليمين تتحول اليمين الى

حاجب

الى جانب المدعي فلم يحلف الحاكم ان يتعرض لا ستقاط ذلك بخلاف قول المدعي فانه لا يتركوله  
خولغيره فلهذا سأل القاضي عن امتناعه **ولو امتنع المدعي عليه من اليمين** وايدى عذرا لم يمتنع  
**مسألة** نكل المدعي عليه في جواب ونكل المدعي بمرحور الموكل فله ان يحلف بلا محدوده  
**مسألة** لو كان الحافظ اخر من لا يهمل اشارة وقطع الحلف الى ان نفهم اشارة وليس المدعي ان  
يحلف ثم ان رد لان يمين الرد يتعلو بنكول المدعي عليه ولم يوجد **مسألة** اقام شاهدا  
بما اجملاه ثم طلب يمين خصمه فله ذلك فان حلف خصمه شققت البعوي وهل له ان  
يجوز البعوي في مجلس اخر ويقيم الشاهد ياتي فيه ما تقدم من العراقيين وغيرهم  
فيما اظنه ولو نكل الحكم عن اليمين بالمدعي ان يحلف من الرد **مسألة** مات من لا وارث له فادعى  
القاضي او منضوبه دينه على رجل فامانكر ونكل جسر الحليف ولحقه وكذا الوادعي لو ادعى وضحي  
على وارثه ثلثه للفقرامثلا فانكر الوارث ونكل عن اليمين ولو ادعى ولحقه صبي او مخنون او قهر مشد  
او وقف دينه على شخص فانكر ونكل عن اليمين فان لم يتعلو عن اشره الولي لم يحلف وكذا لو اقام  
شاهدا واحدا يحلف معه فينتظر افاقة المجنون ويلوع الضحي ويكتب للقاضي محصرا بنكول المدعي عليه  
ويصر اليمين وتوقفه على كماله وان كان ذلك بمباشرة الولي فوجهان **الراجح** انه يحلف كما رجحه  
الرافعي في غير هذا **باب فائدة الراجح** عند الرافعي والسواوي ان اليمين للمردوده كاتر المدعي عليه  
فلو اراد المدعي عليه ان يقيم بينه بعد ما اجملاه الحالف المدعي لم يقبل منه لكنهما قالوا لو لم تكن بينه ونكل  
الداخل عن اليمين فحلف المدعي اليمين للمردوده وحكم له ثم اذا دخل بينه سمعت على القضاء كما  
لو اقامها بعد بينه الخارج وقيل لا تسمع بنا على ان اليمين المقدوده كالاقرار انتهى **وعند**  
البعوي عن هذا ولقطه في **فتاوى** **مسألة** لو ادعى ضيعة في يد يرب فانكر ونكل فحلف المدعي اليمين  
المردوده وحكم له بما اقام المدعي عليه بينه ان الضيعة مدكه على الاطلاق سمعت رقتنا المردوه  
كبينه فان قلنا كالاقرار فلا قال البعوي **وعند** في نه تسمع وان جعلناها كالاقرار لان  
هذا ليس بصرح اقرار انتهى **باب السهادات** وفيه مشايل الاولى من فصل سهادته  
**قال الشافعي** رحمه الله ليس احد من الناس يعلمه الا ان يكون قليلا محض الطاعة والمروءة حتى لا  
يخاطبها بشي من معصية ولا ترك مروءة ولا امر من معصية وترك مروءة حتى لا يخاطبها بشي من  
الطاعة والمروءة فاذا كان الاغلب على الرجل الاظهر من امر الطاعة والمروءة قبلت سهادته انتهى

اهو او ي









مقتضاه وايضا فقد نظر الشاهد ما ليس بسبب شيا وفي المسئلة وجه ثالث وهو ان كان القاضي قد شهدا  
بمنه الشاهد سمع الشهادته والا فلا والمذهب انها تسمع اي هو ظاهر امر الامم والمختصرون **والا** **الشيخ**  
**قال الشافعي** وان شهد الشاهد بالمال فاحب ان لا يقبل منه وان كان على الصحة حتى يشاهد من ابر هو  
وهو صحيح فاذا اشتراب فيهما يشاهدان وان لم يكن فيهما ريبه لم يستألهما ومتى قلنا يشترط في مواضع اليه  
فلا يلزم العالم السوال وجهان **قال الشافعي** عقيب لصره ان تقدم اذ شهد ان لقان على فلان كذا واطلقا  
ولم يثبت الشيخ **قال الشافعي** ان كان من لا يشهد به عقولها وقوة حفظها ان يشاهد على صحة  
الحق فان تركه لسوال جاز وهذا كما قلنا في تقرير الشهود يعني التفصيل وذكر **المال** **ورد** **في** **جوده** **وراد**  
انه اذا ساله القاضي عن السبب فلم يخبر به نظريه فان كان فيه عطف لم يحكم به سها فيهما للاختلاف ولا  
حكم وحرمه خلا لكونه الاستفسار ان ما كافي في سماع الكلب الصايد والخنفي في سماع الكلب على الذي  
موجب للضمان وقد **قال الرافعي** والامام ان معطى شهادات العوام يشوبها جهل وغيره يوجب الحكم  
الا يستفتى **ويستفتى** من المذهب **مسائل** يجب فيها تفسير الشهادته وبيان **الحال** **انها** **اذ** **اقر** **لغيره** **يعين**  
ثم ادعاهما واراد ان يقيم اليه بالملك لمطلقا وينبغي الملك من غير المقر له لم تسمع بالايديان تخرج  
اليه بئنا قل من جهة المقر له لانه مواخذة فانه في مستقبل الامر وهكذا في الدعوي ومنها **الشهادة**  
بالرودة على المسهور والتقوا خلا فالما وقع في كلام الرافعي ومنها **الشهادة** **بالاكره** فلا تسمع الدعوي فيه  
واليه لانه مفضلة قال ابن عبد السلام وغيره ويشترط اتفاق الشاهد على ذلك التفصيل فلو ثبت اقرار  
بالطواعيه لم تقبل دعواه انه كان مكرها على الاقرار بالطواعيه **الا بيته** **تشهد** **انه** **اكره** **على** **الاقرار**  
بها واذا ثبت ذلك فادعي انه اكره على الاقرار بالقبض لم يثبت **الا بيته** **تشهد** **على** **انه** **اكره** **على** **الاقرار** **بالقبض**  
**الاكره** **المعبر** **قاله** **ابن** **عبد** **السلام** **واخرون** **وفي** **اخر** **قنا** **والقوا** **لو** **شهد** **عليه** **ببيع** **مكان** **وقبض** **فيه** **وا**  
**بذلك** **ثم** **ادعي** **انه** **كان** **مكرها** **كان** **مكرها** **قريته** **بصد** **وقوله** **واقام** **بينه** **انه** **كان** **مكرها** **قبل** **بينه** **وحكم** **بفساد**  
**البيع** **مع** **اعترافه** **بالرضا** **والحالة** **هذه** **وكلام** **غير** **في** **الاقرار** **يدعي** **ما** **قاله** **من** **قوله** **في** **الاكره** **بلا** **بينه**  
**اذا** **ادعي** **عليه** **قريته** **وفي** **قنا** **والقوا** **لو** **اقام** **بينه** **بانه** **باع** **مكرها** **ولم** **يشهده** **في** **حور** **الحاكم** **بانه** **يشبه** **عليه**  
**الاكره** **سالم** **عنه** **وعليه** **ان** **يجبوه** **وان** **علم** **بهم** **عالمون** **بجد** **الاكره** **لا** **يشهد** **والا** **عز** **لخص** **فلم** **ترك** **سوالهم**  
**وعن** **ابن** **الضباع** **والشافعي** **خو** **ويبلغ** **حمله** **على** **الشاهد** **الموافق** **للقاضي** **في** **المذهب** **والا** **قرب** **وجوب** **النصر** **عنه**  
**لان** **يفضل** **في** **المذهب** **ومنها** **الشهادة** **بالشرقة** **يشترط** **فيها** **بيان** **كيف** **اخذ** **وهل** **اخذ** **من** **جزء** **ام لا** **وبان**  
صاحب

صاحب المال وبيان الحق لا يشترط ومنها **الشهادة** **بان** **نظر** **الوقف** **الفلاني** **فلان** **فان** **يجب** **بيان** **شبهه**  
**فلا** **تقبل** **الشهادة** **المطلقة** **بدل** **لكذا** **افني** **به** **ابن** **الصلاح** **كالمسئلة** **عقبها** **وقد** **عن** **البوي** **في** **هذه** **الامر** **بالشهادة**  
**بان** **نظر** **الفلاني** **وان** **له** **ولاية** **الا** **شهاد** **وبعده** **بعض** **القضاء** **وحكمه** **وهو** **عجازه** **ومثلا** **اذ** **اشهد** **وا**  
**ان** **هذا** **وارث** **فلان** **فلا** **يقبل** **حتى** **يبرأ** **الجهة** **كما** **ذكرناه** **ومنها** **لو** **شهدت** **بينه** **ببراه** **المدعي** **عليه** **من** **الدين**  
**المدعي** **في** **قال** **المدعي** **لا** **تقبل** **هذه** **الشهادة** **للاختلاف** **في** **اسباب** **البراه** **للعبادي** **ومنها** **اذ** **اشهد** **في** **البيته**  
**ان** **هذا** **ليستحو** **الشفعة** **فيشترط** **بيان** **السبب** **ومنها** **الشهادة** **بالرشد** **يشترط** **بيان** **الرشد** **للاختلاف**  
**ومنها** **لو** **شهدت** **اليه** **بانه** **يوم** **البيع** **او** **يوم** **الوضيه** **مثلا** **كان** **زابل** **العقل** **فيشترط** **تفسير** **رواه** **الحاكم**  
**قاله** **ابن** **الربيع** **ومنها** **الشهادة** **بالمرح** **فلا** **يد** **من** **تفسيره** **خلا** **والتعديل** **ومنها** **الشهادة** **بانقضاء** **العهدة** **وهكذا**  
**كل** **يختلف** **فيه** **في** **العمل** **كالشهادة** **بالرضي** **ومنها** **اذ** **اشهدت** **بينه** **لمدعي** **بانه** **اشترى** **الغير** **اي** **في** **يد** **المدعي**  
**عليه** **من** **اجبي** **فلا** **يد** **من** **تفسيره** **فانه** **كان** **فلان** **او** **تعرض** **لنوم** **مقامه** **وهكذا** **الشهادة** **بالسكاح** **يشترط**  
**فيها** **التفصيل** **بذكر** **الشروط** **والشهادة** **بالقتل** **وضابطه** **وحب** **على** **المدعي** **تفسير** **المدعي** **في** **حس** **على** **الشهادة**  
**تقصيله** **في** **شهادته** **وتقدم** **عن** **المدعي** **في** **الشهادة** **بالوضيه** **اشترط** **التفصيل** **والنصر** **كالدعوي**  
**ومنها** **ما** **تقدم** **فيما** **اذ** **ادعي** **شخص** **انه** **يستحو** **هذا** **الوقف** **وانه** **من** **مستحقه** **فلا** **يد** **من** **سأله** **ومنها**  
**ومنها** **الشهادة** **بان** **فلانا** **طلور** **وحته** **فلا** **يقبل** **حتى** **يبي** **اللفظ** **الواقع** **من** **الزوج** **لانه** **يختلف** **الحال**  
**بالصرح** **والكتاب** **والتخير** **والتعليق** **قاله** **في** **الاقرار** **ومنها** **لو** **شهدت** **بينه** **انه** **بلغ** **بالش** **لم** **تقبل**  
**حتى** **يبي** **الاختلاف** **العلافية** **خلاف** **لو** **شهدت** **اليه** **انه** **بلغ** **ولم** **يعين** **بابي** **وجه** **بلغ** **فانها** **تسمع**  
**ومنها** **لو** **شهدت** **بينه** **ان** **فلانا** **وقف** **اره** **الفلانية** **وهو** **ملكها** **ولا** **يد** **رجي** **على** **من** **وقفها** **فلا** **يسمع**  
**الحاكم** **هذه** **الشهادة** **خلاف** **ما** **لو** **شهدت** **بينه** **ان** **فلانا** **او** **مولى** **الوقف** **لم** **يقبوا** **على** **تفصيل** **الموقف**  
**وقد** **اوتي** **بوصايا** **مختلفة** **فانها** **تسمع** **لانه** **اذ** **ثبت** **بعد** **هذا** **انه** **اوصي** **بفرقة** **ما** **على** **الفقر** **او** **الحج** **وقا**  
**نعت** **ذلك** **الوصي** **المشترط** **وهذا** **لا** **يمكن** **في** **الوقف** **لا** **يمكن** **ثبوت** **مصرفه** **لا** **بعد** **ثبوت** **سببه**  
**لو** **شهدت** **بينه** **انه** **اقر** **فلان** **بكذا** **او** **كان** **ما** **كأله** **يوم** **الاقرار** **وقال** **اليه** **كان** **ما** **كأله** **اليان** **اقر**  
**او** **قال** **لو** **كان** **مكأله** **قبل** **الاقرار** **لم** **تسمع** **الشهادة** **قاله** **البغوي** **في** **قناويه** **وهو** **ظاهر** **فايده** **اذا**  
**شهد** **الشاهد** **بقرار** **شخص** **وعلم** **في** **الباطن** **شيا** **فهل** **يجب** **عليه** **ان** **يخبر** **بما** **علم** **في** **الباطن** **وجهان**  
**احدهما** **نعم** **قاله** **اقر** **المتره** **هنا** **ان** **لعبد** **رهن** **بالقين** **وعلم** **الشاهد** **اراد** **في** **الباطن**

المرحوم



وهو العبد بالف ثم من الالف اخرى وهكذا كلما علمه الشاهد مع ما تجله وان كان منافيا لما تجله  
 قاله الماوردي **فائدة** اذا اشترى شيئا وسهده بالملك او ورثه او تصبه فشرطه ان يكون له  
 ان تشهد بالملك لمن انتقل الملك اليه كما اذا اها في يد البائع مده طويلا يتصرف فيها بشرطه الا ان  
 في موضعه **مسألة** وكله روحه في خلاص حقها فادعى على نفسه فانكر فشهد ابو الوكيل عليه  
 قال ابر الصلاح فالظاهر قبول شهادته وان كان فيه صدق بوابنه كما تقبل شهادته الاجل والابن  
 في واقعة واحدة **مسألة** لو شهدت لبيته بان هذا الزرع من ارضه لا يحكم له به لانه يجوز ان يكون  
 في ارضه وهو ملك غيره وكذا لو قال هذا الزرع زرع في ارضه وهو ملكه فلا يكون  
 شهادته له باليد على الزرع في الاصح ولو اقام بینه برفع خراج الارض وعشرها لم يشهد به ملك  
 الارض لانه يتوهم عن الملك في ذلك **مسألة** لو شهدت بینه ان اياه وهذه الباري فيه او وهو شاك فيها  
 حكمه لا يرضى بها ولا لانهم لم يشهدوا له بالملك ولو شهد بینه ان اياه مات في هذه الدار وكان في هذه  
 الدار حتى مات لم يحكم له بها لم يشهد به ملك ولا يد او شهدت بینه ان اياه وهو لا يرضى بها ولا لانهم  
 او ياكل لدايه ولا ياكل حله غير وهو حامل لهذا الثوب او عاقده فوق المتاع فلا يحكم به بخلافه الا ان جلافا  
 للاصطخري قاله شرح **مسألة** قال المدعي عليه ما شهد به علي فانت عدله صاذا لو لم يكن امر ايل تعديل  
 ان كان من اهله **مسألة** شهد على الخصم فافترق الحق قبل الحكم والحكم بالقرار لا بالشهادة او اخر بعد  
 الحكم والحكم بالشهادة **مسألة** اقر القاضى بینه لو شهدت بینه بان هذا الرجل غير نفوسه المراه  
 لم تقبل لانها شهادة في الطريق وان شهد بها حرام عليه ان كان وقع العقد لاها حرام عليه  
**مسألة** ذكر الراعي عن الاستفاضة انه لو شهد على امرء ما شهدا ونسبها ولم يعرضوا للمعرفة عنها  
 جاز فان شأله الحاكم هل يعرفون عنها فلو لم يشكوا او يقولوا لا نر منا الخواب انتهى وهذا الشاهد  
 الضابط العارف ولا ينبغي ان يشك الحاكم ويحب عليهم اجابته **مسألة** قال الراعي لو دعى  
 الشاهد لاداعيه غير القاضى كالا مبن فالاصح بل رنمه الاجابة ان علم انه يصدره الحق **مسألة**  
 والقاضي لم عند فلان شهادته وهو متنع فاحضره ليشهد له بحجة لانه فاسق برعه قال  
 النوادي سعي حمله على ما اذا قال هو مسيح بغير عذر **مسألة** يجوز الشهادة لو اخل الما  
 على سطحه او ارضه او طرح الما في ملكه اذ اراه الشاهد في مده طويلا بلا مانع ولا يملك قول  
 الشاهد بان اذ كان شئ قاله الراعي قال شرح اذا شهدوا بان الحق مشيل الما في ارضه

الشاهد بالملك  
 اذا كان له

فان

فاشهد واما المطر فقط فهو له قال شهيد وان له مشيل ما جازير كالمطر والغسل والوصف فهو كمن كان  
 شهيد وان له مشيل الما ولم يصفوا الى شئ مما ذكرناه والقول قول صاحب الدار بيمينه انتهى **مسألة**  
 اراد ان يقول قوله في تعيين الما الذي جرى ويختل طلقه وفي فتاوى البغوي اذا كان يجري مائه في  
 ملك غيره فقال صاحب الملك هو عازيه ضد بيمينه فان طالت مده بلا مانع حازت الشهادة له  
 الاستحقاق وما قاله او لا تجله اذا علم جدوت حرمان الما في ملك المدعي عليه ولا فلا يصدق وبيمينه  
 في كونه عازيه **مسألة** قال الراعي اذا ادعى المدعي لو ادعى جدينا وشهد له به شاهدان وقال احدهما متصلا  
 بشهادته انه قضاء او انزاد بطلت شهادته فان قاله مفضولا بعد الحكم لم يوثر والخصم ان يحلف معه على  
 القضاء او الابراء وان قاله قبل الحكم مشيل من قضاء فان قال قبل ان تشهدت فذكر انك وان شهدت على  
 اقراره بالدين ثم عاذا واحدا وقال قضاء او انزاد بعد شهادتي لم يتقبل وحكم بالدين الا ان خلف الخصم  
 معه انتهى وفي الاستدلال بهذه الشهادة قبل السؤال **مسألة** لا يشترط في التزكية حضور الشهود  
 المكين ويجوز تركهم في غيرهم اذا امروهم باسمه ونسب وشروط المزين ان يجبر اباطن من يركبه  
 ويقبل قوله ان كان خيرا بباطنه قال الراعي البراءة اذا كان الحاكم والمركب يعرفان لشاهد باسمه وعينه  
 ونسبه فلا يشترط حضوره والاشارة اليه وقت التزكية فان لم يعرفه الشاهد لا يبعينه او لم يعرفه القاضي  
 لا يبعينه فلا بد من حضوره والاشارة اليه وقت التزكية انتهى فلو كتب الشاهد باسمه وزعم شهادته وادعى  
 عند القاضي فحضر من ركاه وشار الى اسمه وفي زعم شهادته فيتحقق ان يكتب بالامانة الرعية عند  
 حضوره **مسألة** قال الراعي انما اذا شهد من حضر عقد اقا احضره العقد الجازي من الخا الزوج  
 والزوج المذكور من الشاهد به ومن الشهود من يقول شهدا في حضر العقد ولا يبعد صحته وهو  
 قريب من شهادته من ضعه انها ارضه وفيه خلافا في قول الشاهد استشهد في رايته الجلال  
**مسألة** رايته اهل رمضان هذه السنة في وقت كذا ويدرك استشهد قبل اني جزم ما قاعده كل مالا  
 يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة اذا شهد به شاهد ولم يدرك وقت ذلك لم تقبل شهادته  
 لعلم انه مستنده الا قاضيه **مسألة** اذا قلنا ما رجع الراعي ان الملك لا يثبت بالاستفاضة  
 فشهد رجل لرجل بالملك بانه كان ملك كذا وتركه مراقا لورثته لم تقبل شهادته **مسألة**  
 ابو الحسن الشيباني عن شهيد في واقعة بالاستفاضة ومن شهد به مر قال مستنده الاستفاد  
 هل يقبل امر الاجابة لا يقبل لانه قد جزم الشهادة ولا يضر بيان مستنده بعد ذلك وقب



القبر هذا على التبر من الفقه هو لوجود بيان وقالوا لا تقبل شهادته وليس كذلك وانما نقبح  
 اذا قال الشاهد بالاستفاضة بكذا وكذا فانه لا يفي لانه لم يشهد بالمقتضوه وانما يشهد بالاستفاضة  
 نعم ان ذلك الشاهد ذلك على صورة الارتياب وظاهر ذلك الحاكم كان كما لو تردد في الشهادة بعد  
 ادائها وعلى هذا يبطل ما قدمناه ولما رما قدمته في مذهبنا لكن رايته في مذهب الحنابلة وما  
 قاله الشبكي او في **واعلم** ان شرط جواز الشهادة بالاستفاضة ان يستفيض مطلقا ان  
 هذا وقف فلان اوانه عتيقه ولو استفاض ان فلانا وقف كذا اوانه اعتقه هذا لم يحز اعتقاده  
 لانه قول يمكن مشاهدته في شرط المشاهدة **مسألة** استعمل المدعي عليه ليخرج الشهود  
 او ثبتت القضاة ابرا او افضا بالبينة امهله اياهم **قال الراعي** ولو طلب له ليهلج المصلحة  
 ببينه دافعه لم يهلج بل يوسر بالوقا ثم ان ثبت خلافها شتر دائمي والطاهر انه اذا اراد ما لا يعبر  
 المشافه ولو كانت المشافه ذهبا وايا بالثقة ايا م فينبغي امهاله واذا قال بالبينة دافعه  
 استنفذ لئلا يعتقد ما ليس يدافع دافعا الا ان يعلم القاضي معرفته فاذا امهله ثلثة ايام  
 بعد ان عين جهة ولم يأت ببينة ثم ادعى جهة اخرى فينبغي ان لا يبطل حرم الراعي في اول  
 الدعوي والبيات فلو ادعى في هذه المهلة جهة اخرى سمعت قاله الراعي ايضا ولو شال  
 المدعي عليه خلف خصمه انه لا يعلم ان يبينه وبي الشهود عدوا وه اجيب او يطلب عليه ان  
 انه لم يتوقف فوجها **مسألة** يشترط فيمن يشهد بعمدة عين ان يكون شاهدا في الدعوي  
 وعرفا وضافها القايم بها فلو شهد بالعمدة اعتمادا على وصف واصف وصفها له في الخبر  
 في الاصح لانه يقوم بالعين اوضاف **مسألة** لا يحسن العبارة **مسألة** يشترط فيمن  
 شهد بارسديه المتنازعين في المنظر ان يكون السبيل معلوما في حضوره ولا يمكن  
 الشاهد للزم بما يشهد **مسألة** ادعى اراحي يد رجل انه وزفها من ابيه او انها اشتراها منه وهو  
 يملكها طاقا ميبينه ان لدار له قبلت وقبل يشترط ان تقوم البينة على ما ادعاه من الارواح  
 وهذا اذا ادعى المدعي ملكه يد اليد فان علم فظا هر كلاهم الامر كذلك وفيه كلام الشبكي  
 تذكره من بعد ولو ادعى اراحي يد يدي مطلقا فشهد بشاهد ان ردا اقرله بالدار قبلت  
 الملك وان لم يدع اقراره خلاف ما لو قضيه بالملك فشهد بشاهد على اقراره فلا يثبت الملك  
 وعلى قياس هذا مثله ادعى اراحي يد غيره وانما كانت لا يبيد وانما مات وتركها ميراثا وكذا

له غيره وانما كانت لا يبيد واقام يدك بينه وقالوا نحن من اهل الخبر الباطنة **والاصطوي** حكم لما بالدار  
 وهو المنصوص **وقال الشيخ** لا يدان بشهد ان لدار لان ملك المدعي والا فبي شهادته بملك سابق وقاله  
 القاضي حنين وحواله انه اذا ثبت انما استنصب حله فان لم يقولوا نحن من اهل الخبر ولم يعلم الحاكم  
 فلا يحكم به المدعي **مسألة** وارت وان لدار ميراث ابيه فينتزع مردى اليد ويتعرف الحاكم الحاقان بان  
 لو كان وارت اخر وظهر سلم لدار **مسألة** ادعى شيئا واقام بينه فقال المدعي عليه ان المدعي اعترف بان  
 كذبه او فسقه واقام شاهدا واراد ان يخلص معه بغير دعواه وجهان اصحهما لا يبطل دعواه فعلى  
 هذا ليس للمدعي عليه الخلف مع شهادته لان الغرض الطعن في البينة وهو لا يثبت بسا حده وعبر ان  
 قبل تبطل دعواه كما تبطل بيبينه قبل من المدعي عليه لان المقصود استنقاط الدعوي بالما **فان**  
 ما لو ادعى ابرا فانه يثبت بشاهد **مسألة** اقام بينه ان هذه الدار ملكه ورثها من ابيه فاقام  
 المدعي عليه بينه ان شاهدي المدعي ذكر ا بعد موت الاب وانما اليها شاهد يد في هذه الحالة وانما  
 استنعا الدار انه انبذعت شهادتهما ووقع هنا **مسألة** اد احضر ما في عقد نكاح على خلاف  
 مذهب من ادعى ان يشهد بخبران عقدا نكاح بين الموجب والقبيل ولا يجوز ان يشهد بالزوجية الا ان يقر ذلك  
 المذهب ويعقده بطريق يقتضي ثبوت العقد **مسألة** وكذا لا يجوز له ان يشهد في العقد المذكور  
 ويتعاطى ما يدعي عليه الا ان يقر ذلك المذهب وانما يجوز بالتقليد ان يشهد بخبران العقد اذا خفف  
 حضوره وطلب ذلك منه قاله الشبكي **مسألة** اذا خالف الشاهد الدعوي نظروا في حاله في الجنس  
 لم تسبح الشهادة وان خالفه في العقد نظروا فان خالفه الى النقصان حكم له في القدر بالبينة دون الدعوي  
 وان خالف في الوبادة حكم في القدر بالدعوي دون البينة ما لم يكن من المدعي كذب للبينة في الوبادة قاله  
 الماوردي والثوري **مسألة** قول الاشراف لو ادعى بغيره فشهد له بعشرة صح له العشرة ولا يكون  
 طعننا في الشهود لانه لا يكرهه ويحتمل ان يكون كان الاصل عشرة فبعض منها عثر **مسألة** اذا  
 شهد واعلى اقراره بالف درهم وتضمن منها ما يبيد فحلف يشهد بالشاهد اذا ادعى المدعي بالما فقال  
 ابرارعه عذر عنه لا يجوز ان يشهد الشاهد على اقراره بالقدر الباقي لان من اقر بعشرة ابر كل جزء  
 منها انتهى **وقال** من رقبها عصم طريقه ان يقول الشاهد على اقراره بكذا من حله كذا وفيما شرا  
 تقدم في المسألة قبلها ان يشهد على اقراره بكل الدين **قال الشبكي** للمشيلة صورتان احدهما ان يدعى  
 بتعجابه مرحلة الالف لمقرها وحصر حجه فيها اقراره بالف وفيها يتم شهادته فلا ريب في

على الروا والحمد لله رب العالمين في يومئذ سجدوا لله جميعا



هذه الصورة ان يشهد بالكل ويؤيده قولهم اذا مات وحلف بين ودينافا في احد الامرين لحمله  
الدين وادعاه غايب وشهدوا اليهود بحمله حكمه بنضبه واخذ الحاكم نصيب الغايب وقولهم لو ادعى  
على رجل ان اياه اوفى له ولرجل كذا واقام بينه قضى له بنضبه وبقي فذهب الرجل اذا حضر واعاد الدعوى  
والبنه قضى له فقد شهدت البينه هنا بالجميع مع ان المدعي لا يستحق الا البعض كما اعتبرت لشهادة  
قبل الدعوى بالنسبة الى نصيب الغايب تبعاً للشهادة للحاضر فكذلك هذا الصورة الثانية ان يدعي  
المدعي بتسعيه ولا يضيف ذلك الى مشطور ولا الى غيره معين ويطلب من الشاهد الاجابة او يكره  
قد سمع الاقرار بالف فلا يجوز له ان يشهد بشي لا احتمال ان الذي ادعاه غير شهادته فان قال  
انه مرجله / لالف جان المشبه السابقة **مسألة** اقام شاهدين بانها ملكه فاقام المدعي عليه  
شاهدين ان شاهدي المدعي قال لا لشهادة لنا في ذلك فشا لنا الحاكم متى قالاه فان قالاه  
والاسم مثلاً لم يضر لانها قد يحلان بعدة وان قالاه حتى تضد بالشهادة ان دفعت الشهادة  
ولو قال الشاهد كاشهادة عندي لفلان ثم شهد وقال كنت نسيبت ففي قوله وجهان وجه  
القاضي حسين في فتاويه بانه لو قال في جماعه لثبت بشاهد في امر كذا وما اشهد في احد عليه  
في كذا ثم جاء وشهد في تلك الخصومة لم تقبل شهادته **مسألة** حكم له الحاكم بدار مثلاً  
فادعى خارج انتقال الملك منه اليه بشي صحيح وشهد الشهود كذلك ولم يبينوه في  
شمايها خلاف حكاية الواقع لا خلاف العلماء في السبب المملك والمشهور الصحة الا ان يكون  
الشهود ممن تشبه عليهم الاسباب **مسألة** ادعت انه تزوجها وطلها وطلت نصف  
ادعت انها وجه فلان الميت وطلت الميراث بعت ذلك رجل وامرأتين وشاهد بين  
قاله الواقع عن فتاوى العراقي **مسألة** شهدت بينه ان هذا امر فلان لفلان لا يعرف  
وارث سواه وشهدت بينه اخري لا حرانه ابنه لا يعرف له وارث سواه ثبتت بينهما  
وورثا **مسألة** ادعى القاضى اقام شاهداً واراد ان يحلف معه فاقام المدعي عليه شاهداً بالمر  
اقرانه لا حلف عليه وحلف معه فثبتت الدعوى **مسألة** شهد المدعي اثبات بيمان معين وطلب الخلاء  
بين المدعي عليه وبين العين قبل التزك لحيب اليه وان لم يطلب ذلك وراي الحاكم ذلك فله ان يطلب  
استيفاء الدين او الحجر على فلا الغريم فلا وطلب حبس الغريم فله ذلك في وجه صحة الدعوى  
فان قلنا لا فلا يدعي ملازمة بنفسه او يجرى بطله به واذا التزعت العين من بده لم ينفذ تصرف  
المتداعين فيها **مسألة** اراد الشهود اقامه الشهادة على شرا اثر قد تبدلت جودها

ع

عما كانت يوم الشري قالوا شهد انه اشترى من اراشد عشرين منه مثلاً من فلان وهو ملكها او كانت في  
يده وكانوا يدينه بتمتع جدها **مسألة** اول الكذا والثاني الكذا والثالث الكذا والرابع الكذا ثم على المدعي بينه  
على صحته بيد المدعي وقد شهدت البينه بالدار التي كانت في يد فلان نقلت الى فلان والتي كانت في يد فلان  
نقلت الى فلان والتي كانت في يد فلان قيدت الى فلان حتى يفتي له وهذا اذا لم يكن الشهود تشهدون  
العقلان ولو لم يكن منصوصاً عند الحاكم او تاييده استغنى عن بينه تاييده بالانقالات **مسألة** اذا ادعى انه  
اشترى هذه الدار التي في يد هذا الحاضر وعيها من فلان وشهدت له ابينه لم يسمع كما تقدم بياناً ومثلاً  
شهد بينه ان يدا وقف الدار الفلانية على ايدى تعرض البينه التي انما كان ملكه او في يده **مسألة** شهد بينه  
ان دار فلان الفلاني ملك هذا الحاضر فاقرب لوجهين انما سمع **مسألة** شهد بينه قوله في الدعوى وادعى ان  
دار فلان الفلاني ملكي وفيها لوقال هذه الدار دار بي فقال له ذوالبيد نعم هي دارك بعينها واقام  
على ذلك بينه ذكره شرح **مسألة** شهدت البينه فان هذه الدار كانت لابيها فلان مات ولم يقولوا وتركها  
ميراثاً فاقرب لوجهين انما جعل ميراثاً لفلان الملك اذا ثبتت الحيلوت لم يوجب له الا الارث وقيل يشترط  
ان يقولوا وتركها ميراثاً وللخلافة مع على المنصوص وهو قول هذه الشهادة كما تقدم **مسألة** اذا اقام  
شده على الدار ملكه واقام اخر بينه انه اشترىها من فلان يوم كذا وكانت ملكه ولم يقولوا ذلك لكن اقام  
بينه اخري بذلك سمعتا وضامنا كمينه فتعارض مع الاول **مسألة** ادعى داراً في يداخر واقام بينه انها ملكه  
وشاها فادعاه اخر بعد مدت واقام بينه انه اشترىها من المدعي عليه الذي كانت في يده وكانت ملكه  
يومئذ قضى لها هذا الاخير **مسألة** ادعى داراً في يده وادعى اخر انها من عمره وان عمر اشترىها من ذي  
اليدين الذي يقيم بينه على البيعين وله ان يقيم على كل واحد بينه ولا يضر التقديم والتأخير **مسألة** قال هذا  
العبد لفلان ثم ادعى الفرائض بعد من حقل العقب فثبت دعواه وبنه **مسألة** قال كان هذا العبد لفلان وقد  
اشترته منه متصلاً سمعت دعواه وبنه وفي كلام شرح خلافة وقد ذكرته في موضع اخر **مسألة**  
قال الروضة انه امر رجل مسرا وقال العبد قد سر وحنك مسرا فثبت بان تم حمله لم يكن ما قاله امرار منه  
بل هو اشتقها من وقيل هو اقراؤه هو اقوي **مسألة** ادعى عليه ماله مثلاً فقال قسمت منها  
نصفها وقال قسمت منها ختمين لم يكن مقراً بالمائة **مسألة** قال في جوابه لا يلزم في تسليمها اليوم ولم  
كن مقراً ايضاً وكذا لو قال العبد لفلان في اليوم فله خليفه وله ان يحلفه غداً او بعد غد وهكذا  
كل يوم **مسألة** قال في هذا المال الا في سكره كد حلف كذلك ولا يثبت حق في ذلك الشهر **مسألة**



قال في وجوب الدعوى عند محصل من هذا الدعوى او البراه منها او قال اناسها بري او من هذا المال  
 بري وليس اقراء خلاف قوله ابراهيم من هذا المال فانه اقرار بخلاف قوله ابراهيم من هذا الدعوى فليس  
 باقرار وهل تسمع دعواه حتى خلف المدعي وجهها لا واذا قال البراهي من هذا المال فانكر المدعي  
 البراه فطلب عليه حلف وقال القاضي حشيش يقال له اد المال ثم ادعي البراه لانها دعوى جديدة  
 والمذهب الا ان كان المدعي مدعيه فبقا المدعي عليه اشتريته منك او قال وهبته فهو اقرار  
 فلوانكر وقال في بطلان دعواه المدعي من بطلان دعواه المدعي في المال ان كانت بينه حصة وفيه خلاف القاضي حشيش  
 فلوقال في جواب الدعوى برمت الله مما يدعيه فقبل هو اقرار ودعواه ابراهيم وسد في الامراف  
 لعامة الاصحاب وقال في المخرج صاحب التلخيص من المذهب انه يقال انما ادعيه قوله برمت الله  
 منه فان قال رجت اى قضيته فهو اقرار وان قال الرفض اى خلف له اواقعت بينه على اقرار  
 بطلان دعواه فالقول هو المدعي عليه بسمه انه اقرار بذلك وقال في الاشراف مذهب الشافعي ان قوله  
 برمت الله من هذا المال اقرار بالبراه لا بغيره وهذا هو المذهب وقال في جواب الدعوى على انكر  
 مما ادعيت او الخواص ان يودي وقلان انكر من مالك فليس باقرار له ولا قلان وقال القلان على  
 ما لا اكر مما ادعيت فاقرار لقلان وقيل بقبوله باقل منه ولو ادعي عليه الفا فقال على الف من  
 ثمن مبيع ولم يرد على هذا لم يلزمه شي لان يقول ثمن مبيع قبضته كما لو شهدت البيه ان عليه  
 تسليم الف لقلان ثمن مبيع مع فلي قال الم اقتض المبيع لم يقبل منه لان قول البيه ان عليه تسليم  
 بقتضي انه قد قبضه كذا لو قال لقلان على تسليم الف ثمن مبيع ثم قال الم اقتضه لم يقبل وهذا هو  
 المنقول ويصح استفسار البيه لان من اعلم من بري اجبار المشتري **مسئله** ادعي له اسري  
 منه الدار لقلانيه بالف درهم ونقده الثمن ويلزمه التسليم الى فانكر البيع والقبض فاقام بطلان  
 باعها منه الا ان اشينا الثمن قال **القتال** سمع البيه وحكم بانه باعها منه ثم دعا المدعي كفا  
 تدعي فجيده دعواه ويقول الحاكم للمدعي اخطف بانه لم ينعها منه بالف درهم وكذا قل منه  
 ولا يكفي ان يحلف انه لم ينعها منه لان ثبوت البيع بالبيه فان قل عن البيه حلف المدعي وقيل لا  
 حلف المدعي عليه قيل للمدعي هل تريد في الثمن فان قال اشتريتها بالف وخمسها حلف المدعي عليه  
 وقال **القتال** مرة في ارض المسبله اذا قال البيه باعها منه ونشينا الثمن فهو كما لو اعترف  
 بالبيع بعد ان ادعا عليه انه باعها منه بالف درهم ونقده الثمن وطلب التسليم **فاجاب**

طوقا المولى وامد البيه ثلثة ايام لم يرد على اخطف

باني قد بعته الا ان نشيت الثمن فقال له كبر تدعي فلن قال الف درهم مثلا وقد قبضها حلف انه لم يقبضها  
 ويقضي له بها على المشتري فان ادعي الثمن كذا فقبل له بين فان يبين ولم يدع ثما قيل ان الحكم  
 عليك بالنكول ونرد البيه على المشتري فحلف المدعي حلفه فقبضه او نقده الثمن واستحوذ الدار  
**وهذا** الجواب احسن **وقال** شرح **والاصطحي** لو قال البيه انا عرفت ان وقت العقبة ثم  
 نشينا قدر قبلت الشهادة قال **بعض الاصحاب** ويثبت الشرعي لانه مدعي على انثبات  
 الثمن والبايع لا يطلب الثمن بل لو ذكر الشاهدان الثمن لا يجب حذره من المشتري ووجهه  
 الى البايع لان البايع لم يدعه انتهى **وقال** الديلمي لو ادعي له اشتري داره فانكر وشهدت البيه  
 اشتراها ثمن جزاف حلال ووفره الثمن صح الشري وصار له الدار وان قال البيه جزا ولم  
 يذكر اظهر بذكر الحلال لم ينع البيع اى لا حكم بضيقه لان الثمن الجراف منه حلال منه حرام **مسئله**  
 شهدت بيه انه باع من فلان ساعه كذا وسعدت البيه فانه كان تلك الساعه ساكنا فالراجح  
 في زيادة الروضة التعارض لان النفي المصور كما لا يثبت **وفي فتاوى القاضي حشيش** لو اقام  
 شاهدا انه اقر له بكذا يوم السبت وقت الروال واقام الحضم واحدا منهما مع شاهدا ان  
 اللفظ الذي قاله الذي ذلك لوقت كان انكرا فيحلف كل واحد منهما مع شاهدين ويتعاضدا  
 قاله **القتال** ومحل هذه المسئلة الباطل لا في **مسئله** اقام بيده على انثبات حق فاقام المدعي عليه  
 بيته شهدت ان بيته المدعي شهيد بذلك عند خاكر فرد شهادتهم لفشهم بطلب سهادتهم  
 وان ثبت توهمهم وعدالتهم **قاعدة** البيه بالملك المطلق لهما سمع اذا كان معاينين ولم  
 يعارضهما بيته الاخرى او لم يعلم تقدم ملك الغير كما قاله الرافي ومما ادعي اراحي برغيره واقام  
 بيته اياها ملكه فقال القاضي عرفت هذه الدار واقام ملك فلان ومات وانتقلت الى واره فلان فاقام  
 بيته على ملكه منه فان يثبت تدعيه بذلك ولا سمع بيته على مطلق الا اذا كانت في يد المشتري  
 له او في يد غيره ممن لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقلت اليه منه ولا يكون في يد احد ففي هذه الثلاثة الموضع  
 تسمع البيه الملك المطلق وفي غيرها قد سمع ولكن لا يعمل بها كما لو انتزع خارج عينا من رجل  
 بيته ثم اقام الداخل بيته بملكها مطلقا فانها تسمع فايدتها معارضة الخارج فقط ليرد  
 العبر الى يده **فلي** مات شخص وخلف ابنا وشنتين وارضا مورثا لان نصف الارض موقوف  
 نصف الارض ورثها على جهتها البر وثبت ملكه الموقوف للموقوف ولم يكن في يده شوا



تصفها حتى مات لم تعد البينة بالملك الرايد على حصته شيئا لا يد من بيان شيب الملك وان  
حكم الحاكم بذلك ذكره الشيبكي اطا فيه واجاد لكونه قد مناعرا لا ضابط قبول البينة بالملك  
المطلوق والعين في يد اخر **ممنها لم يثبت دعوى على الخصم الدام الرابع في**  
**تعارض البينات والقاعدة فيه** انه ان كان هناك مرجع عمل به والاستقطة اقترح بينه الملك  
على بينه اليد والتصرف ورجح الشاهدان على شاهد وعين الا ان يكون مع الشاهد والعين  
يد ورجح بينه الداحل على بينه الخارج سواء بين الداخل والخارج شبي الملك لها ام لا وكذا  
بينتاهما واذا بينا الشيب فسواء اتفق الشبان او اختلفا وسواء اشتيا الملك الى شخص  
واحد بان يقول كل واحد اشتريته من زيد او سنده الى شخص **قال الخارج هو ملكي**  
ورثته من اخي **قال الداحل** اشتريته من ابك فاما بينتي قد مر الداحل فيقدم الداحل مطلقا  
والمراد بالداخل من اجل اليد الا اذا قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداحل  
هضمها منه واقام بينه قدر الخارج لان مع بينته زيادة علم وشي في نظايره **قال الخارج**  
هو ملكي اشتريته منك فقال الداحل هو ملكي اشتريته منك واقاما بينتيين وحصل الخارج قد مر  
الداحل ايضا **قال** اقام الخارج بينه انها ملكه وان الداحل عصمها منه او ريد باعها الداحل او  
اشترها منه او ودعها عنده واقام الداحل بينه على انها ملكه مطلقا قد مر الخارج ايضا  
**رجع على الاصح** ورجح ايضا بالتاريخ وقارة مرجع التاريخ المتقدم وقارة بترجيح جميع المتأخر  
**اما الاول** فاد اشهدت بينه انه ملكه مرشنة وسهدت بينه لخصمه بانه ملكه مرشنتان وقالت  
بينهما علم منيلا وانه الان ملكه لا يدرى من احد هدين في الشهادة ملك سابقا لا ظهر بعد  
اشبهت تاريخا ولا يشترط تعيين التاريخ **قال** اقام احدهما منه انها ارضه وزرعها واقام الآخر  
بينه انها ملكه مطلقا فالقولان لان البينة الى شهديت بالتاريخ اثبتت الملك وقت الزراعة  
لو اقام بينه ان هذه الدابة ملكه وهو الذي تتجهها وشهدت بينه الاخر انها ملكه مطلقا  
الحامي وحريان فمن شهدت بينته انها ملكه مرشنة وشهدت بينه الاخر انها ملكه في  
الحال وسواء قبل البيع والسكاح وغيرها وسواء اشتيا الملك الى شخصين كقول احدهما اشتريته  
من زيد من سدة وسهدت بينه الاخر بانه اشتراها من عمر ومن شيتي او شيباه الى شخص  
واحد بان اقام احدهما بينته انه اشتراها من زيد من سدة واقام الآخر بينه انه اشتراها

من شيتي

**واما الثاني** فمؤثره فيما اد الخلف المذموم والمدعى عليه في صفة العقد الجاري بينهما كما يأتي  
عن الفقهاء **وهذا كله** اذا كانت العين في يد ثالث **قال** كانت في يد احدهما قد مر بينته وان  
كانت بينته متأخرة الخارج • ورجح ايضا البينة التي معها زيادة علم كالتاقله على الاصل في  
التي تتعرض بينته الى ان البايع مالك عند البيع او ان المشتري مالك الا ان او تعرضت لقبض  
دون البينة التي لم تتعرض لذلك **قال البخوي** ورجح حكم الحاكم فلو اقام بينه يد في يد غيره  
وقضى له بها اي ولم يتسلمها بعد رجح الجاني واجري بعد القضا الخارج انها ملكه واقام بينه  
واقام الخارج البينة بقضا القاضي له حكم الخارج لانه مرجح حابيه بالقضا كما لو رجع باليد وكذا  
لو تنازع دارا قام احدهما بينه انها ملكه واقام الآخر بينه ان القاضي قضى له حكم لم يرضى له  
اذا كان قضى له بالبينة لانه مرجح حابيه بالقضا كما ترجح باليد وكل لا كل بينتيين تعارضتا  
واقضت لاحدهما قضا القاضي مرجح بينته ذي اليد وبما في المسئلة **وهذا الظاهر**  
قد يحق فلتفرد به مثايل **مسئلة** رجل في يده عين اشترها من رجل من مائة ربيع شتين  
واقام بينه واجدت زوجه البايع انها ملكا لانها تعوضتها من زوجه البايع المذكور  
من مائة عمرنين واقامت **فان** الشيبكي بانه ان عتق الذي في يده العين لان البايع كانت  
في يد الزوج جبر التعويض واقامت بينته بذلك حكم المرأة بها سواء كان لها شاهدان او  
شاهد ومبين وان لم يكن كذلك بل قصرت كل بينته على العقد الذي شهدت به او  
اصافت الشهادة اليه بالملك بان قالت بينه المرأة عوضها وهي في ملكه وقالت بينه  
ذي اليد بانه باعها وهي ملكه فتبقى في يد من هي في يده الا ان انتهى **واقى من الصلاح** فمن  
ادعاه ان اباه خلف هذه الدابة ملكا واقام بينه فادعت روحه المبيت انه عوضها  
بها عن صداقها واقامت بينته ان بينتها ولي لانها ناقلة **مسئلة** مات وخلف  
ملك فادعى اخي انه ملك من المال وانه كان في يد المبيت على سبيل العصب والتعدي واقام بينه  
واقام الوارث بينه انها ملكه وان يديه ثابتة عليه حق وان يد المبيت ايضا يد حق الي ماتا قال  
بن الصلاح بقدر مريته الوارث لانه معها زيادة علم وهي حصول الملك ليعي وتقدم ايضا انه لق  
قال الخارج عصبه مني فقال الداحل هو ملكي واقاما بينتيين بينه الخارج مقدمه وبه اقي **الصلاح**  
ايضا وقد يفرق بين المسئلة **مسئلة** ادعيا عينا في يد ثالث فانكر واقام احدهما بينه انه











داره وهو صحيح الغفل فاقام المسهود عليه بينه انه كان يوم البيع محنونا ولم يصح على حاله  
البيع فبينه السنري **قوله** عنها وقت البيع فبينه الخون اولى **قال** لو شهدت بينه انه هب  
كذا يوم كذا وهو صحيح العلل وشهدت بينه انه كان ذلك الوقت مريضا من مرض الموت فبينه  
المرض اولى وقال لو وهبه عبدا في مرضه ومات وان كان الموصي فقال الوارث مات من ذلك المرض  
وقال المنتهب بل اندمل من مرض ومات فان كان الموصي الذي تقار عليه محوفا فالقول قول  
الوارث وان كان غير محوفا فالقول قول المنتهب **قوله** وهب واقصرت ما فادعى الوارث  
وقوعه في المرض وقال المنتهب بل في الصحة **قال** السواوي والمختار ان القول قول المنتهب **قوله**  
بينت فالظاهر تقدم الوارث لان الصحة هي الاصل بهذا افعى السواوي واخرون **مسئلة**  
**في سواوي القاصي** حثي ادعيا بالبراء التي في يدك او ردت ما بها عارية من حثي واقام بينه  
فاقام المبيع بينه مطلقه على انها ملكه لم يكن ذلك واقعا لبيته المبيع الا ان يقدم بينه بائنا  
ملكها من جهة المبيع او غيره **مسئلة** اذا شهدت بينه لاجل الشك في بانه ارشده  
الموجودين وشهدت بانه اخر بانه ارشده الموجودين **قال** الشك في قنا بيه ان كان  
قبل الحكم الاول والاثبات عارضت البيئات لم يحمل على وجهين **قوله** بطلانها كما اذا  
عارضتها في الخامسة **قوله** لا يفي بغيرها على قولنا بالنساقط **قوله** الثاني شوا منها فبشر كان  
وان كان بعد الحكم والثبوت فان لم يطل الرمن وارادت الثانية معارضة الاولى فعلى  
ما سبق لا عند بالآخر فيكون التعارض بعد الحكم اوقبله **قوله** وعند الحقيقة لا اثر  
له بعد الحكم فيستم الحكم على ما هو عليه وان طال الزمان واسكن ضد قها باعتبار الوقتين  
وهل نقول بحكم الثانية مع اطلاقها ويحمل على ذلك اذا منافاه او نقول لا يبدل من صحتها  
ان هذا امر محدود ولان الاصل استمرار الارشاد بما الثانية والحكم بها الذي يقتضيه  
المذهب لانه لا يبدل من ذلك انتهى وحرم غيره باستراكها في المظهر اذا قام بينناها معا  
**القاعدة** ان البيه والبيع لا تسمع بملك ما يخفى كقولهم كانت ملكه امش حتى يقولوا  
يقول لكم او لا تعلمها من يلا الا في **مسائل منها** اذا ادعى انه اشتراه من الخصم من شدة  
مثلا او اوله من شدة مثلا او يقول المدي عليه للمدعي كان ملكا امش وهو الا ان ملكي فلو  
باقراره خلاف قوله الخارج كانت العين في يدك امش فانها لا تنزع من يده بل كد في  
البيع

السافعي انه خلف مع قول البيه لا تعلم له من يلا الا ان تنزع البيه لكون الخصم عاصيا **قوله**  
اذا شهدت بينه احد هما بان هذه الدابة ملكه فثبت في ملكه فانها تقبل وتقدم على بيته الا ان  
اذا شهدت له بالملك مطلقا لان بيته يحتاج تنقيح ان يكون للغير **قوله** بين ذلك وبين  
ما لو شهدت على من شدة مثلا ان ذلك شهادة باصل الملك فلا تقبل حتى يثبت في الحال  
والشهادة بالانتاج شهادة بتمام الملك والله حدث من ملكه فلا يقنع بالاثبات الملك  
في الحال **قوله** شهدت البيه انها بنت دابته فقط لم يحكم بها لا نقفا قد يكون بنت دابته  
وهي ملك لغيره بان تلدها اصل ملكه او بعد ملكه لكن بان الحمل يوجب لغيره **قوله**  
بان هذه الدابة حصلت من محرم في ملكه وان هذا الغرض حصل من قطنه والفرج من بيته  
والجبر من قطنه ولا يشرط هنا ان يقولوا وهو في ملكه كما شرطناه في قوله هذه الدابة  
نحسها دابته **قوله** لو شهدت البيه لاحد هما بانه اشتراها من فلان وهو ملكي او اراح عني  
قول هذه البيه خلا والشهادة بملك عتيق وان لم يقولوا انها الان ملك المبيع وهو عتيقه  
قولهم وسلمها منه او سلمها اليه **قوله** منها اذا ادعى ان موته والد به مثلا توفي وترك كذا  
ميراثا فالأصح المصوفا انها بصل وليس كالشهادة بملك عتيق **قوله** منها لو قام بينه بان  
فلان العالم حكم للمدعي بالعين ولم يريد واعلى ذلك فانه حكم له بالعين لان الملك ثبت للحكم  
فيستوجب ان لا يعلم زواله وقبل بشرط ان شهد بالملك في الحال وهو كالحال والشان في البيه  
التي شهدت بانه اسرى العين من فلان **قوله** وفي سواوي الشك لو كان بيد شخص غير فادعيا  
خارج وليس الخارج بيته الا ان حاكم حكم له بها منذ مبدى طولته وليس لصاحبه اليد بيته  
فالظاهر على مضمون القواعد روح يده بذلك **قوله** متسيلة ادعى ريد روحه امراه فادعى هي  
اها روحه غيره واقام بالبينين فقال ابن الجراح بينه ريد او لا فانها مستندة الى صيغة صحيحة  
في الدعوى بخلاف دعوى المرأة وخالفه غيره وقد كتب بيننا البيه الاخرى والخلاف  
اذا كان عمر وشاكتا فان انكر دعواها روحه رجع بيته ريد فقطع الانكار  
عمر رعا جعل طلاقا وان ضد قها والحلا في ثابت ايضا فخرج على الحال فيهما اذا  
تداعيا عينات في يد ثالث واقام كل بيته على ما تصدق صلح اليد احدهما فهل رجع  
بيته فيه قولان كذا كذا امراه هالان امراه يد على نفسها كما في يد صاحب السلعة



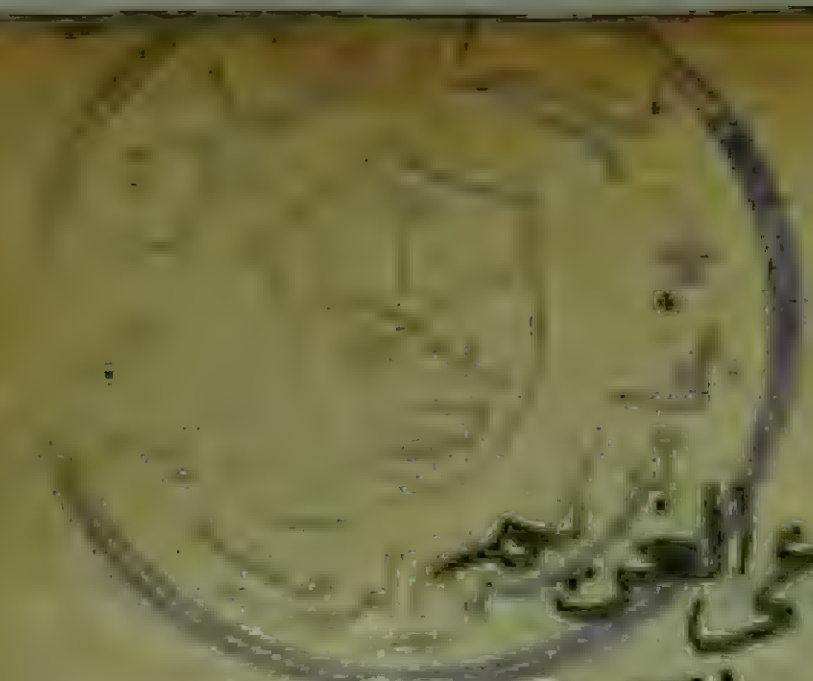
**مسيله** في يد معي ووجه كتاب ثبت فيه عند حاكم ملك لها فادعاه خارج ويده  
كتاب ثبت فيه عند حاكم ملك لها فلا يبرح يد صاحب اليد **ولو** تضمن  
كتاب لغيرها سوا الملك واليد في وقت وصنع كتابا لغيره يتوب الملك في وقت متأخر  
والعين في يد ثالث بها حكمنا للمناخرا اذا حوّل الشهاده بالملك المتقدم وان لم يحرم  
تعيين الامر على ما هو عليه **ولو** كانت في يد صاحب المناخرا حوّلها في يد **ووجه**  
في المحاكمات رجل اشترى رضا من ركه باذن الحاكم لو فادى دين على الميت وقامت يده  
عند الحاكم بملك الميت الحي وفاته وجارح يد غيرها ويده مكتوب في تاريخ

**الباب الخامس في تلفق السهاده وفيه مسائل مسيله** سهد واحد  
بالبيع وشهد اخر على اقراره بالبيع لم تلفق السهادان **ولو** جمع شاهد الاقرار  
وشهد بالبيع قبلت شهادته لانه حوّل من جهر الامرين وكذا لو جمع شاهد البيع  
الى الشهاده بالاقرار سوا كانت في مجلس او مجلسين لانه لا يكتفي في ذلك قاله  
القفا **مسيله** ادعى عينا في يده فشهد شاهد انها ملك المدعي وشهد شاهد  
على اقراره انهما ملك المدعي لم تلفق سهادتهما **مسيله** سهد واحد انه حوّل امواله  
في هذه الحقيقه وشهد وصياله في هذه الحقيقه مع جوده او شهد واحدا انه وكله بقبضها  
المال وشهد اخر انه سلطه على قبضه فقال السارقان كانت سهادتهما على اقراره ثبتت  
لو كاله او شهد على العقد فلا **وقال** **المرح** لو شهد واحد انه قال انت وكلني بقبضها وشهد  
اخر انه قال انت وصي في حال الحقيقه حيث **سعد** الوكاله هذا اللفظ على المذهب لم تلفق  
الشهادتان لاختلاف اللفظ **ولو** سهد واحد انه قال وكلتك في كذا وشهد اخر انه قال  
اليك **سعدا** **قال** **الرافع** لم تلفق بينهما **ولو** شهد واحد انه قال وكله ببيع هذا العبد وشهد  
اخر انه وكله ببيعه مع فلا ل لم تلفق بينهما **ولو** شهد واحد انه وكله ببيع هذا العبد  
وسهد اخر انه وكله ببيع العبد وجاريه معه لفوق بينهما في بيع العبد قاله العبادي  
واستغربه **المرح** **فرقا** وهو انه في الاول شهد شاهد بتوكيل اثنين فيستلزم  
احماهما وفي الثانيه سهد واحد معنيين فلا يستلزم احماهما **ولو** سهد واحد في  
اشرفي

مسيله في يد معي ووجه كتاب ثبت فيه عند حاكم ملك لها فادعاه خارج ويده كتاب ثبت فيه عند حاكم ملك لها فلا يبرح يد صاحب اليد ولو تضمن كتاب لغيرها سوا الملك واليد في وقت وصنع كتابا لغيره يتوب الملك في وقت متأخر والعين في يد ثالث بها حكمنا للمناخرا اذا حوّل الشهاده بالملك المتقدم وان لم يحرم تعيين الامر على ما هو عليه ولو كانت في يد صاحب المناخرا حوّلها في يد ووجه في المحاكمات رجل اشترى رضا من ركه باذن الحاكم لو فادى دين على الميت وقامت يده عند الحاكم بملك الميت الحي وفاته وجارح يد غيرها ويده مكتوب في تاريخ

من المدين وشهد اخر ان الخرم يرى اليه منه **قال** **العبادي** لفوق بينهما **والرافع** في  
الايقاف شهد له شاهدان على وقوع البراءة ولم يتعزضا لبرا ولا قبض **والعبادي** تقبل  
الشهاده لانه لما ادعى الايقاف عا البراه فكانه وكذا اذا شهد واحد انه وكله بكذا وشهد  
اخر انه سلطه عليه ادعى شهادتين فشهد باحدهما **وقال** **المرح** لا تقبل هذه الشهاده لان  
شيب البراه مختلف فيه فيجب بيانه كما لو شهد انه ليستحق الشفعه لا يقبل حتى يسو السبب  
**وقال** **الرافع** لو شهد احد شاهد المدعي عليه اشرفي في الدين وشهد الاخر انه ابراه لم تلفق  
بهما على المذهب فان شهد الثاني انه وكله منه **قال** **العبادي** بل هو **مسيله** **قال** ابن  
الصلاح لو شهد واحد انه ثبت عند الحاكم فلان تظليو فلان زوجته فلانه بنت فلان  
ونسبها وانخفض المراه وشهد على الحاكم بانه ثبت عنده تظليو فلان زوجته ونسبها  
ولم ينخفض المراه واعترف الزوج بان نسب المراه ذلك فلا تلفق شهادتهما ولا يثبت  
الطلاق **وحاصلها** ان نقل الشفيع والتعيين بالنسب عند الحاكم فشهد احدهما عليه  
بانه قال ثبت عندي تظليو المذكور هذه **وقال** **المرح** انه قال ثبت عندي تظليو  
لقلانه بنت فلان لم تلفق وان لم يسل ذلك عن الحاكم لكن عن احدهما المشهور ولها الشفيع  
وعينها الاخر بالاسم والنسب فالظاهر القول **لو** شهد واحد بالف من ثمن مبيع واخر  
بالف فرضا لم تلفق وله الحلف مع كل منهما **مسيله** ادعى العبد منه عده عدل بذلك واخر  
بالف او شهد على الاقرار ثبت بالف وله ان يحلف ويسحق الثانيه **ولو** ادعى القاضيه عدل  
وعدل بالعين لم يضر محر وجا بالبراهه وثبت له الالف على المرح وله الدعي بالالف الاخر  
وخلف مع شاهده اذا شهد ثانيا **والقاضي** انه متى نطابق الشهادتان لفظا ومعنى  
وهلا سمعت ولفقت وحيث لا فلا وان نطابقا معنى وتخالفا لفظا سمعت ايضا ولفقت  
كما اذا شهد واحد بالابرا وشهد اخر بالتجليل **الباب السادس عشر في ابطال** **مسيله**  
العقود الفاسده والحكم الفاسد والوكايه الفاسده **وهما** والاصل فيه انه اذا ثبت  
عند القاضي جريان مرم من مدعي عليه وقامت اليدين بذلك واعترف المدعي عليه فان  
كان ذلك لا مراطلا وللقاضي ابطاله اذا طلب منه ذلك كما ياتي بيانه **مسيله** **قال** **المرح**  
واذا اراد نقض الحكم قال نقضته او فسخته او ابطلته **لو** قال ليس هذا ببيع او قال

ان المدعي اشرفي









الحمد لله رب العالمين

عن عبد الساب سوسا  
إلى الله تعالى عليه  
من أفاضلهم



**فلو** كان يرى صحته وادعى المدعي على المدعي عليه وطلب منه الحكم بفشاده فهل الحكم  
يصح به بطلب المدعي عليه من غير تجديد دعوي منه **الذي** **يعد** انه لا بد من طلب المدعي  
عليه وانه يكفي قول المدعي عليه للقاضي ان هذا اعترفا به باعني العين الخاصة فاشاكن  
بحكمي بالصحة هو المتخذه وعكسه لو التمس المدعي من القاضي الشايع الحكم بفساده  
بيع العين الغايبة فليش له الحكم بفساد البيع **الابطال** **المدعي** عليه **وضع** **في**  
**الحكام** ان شحضا اشتاخر دار سنيه مثلا ومات المورث في اثنا المدة فحجى  
المشتاخر الى عند الشايع ويدعي على ورثته المورث ان الميت فلانا اخوه جميع العار  
الغالبه ويضفيها مده سنيه بكذا فسأل الوارث وقيم المدعي اليه ويطلب من القاضي الحكم له  
في المورث الاجاره وان مات المورث فظهر في انه لا يجوز له الحكم بذلك والحاله **هذه** **بل** انما  
يحكم بفساد الاجاره وصحتها لا يمنع الخفي من الحكم بانفسا خباها الموت **نعم** ان ادعى  
الوارث على المشتاخر انه اشتاخره كل من فلان وانه قد مات المورث وابا واورثه وقد  
بطلت الاجاره بموته وشا تسليم الدار فلقاضي حينئذ ان يحكم بلزوم الاجاره وان  
مات المورث لكن بعد طلب المدعي عليه كما قد مناه في بيع الغايبة هذا هو الذي ظهر في  
وان كان المدعي به غير عقده لكنه يقضي الى العقد كالشفعة الباطله فاذا ادعى  
اشتقاق الشفعة في منقول لم يسمع دعواه وبحره القاضي بانه لا حق له فان  
كانت مختلفا فيها كشفعة الجوار فان كان القاضي لا يراها فلا يسمع الدعوى بها  
ايضا بخلاف العقد المختلف فيه ان البيع والشكاح وحوها عقد فيفسد الى الحكم  
باطاله ورد ما يتقابضه خلاف الشفعة وانما مجرد دعوي بطل مجرد ردها  
والاعراض عنها قاله الماوردي **وقوله** **انما** **وجه** **تبطل** **بوجه** **ظاهرا**  
في ان قول القاضي لا حق لك فيما تطلبه وحو ذلك كاف في منع الحكم بفساده شفعه الجوار  
فكانه قال **معك** **من** **طلبها** **وقد** **يؤيده** قول ابن عبد السلام نقض الاحكام بوردى  
الى فسادها وهي عدم استقرارها ولا فرق في هذا بين ما يباشره القاضي وما  
قاله حكمت اى والى ميت وحوه وابطال الولايه الباطله كابطال العقود لا  
كابطال الشفعة فيما **مشيلا** **اشترى** **زيد** **من** **عمر** **وبستانا** **وثبت** **للبايع**

مان  
ملوم

الملك والجاره وحصر بوجه البايع وامه وامته فابطله البيع واعترفا بفساده البيع  
وثبت كل ذلك ثم بعد ذلك حضر عند القاضي الذي اثبت البيع المذكور شخص منكم  
عمر البايع واحضر مكتوبا فيه ثبت عند القاضي المذكور ان البايع ملك له نصف  
البستان المذكور وقيل في ذلك وسلمه اليها فحكم بطلان البيع المذكور واستشكل  
بعضهم الحكم بطلان البيع لان الملك يملك البايع حاله البيع واقراره قبل ذلك من ان  
انه لا يملكه لا ينافيه لحواله ان يكون اسفل اليه بعد ذلك وايضا فالقرار بالبيضاء  
فكيف حكم بطلان البيع كله **وجواب الاول** ان من امر عدم بشي امر اعداه لم  
يقبل منه حتى يبين السبب **وجواب الثاني** قد يكون القاضي يرى ان الصفقة لا تبطل  
كله المشكي في فتاونه بعرضه امر البايع ملك وليها المبيع يبطل الحكم بنقض  
الحكم **مشيلا** اتفق ابو الصلاح من امر شيئا باخره مثله وشهدت البيضة انه اخوه  
مثله ثم طرأت اشياء بوجوب حرة زيادة اخوه المثل ان تبين فساد العقد  
وان الشاهد لم يثبت في شهادته لان تقوم المنافع في مده مستقبلة انما تنقض  
اذا استمر الحال والمآذ **المستمر** **طريق** في اثنا المدة احوال يختلف بها قيمه المنفعة  
فانما تبين ان المقوم لم يطابق القيمة وليس هذا المقوم السلع الحاضرة فواذا اضم  
هذه الى قول بعض الاصحاب ان الزيادة في الاجرة تنفس العقد كان قاطعا انتهى  
رفيه بطر والصحة في المذهب ان زيادة الاخوة لا توجب الفسخ **الباب**  
**الشايخ** في الحكم بالشفعة والحكم بالموجب والتبوت وبيان لا يجوز للقاضي اثباته  
والتنفيد وتبوت الملك والجاره والقيمة وما يقوم مقام ذلك ومشايل تتعلق  
بتصرف الحكام والبيع في البروت وما يجوز به برون من مثله وما لا يباع الا بشي  
مثله والاحضار والحبس **فاما الحكم** **فقال** **الشيخ** **عز** **البربر** **ابن** **عبد** **السلام** **الحكم**  
الشرعي النفا بشفعة القاضي بالولاية هو اظهر احكام الشرع في الواقعه من حيث عليه  
امضاة وفيه احتراز من المفتي فانه لا يجب عليه امضا الحكم **وقال** **امام** **الحرمي**  
هو اظهر احكام الشرع في الواقعه من مطاع واعتزضه ابن عبد السلام فقال



حتى يظهر من ذلك **والاشتباه** المحرر فانه جابر في الصحيح وفي الفاسد قاله الشبكي في شرح المنهاج  
الذي مسئلة شتاني فاذا اراد الحاكم ان يطالع عقد فلا بد من ثبوت ثبوت عند حتى يحول الحكم باطلاله والاشتباه  
في العقد الصحيح ليس حكم في الاصل بل معناه انه طهر الحاكم صديق المديعي واستمسكه القاضي حين  
بانه كيف ثبتت بقوله لقاضي شهادة الشاهد من اذ انقل ثبوت الحق عند الحق مشافه  
قصر مثله انه على هذا كشاهد على شهادة آخر فهو فرع الشهود واحاب الامام عنه بان القاضي  
ليس فرعا محض بل فيه شايبة الحكم **وقال الامام** تقى اليد الشبكي في تناوبه اختلاف الامور  
في ثبوت ثبوت حكم امر لا والمختار عندي في التفصيل بين ان يثبت الحوا والقبيل فان ثبت الشبكي قوله  
ثبتت عندي ان زيدا وقف هذا فليس حكم لانه يتوقف بعد ذلك على نظر اخر وهو ان الوقف  
صحيح ام لا وان ثبت الحوا لقوله ثبتت عندي ان هذا وقف على الفقرا او على فلان فهو في معنى  
الحكم لانه لا يتوقف على الوقف عليه ولا يحتاج الى نظر اخر وان كانت صورة الحكم وهو  
الانعام لم يوجد منه **وبين** لك مر هذا في هذه في القسم **الاول** **الوطب** المديعي من الحاكم ان  
حكم لاهل يرميه حتى يتم نظره في صحة الوقف فانه قد يكون على نفسه او منقطع الاول  
وفي الثاني يرميه لانه بعد ثبوت الحق يجب الحكم به قطعا **فايد** **قال الشبكي** ورجح  
الشاهد بعد الثبوت لم اره منقولا والذي ختاره انه في القسم **الثاني** كالرجوع بعد  
الحكم فلا يمنع الحكم وفي القسم **الاول** **فايد** **قال الشبكي** ونقل الثبوت في البديهة  
خلاف والمختار عندي في القسم **الثاني** القطع بحوا النقل والخصم من الخلاف الاول  
والاول فيه الجواز ايضا وفاق الامام الحرمين فغيرا على انه حكم بقبول البيعة انتهى  
**مسئلة** لا يجوز السجيل بالفسوق لا لفاصولي على اشتراطه بالنوبة فلا فائدة فيه  
قال المحرر في الشافي ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك فاما عند الحاجة كابطال  
نظر نحوه فيمنحه الجواز والتوبة انما تقع في المستقبل لا الماضي **واما** التقييد فهو  
يشترط فيه دعوي على الخصم ويسرط فيه الحلف اذا كان الغريم غائبا او ميتا  
لم اره تقلا ضرر حال الاما قد منته في القضاء على الغائب فمن عاصر النوا **وانه** لا يحتاج الى  
الحلف وفيه كلام ابن الصلاح ان التقييد لا يحتاج الى دعوي في وجه الخصم **والنظر**  
لوثبت على غائب عن جلب عند قاضيها حق وحكم له به وكتب كتابا حكما فاذا دعي  
قاضي

نحو  
نظر

قاضي متوقف على ثبوت التناوب الحكم من الحكمي هذا عنده على حضور الخصم واثبات غيبته  
عند مسوق الغيبة المعيرة **احاب** لا يتوقف ذلك على ذلك ويتوقف على مصادقه نفس  
فيما عن معتمد هذا الفظة ولا بد ان يقول الحاكم اذ انقل حكم غيره بعد حكم فلان القاضي  
او امضيه **ولو** قال لا حزمه قال بعض اصحاب كان تنفيذ **ولو** قال هذا الحكم صحيح او غير  
فهل هو تنفيذ وجهان حكاهما شرح واخبر كلامه انه لا بد من التلطف بالتنفيذ وكذا  
الحكم وهو واضح لانه اذا قال انقل الحكم مثلا فقال لا تشهد عليك انك نفوت حكم فلان في  
حكمت بكذا فقلا القاضي نعم كان اقله ابا الحكم الا اذا قاله التماسا لا يشاد لك ذلك وفي  
الطلاق شوا يشوا واذا كان اقرا ابا الحكم او التقييد فلا يشوع للشاهد ان يشهد  
انه حكم بكذا ولا انه نفذ كذا وانما يشهد على اقراء بذلك والشهادة على اقراء بذلك  
متعينه فمن يشهد يطلب ان يشهد على الحاكم بعد يوم من الحكم مثلا بما حكم به اذا انشاء  
**واما ثبوت الملك** والحيازة فهل يقوم مقام ثبوت اليد عند التصرف مثلا في خلاف **والنظر**  
المعزوي يلحق القاضي الزهراء ان كتب الدين والزهر ملك الزاهر فزهره يوم لا قضا  
قاله العبادي واصحابنا العراقيون لكن اليد عندنا لا بد ان على الملك بل لا بد من حيا من  
قرمه التصرف وطول المدة وعدم التنازع **قال الشبكي** في بيع التركة ثبوت الدين  
والملك والموت والشهادة على انه ملك الميت الوان مات او في يده وتصرفه تصرف  
الملاك **قال الشبكي** في شرح المنهاج اصحاب الحوا بيت يتعد راقامة البيعة على  
ملكهم لما يبدونهم من العروص فان لم يكن اليد اشتمد على القاضي البيع فلا يبقى فيه الا  
اجبارا لمعلس على البيع وقد يموت لمعلس وورثة اطفال **والحاضر** في هذه المسئلة  
يجد العتق وجهان احدهما بلفظ اليد وهو قول العبادي والثاني لا بد من ثبوت الملك  
انتهى وفيه وجه ثالث انه يكفي اليد مع التصرف **ثم قال الشبكي** وقول من يقول  
لا بد من ثبوت الملك واليد والاشتباه في اجبار المفسس مشكل لان اجبار الحاكم على البيع  
حكم بغير شوع بغير ثبوت الملك واليد جميعا فان كفى عمره اليد والاجبار على  
قاضي

بلح



ويعمل فيكون صور الشبهة الى اقسامها النورية فخص بها ما يفيده الرافعي

البيع عليه كنف بها مباشرة البيع انتهى وهذا صرح ابن ابي ابراهيم فقال اذا اطلعت من  
الحاكم بيع مرهون نظره فان كان في يد المرتفع واعترف انه ملك الراهن وان  
يدع عن قبضه له وتمتلك الراهن رهنه عنده واقبضه هو باع الحاكم من غير  
تكليف المرتفع ثبات ملكية الرهن قطعا لان اليد دليل الملك طاهرا **فلو** كان  
الرهن يد ثالث غير الراهن والمرهون وصاحب اليد يقول هو ملكي والراهن  
يقول هو ملكي ورهنه من هذا واقبضه اشتراط بينه بملك الراهن **فلو** كان  
متنعا او قايما وباع الحاكم عليه الرهن فبا البيع على الميت انتهى **فلو** كان في يد  
المرتفع كفي اقام او في يد الوثقه جازما تقدم **والجواب للحاكم عن الراهن** فينظر فيه  
فان كان غير مرهون كما اذا باع مال مفلس بحجر عليه فلا يبيعه الا يثبت مثله  
فان لم يجد من يشتره بغير مثله لم يبيعه عليه البيع بدون مثله بل يصح بيعه بوجده قاله  
في الاقرار وحرمه النواوي في فتاويه والرافعي في البيع عند بيع العبد  
المسلم على كافر وان كان مرهونا فانه يباع بما ينتمي اليه فانه في الذب او ان كان  
دون اثن من مثله **ولفظ** ابن ابي البرم في اجاب للقضا اذا نودي على المرتفعون  
واتممت الرغبات فيه الى ما به مثالا وسعد شاهدان من اهل الخبر ان قيمته  
ما به وثلاثون مثالا ولم يحصر من يشتره بذلك فان الحاكم يبيعه بما يايه فولا واحدا  
سوا طنا من المثل ما ينتمي اليه الرغبات وهو وصف قائم بالعين **اما**  
على الاول فظاهر **واما** على الثاني فقد نجد البيع بالقيمة فباع بما دفع فيه  
دعا لضر المرتفع خوفا من اضراره ماله انتهى **عن الرافعي** ان من المثل ما ينتمي  
اليه الرغبات في الجاهده لعدم وجود رغبته فيه فيجوز ان يبيع ان قومه  
من المثل ما ينتمي اليه الرغبات المراد الرغبات في الغالب في الغالب  
دون الحالة النادرة التي قل فيها الرغبه وصرح بها الرافعي في الجاهده اسلام  
عبد الكافر بانه اذا امتنع من بيعه لا يبيعه الحاكم الا يثبت مثله فان لم يجد من

يشتره

يشتره بغير المثل صبر وشبهه وبيع مال الممتنع مراد الحق عليه **وكرر الشك**  
في اثنا مسئلة الافضيه في فتاويه ان وفي اليتم لو لم يجد راغبيا في شراء مال اليتم  
بقميه وخصت حاحه اليتم فالاقرب حوازي البيع ويأتي مثله في البيع على المدبر  
اذا اطلب الغرم ولم يجد طريقا غير **وقال** الاصحاب لو اسلم عبدا كافرا فانه لا يرهق  
الى بيعه بدون القبه ولعل ذلك لئلا يكتفوا بالجلوه بخلاف ما خرف فيه **مسئله**  
ان شفع بغيره على ميت وانه لم ير له ما كاحا بالكد او طلب بيع الملك في دينه بعد  
جلفه على اسحقا فخص الحاكم عبدا في بيعه فباعه منه ثم قاضيه بالتمس من  
بعض دينه لم احر المشتري للبرار ثم غاب مشاقة فخر مثلا فثبت اخذ دينه على الميت  
وخلو عليه وطلب من الحاكم المحاضنه في البيع لكونه للميت تركه غير البيع  
**فاقي** ابن عبد السلام يصح البيع السابق والمحاضنه لم يثبت دينان ثابتا وصحة  
الاجاره الضاربة من الاول ما يقابل قدر المحاضنه انتهى وفيه غرض **والجواب**  
بعض المضربين بانه يطالب المشتري بقدر حصته الغريم الثاني من التمس وهو صحيح ان وقع  
البيع بمن المثل **مسئله** لو ثبت دين على الغاي فباع الحاكم داره فيه فقدمه وايدل اسفقا  
الدين بغشق الشهود او بايقا الدين او بالبراه منه **قال** الرافعي في بيان بطلان البيع  
انتهى وقال الروي لا يطل البيع لان الحاكم كان له ان يبيع انتهى والاقرب **فايد** اذا  
اذن الحاكم في بيع مرهون وكتب بذلك كتابا في الجاهده جاريه بان الحاكم يكتب على العلاء  
ادف في ذلك ثم يكتب لانه ووقع على حاشية الكتاب يشهد بشيئهم ونظروا الذي  
ظهر لانه الضواب وجمته من كل م (ابن ابي البرم) انه لا يوقع بذلك لانه يوهم دخول اذنه  
فيكون اشهد عنه بثبوت اذنه فيه وهو كلام زكيك بل يوقع يشهد بثبوت ما نصب  
الى التبايع فيه فان كان فيه ملك وحياره نصر عليه في توقيعه **فايد** قال ابن ابي  
البرم جرت عادة الحكام فيما اذا كان مرهون بغير المرتفع وقد ثبت ارتكانه له ان يدعيه



المرهون ملكا له فيثبت الرهن ملكيته وان كان بيده حاله الرهن ثم ياد الحاكم فيسعه بعد  
يقوت ذلك احتياط مع ان ذلك ليس بشرط انتهى **ولو** كان الرهن في يد الورثة لكونه كان  
معادرا لسعد عليهم اقامه البينه بالملك لا لهم اصحاب يد ولا سمع بينه من اصحاب  
اليدين ابتداء على ملكه الا بعد اقامه منه الخارج انه ملكه فقياسا نحو من الجمله السابقة ان  
يقال يصح اجني يده على المرهون ويدعيه ملكا فقياسا الورثه او من يكلمهم البينه بالملك  
**ولو** كان الرهن في يد الراهن وهو منكر للرهن فيمكن المرهون من ثبوت الرهن  
بالبينه اما اثبات ملك الراهن فتعذر هنا فيكفي ما تقدم من ثبوت يده حاله الرهن  
اقتضاه اما الاحتياط المذكور فهو غير ممكن هنا لان سماع البينه بالملك والحيارة من  
غير تقديم دعوى لا يجوز ولا يصح ما يترتب على ذلك **ثم قال** ان الرهن بشرط  
في بيع المرهون على الحبث ان يعرضه الحاكم على البائعين من الورثه وعلى اوليا  
الاطفال منهم وخبرهم بن الوفا من مالهم واقتد الرهن وبين بيعه وهذا الج  
في البيع على الغائب وانما خبرهم الحاكم اذا انتهت قيمته التي تضمن معلوم و  
الانتهاء يحصل بالاشهاد والنداء عليه ايا ما متواليه على ذوى الرغبات ويحصل  
بالنقود ما اذا قومه عدلان خبر ان كفى من غير اشهاد ويستحب جمعهم او يشترط  
في المجموع ان لا يكون ثمة ما يقضي منه الدين فان ظفر الحاكم للغائب بنقد حاضر  
في البلد وديعه او احضر من علمه دين للغائب ما عليه الحاكم بقبضه وحفظه  
للاغياب تعين على الحاكم وفا الدين من ذلك النقود ولا يبيع الرهن لان الحاكم  
ينظر للغائب بالمصلحة **ولو** امتنع حزب الدين من قبض دينه من النقود  
وطالب ببيع الرهن لم يثبت **واذا** ثبت مال على غائب فلا سح الحاكم عقاره في  
دينه اذا كان له مال فاض او عروض او حيوان فيقضي من اموال ثمة من الحيوان  
ثم العروض ثم المحصول العقار **واذا** امتنع الورثه من اقتد المرهون واجبا

بان  
النقد

ان يتولوا السح بانفسهم فداوا وان امتنعوا فصل الحاكم امينا يبيعه بشرط كونه  
راي المبيع والا فكلون ببيع غائب انتهى **واعلم** انه لا بد من تقديم الدعوى على  
الشهادة بالقيمة لانه حو لا دعي والمتخه انه اذا اذن الحاكم في البيع بالف مثلا ان  
قصد الماذون له ان يعقد بذلك يدعي اجني حشبه ويقول هذا قيمته الف  
وحسما به فيقول الماذون له في البيع لم يبنه فتشهد ان قيمته الف درهم  
او يقول بينه فتشهد انه نودي عليه مده على العادة واشتقرت قيمته  
في النذر اعلى الف مثلا هذا **ما ظهر في** وفيه نفقه **ثم** بعد هذا على كلام الشككي  
في قنونه في الاقضية في اثنا مسيله **ونفقه** كيف ثبتت القيمة قبل البيع من غير دعوى  
وكيف يدعي لها ولا الرام فيها **قال** للدعوى بها طريقون وهي ان تعضيها غاضب ويدعي  
قيمتها للحيلولة والا فبغير شخص النفقة وعلى فقير معين معسر بعشر قيمتها او  
عشر عشرها ثم يدعي ذلك الفقير على الناذر درهم مثلا يحكم انه عشر القيمة وانه الذي لقيه  
بالنذر ويكر المديعي عليه فتمام البينه حبيد والدعوى ملزمة والبيهة مشروعة  
**مسيله** اذا التمست زوجه من القاضي ان يقرص لها قرضا على زوجها الغائب على مسافة  
بعيدة بشرط ثبوت النكاح وانها مقيمة في المسكن الذي اشكتها فيه وبشرط ان يحلف  
على السخا والنفقة وانها لم تقبض منه نفقة لمده مستقبله لان القرض حكم على الغائب  
ويكفي في يمينها ان قال يصدر منها مشورا ولم تقبض نفقة لمده مستقبله بعد اثبات الزوج  
والمقام في المسكن الذي اشكتها فيه الزوج ثم يفرض الحاكم عليه نفقة معشر الا ان يثبت  
بشارة او توسطه بينه **واذا** اراد القاضي ان يفرض قرضا لولد على والده بشرط  
ثبوت فقر الولد **وهي** **مستطيلة** **ان** اطلب منه امر فلا بد من ثبوت اجتماع الشروط  
فينظر او لا **ان** في شروط ما طلب منه فاذا صحت هذه الشروط اجاب الطالب بعض  
الى سواله **مسيله** اذا كان له حق على جماعة وحضر بعضهم معه في مجلس القاضي دون  
ولم يוכל من لم يحضر وهو في البلد فلا يصح الحكم على من لم يحضر والحالة هذه فان كان  
غائبا عن البلد العجبه المعتره ولا وكيل له مع الحكم عليه لانه غائب ولا يشترط ان يقول



الحاكم في توقيعه مع انقا الغائب على حجة الحكم الشرع وابو حنيفة لا يجوز الحكم في الغائب ومذهبه انه لا ينفذ القضاء على الغائب الا اذا اتقنه غيره قاله الشيباني في فتاويه في الوقف **باب** ينقص قضا القاضي اذا خالف نصا او قياسا قال القرافي وحالف العوائد الكلية قال الحنفية او كان حكما لا دليل عليه قاله الشيباني في فتاويه في الوقف قال وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان عليه شرط الواقف نصا او ظاهرا قال وما خالف المداها لا يبرعه فهو مخالف للمخالف انتهى وقد تقدم ما يشهد له من ان المصلح وذكر في الاقضية انه انما ينقص حكم الحاكم لتبين خطايه والخطا قد يكون في نفس الحكم لكونه خالف نصا او شيئا مما تقدم وقد يكون الخطا في السبب فيظهر السبب شيئا بينه مردودة وحكمه في تبيين خلافه فمكون الخطا في السبب لا في الحكم وهذا يكون الخطا في الطريق كما اذا حكم بيمينه بربان فسق البيه في هذه الثلاثة المواضع ينقص الحكم معفى فان تبيين بطلانه فمضى بالخطا قطعا نقض او ظن نقص فما اذا حكم بيمينه الخارج ثم اقام الدلائل بينه في الاصح **باب** لم يتبين الخطا بل حصل مجرد التعارض كقيام بينة بعد الحكم بخلاف لبيته التي يترتب الحكم عليها او اطلقت اليه الثانية الملك فلا تنفل في المسئلة والذي يبرح انه لا ينقص احد من تبيين الخطا واطار في تقوية قال **باب** اسندته الى ما قبل الحكم واعادت الاولى الشهادة كذلك او قلنا لا يفتقر اعادتها والتعارض حاصل **باب** ان يبقى الامر على ما كان عليه قبل الحكم لان هذه البيه قد عرف سببها فلا تنفع للرجوع والبيهتان في حجب ملك الا ان لكل منهما فتعين رفع اليه وتيقنه اليه الامر على ما كان عليه انتهى وقرب منه قول ابن الصلاح اذا تعارض بينكما ووقف قديم صاحب البيه الا ان يعرف استناد بينته الى محمد **مسئلة** قال القفال في فتاويه ينصب الحاكم فيما في حفظ مال الغائب وليس له تسعة ولا الاخذ فيه الا عند الضرورة ولا باخذ له بالشفعة فان كاله مال يخاف تلفه كالطير ونحوه فله بيعه وكذا اذا كان يحتاج الى نفقه عليه وكان المصالح في بيعه ومتى باع شيئا للمصلحة ثم حضر الغائب فليس له فسخه وله ان يوجر عقارا باجرة مثله لئلا

معا ومن وساد كان

يقفون

يقفون منقضة وليس للغائب الفسخ اذ ابعاد **باب** في ايجاب القضاء لابن القاسم في باب ما لا يجب فيه اليمين قال الشافعي ادعى رجل على رجل انه ارتد عن الاسلام وهو مسلم الكف عن حاله وقتل له اشهدا لله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانك بري من كل دين خالف دين الاسلام انتهى **باب** بعض القضاة لمن ادعى انه ارتد بنفسه **باب** يطلب الحكم بطل ما قلح خطا **باب** حوت عادة بعض القضاة اذا كان في القضية شاهد طعيه ان يعتمد فيها على علامه وهو خطا لانه انما يغير علامه القاضي في محل ولايته وان حصل الحاكم استنابه ليعلم بذلك جارا اذا كان من له ان يستغيب ثم ينظر في العلم به فانه كان ثبوت الم حوا عتاده انما لو شافه قاضي بلدا اخر في او شافه قاضيا اخر معه في بلده بالسبب فانه لا يقبل لان الثبوت انما يقبل في المشافه التي يعمل فيها الشهادة على الشهادة بل هذه اولى لان الشاهد الواحد المعلم يقبل بسبب غيره فاذا لم يقبل قول القاضي نفسه في الثبوت فاولي لا يقبل قول من نقل عنه وان كان المعلم به حكم حكم به حاكم وشهد به هذا الشاهد اجماع القبول على حوال القضاة العلم **باب** لا يجوز للقاضي ان يعتمد في حكمه السابق منه على يمينه تشهد على انه حكم بكذا على الصحيح وفيه وجه انه يجوز ونص لسافعي على حوال اعتماد البينة اذا انسي القاضي تكون الخصم فقال الشافعي ما معناه ان تشهد عنده بيمينه فيكون له عنده اعتماد ما ولى وجه انه يجوز للحاكم والشاهد اذا اراي خطه سى ان يعتمد اذا وثق بخطه ولم تدخل ريبه وهو رواية عن احمد في الشاهد فانه سئل عنه فقال وكيف يشهد الشاهد الا هو كذا وفي روضه شرح عن بعض الامتخاب انه اذا وذل الكتاب المحكوم به القاضي اخر عرف ذلك علامات بينهما انه هل يجوز ان يعله بخبر بينه فيه فلو كان بناء على القضاة العلم وانشار الا صغر في الوقول وقال **باب** في ليلتي وابو يوسف نحو ان يعلم خطه اذا عرف صحته وان لم يتذكر قال **باب** الماويدي وهو عرف القضاة في عصرنا انتهى ولا بأس بترجيح الوجه القائل بانه يعتمد الحاكم والشاهد بخطه اذا كان محفوظا عنده يدخله ريبه **مسئلة** يقع كسرا وهو ان يكون في كتاب وقف او قبايع ذكر الحكم ولم يقع الاختلاف فيطلب من القاضي اثبات ذلك الحدود كما في الامتخاب



قال السبكي وما فعلته قط لان المشهود به في البيع والوقف هو العقد الضابط على المحدث  
فقط لا يجوز وقد لا يكون الشاهد عارفاً بالحدود والبيع وانما يشترط لفظ العقد فهو  
الذي يشهد به والحدود بحكمة من كلام الواقف مثلاً وهذا كتاب الاقرار المشهود به فيه  
اقول للمنفق والحدود من كلامه لمن كلام الشاهد **مسألة** حصلت شهادته بالملك والحجارة في كتاب  
بناحية الوقف وسهوب البنية فان قلنا ما لك جابر للمكان الغلابي الذي حدوده كذا  
وكذا يكون ذلك المكان مشهوراً معروفاً لا منازعة فيه ويقع المنازعة في شيء من حدوده  
او في حدودها او في ما بين السهوب والمكسوبات قد ثبتت بشهادتهم ويطلب الذي يبيد المكسوبات  
ان يتسكن به في الحدود ويبيع من صاحب اليد بعض ما في يده بمقتضى ذلك المكسوبات  
ويذكر ان تلك الحدود تامة له بمقتضى مكتوبه **قال السبكي** وقد طلب من ذلك ولم  
افعله لان الشاهد قد يعلم مكان زبد على ما يتوخى له به الشهادته بملكه ويده ولا يوقف  
الحدود وقال الذي يظهر في ذلك ان من كانت يده عادية ولا يعتد في رفع يده  
على كتاب قديم **مسألة** ارض يدعيها اربعة واجد يدعي الثلث واخر يدعي الربع  
واخر يدعي الثمن واخر يدعيها كلها وكل واحد يدعي ان ذلك في يده على معنى انه  
مكتاب الفلاح بانه احره وكذا وسلمه اليه باخره معينة وقد رأت الارض بعد ذلك  
وتنازعوا مدة طويلة ثم اتفقوا عند الحاكم وشالوه ان يرفع ايدهم عن الارض وان يمسوا  
يدها عليها ويخرجوها ويدع الاخر حتى يثبت كل واحد منهم قدر ماله فيها او يصطاحوا  
فصلها الحاكم وسلمها الى ارباب له ورفع ايدهم بشواهم واخرها ثم حضر يدعي الربع  
واقام بينه تشهدت بحضور الشركا انه يملك الربع شايحاً مستحقاً له وانه كان يبيد  
فصل العالم اليه الربع ونصرف منه سنين وبعث الارض في يد الحاكم يوجرها ويدع احرها ثم  
حضر بينه الملاك بعد سنين وشهد بينه كل واحد منهم له ملكه ما كان يدعيه انه  
كان يبيده الي ان ازالها الحاكم يده بمحكم الحاكم لهم ويقع النقص على الجميع بالنسبة  
فان كل واحد صاحب يد وبيده فيما اوجهاه من غير ترجيح فيقع التجاوز وليس  
لصاحب الربع ان يقول للحاكم قد شئت الربع من سنين وبصرف فيه ويدى فيه  
داخله فمقتضى النقص الشراكا لان تقدم اثباته على ثباتهم لا يقتضي ترجيحاً مع ملاحقته

على ما فصل ان يكون بينه حدوداً ببيع الايدي تشهد بان يرفع يده عن الارض

في اثبات مثل ما اثبتته الى وقت ثباته ما اثبتته قاله ابراهيم **فائدة** كان السبكي قد علم  
السبكي ثم الله كتب على المكاتب التي ظهر بطلانها باطله بغير اذن مالكا وقد ذكر  
في قنونه واطال الامسدة لانه وقال ما يصح ان يعطى الكتاب لصاحبه بل يعطى الحاكم  
في مسلة الحكم حتى يراه كل قاض **فائدة** قال الرافعي هل للقاضي الميث التام الميث بموجب  
اقراره منه وجهان وذكر السبكي في قنونه في الوقف انه يجوز الحكم الميث بانتقال حق  
اليه لانه قد يحتاج اليه في وقار دينه ووضاياه وانتقال ما يعصل عنه لو ابره فيصير  
الحكم بشرط ان يطالب به صاحب الدين والوضيه او الوارث او وكيل احدهم  
ويكون الحكم له لا الميث وانما الحكم بالانتقال الى الميث طريق **مسألة** طلب الحكم للميث بانتقال  
الوقف اليه حتى ينتقل منه الى طبقه بعده يعني على ان البطر الثاني يتلقون من الواقف  
او من البطر الاول والاصح الاول فعلى هذا الفتحاح الى الحكم **مسألة** لا يجوز للحاكم ان يعلم  
المبدع كيفية البرعوي في الاصح وتعليم الشاهد كيفية الشهادة كتعليم المبدع في ملوئته  
كيفية ما يشهد به لم يجز جرمه والمخبر انه اذا فعل ما منعناه منه فادعى المبدع في اذ الفاعل  
بتعليمه انه يعتقد بذلك هذا هو الذي ينجم **مسألة** من عليه دين مطالب المستحق وامتنع  
والحاكم يخبر من يبيع ماله بغير اذنه وبين ان يكرهه عليه ويجزئه بالحبس وغيره قاله  
في الروضة واختار السبكي في شرح المذهب انه ان كان له مال ظاهر وحبس يبعه  
ولا يجوز حبسه حتى يبعه بنفسه لان فيه باخر حق في الفوز هذا في غير المغفلين اما  
المغفلين المحور عليه فيتعين لقطع لان القاضي يبيع ماله ولا ياتي فيه خلاف لان ماله  
بالجور صار بيد القاضي واذا زاد القاضي بيع مال احد في دينه كفاه بينه تشهد بان  
المالك يده على الصحيح كما تقدم **مسألة** اذا علمه ولم يخلفه وطالب منه كفلاً لا ياتي  
بالجينة لم يلزمه وان اعتاد القضاة خلافه وقال بعض المتأخرين هذا الى رأي الحاكم قاله  
الرافعي **وقال الامام** ان خيف نعت المبدع عليه الزم بكفيل اذا وحمل عليه عمل القضاء  
عليه والا فلا **مسألة** اقام شاهدين ولم يجدوا حلوب بكفيل حتى يجدوا فامتنع حتى  
لهذا الامتناع لا تثبت الحق قاله الرافعي قال شرح ولو اقام شاهداً بعد لا فالنص  
انه يطالب بكفيل اذا طلبه المبدع **مسألة** قال الرافعي قال العبادي لا يجوز للمرض



والجديزة والاشبيل بل لوكل منهم لروى واوسموا ولا يحسن لوكل ولا القيم الا في دين وجب  
بمعاملته يعني فاذا كان على الموكل حق فحسب به فادعى به على وكيله وثبت الحق بحسن الوكيل  
وهكذا قيم الحق عليه قال شرح واذا اعاب المكفول ببذنه لا يحسن الكفيل حيث لا يجب  
عليه احضاره ولا يحسن المبيع من الكفيل في الاصل لا يباوذي بغير مال بخلاف الركوة  
والعشور انتهى **مسئلة فائدة** اذا الممس من القاضي احضار شخص في البلد بقي  
الراعي انه لا يجب شوقه عن الشبب لان الامر فيه سهل انتهى وانهم كل شرح  
وجوبه وهو ظاهر لانه رعايا الله لا يسوغ طلبه مبتذل او يتضرر وقد  
بحث ابن ابي البرم هدي شرح الوسيط ايضا **فائدة** ان دعوى القاضى ان يحضر من  
كان في معاملته وان تعذر المسافة خالف في المحرر والمنهاج **مسئلة** من حبسه  
القاضي لا يجوز اطلاقه الا برضى صممه او ثبوت فلسفه تدافوا وينبغي الاعتدال  
الى غريمه واعلامه بالخلاف لا يسمع التمسح الا بوجهه **قوله** اطلق المحبوس برضا  
صممه فاراد ان نعم بدينه باعذاره لم تسمع وينبغي ان يجوز اطلاقه اذا اراد  
ما عليه من الحق ومنه انظر قد يتلف قبل وصوله الى المسكن فيكون حقه  
وهذا اولى واقبح **قوله** ادعى شخص على مسكون حقه جارا حراجه من الحبس  
لسماع الدعوى بخلافه ان الذي حبس **مسئلة** ذكر الالاصح في الاقرار  
عند الاقرار بمبهم انه اثبت على شخص من وله مال ظاهر لا يحسن نص  
على المسامحة وتبعه المفضل بل يوفى الدين من ماله بطريقه اما بالراهه على البيع  
اوسع القاضى عليه **الباب الثامن في حكم الامانة لوكيل والوضي والمقارن**  
والمرتهن وخوهم منه **مسائل** افترى ان الضلاح بانه لا يطالب الوضى  
باقامة الحساب بل ان ادعى عليه خيانه فالقول قوله بيمينه ونحوه قول القاضى  
في الاشتراق لا يطاق لانه القاضى لحساب وذكره في باب الوقف كما ينبغي  
شبهه على هذه **قوله** عزل القاضى محو شبهة بيمينه فحصلت عنده فضله قد راجع  
مثله فقال احدها اخره فيقبل لا يقبل قوله الا بيمينه تشهد على المعروف انه عني

عني

عني له اخره وقبل يقبل قوله بلا يمينه وافهم كلام بعضهم برحمته **مسئلة** لو ادعى الوضى انه  
دفع المال في جهاته عني **قوله** ان كان المسكون معينا لم يتعذر له ان يطالب بحقه ان لم  
يقبل اليه والا فالقول قول الوضى ولا يتعرض اليه انتهى **قوله** القاضى حسبى اذا كان الوضى  
قد نفذ الوضاي بالقاضى بالخيار ان شا جاشبه وان شانه انى يعمل بما يودى اليه احتجاده  
انه المصلحة **مسئلة** في قناوي السبكي اذا قضى بين الينام لهم بالا كالف درهم مثلا  
ثم وجدنا عنده الف درهم مثلا فقال هذه ملكى واختم ما يقوله واحتمل خلافة وليس له بینه  
تشهد على انه مختص به فالوجه ان يجعل بینه وبين الينام فيحلف على نصفها وينفى البس في  
النصف الا حالى ان يبلغ اليتم لان يد في قوة يد شخصين وهكذا كل امر من هذا الشرع بخلاف  
المقارض والمودع فان القول قولهم في مثل ذلك لان المالك اتهمهم فيجب عليه تصديقهم هكذا ظهر  
لي لا نقل فيها ذكر في صمد المسيلة الكيلانية وما قاله بعيد ولبق هذا كما اذا تنازع اثنان في شاة  
اليتم الذي هو مستلها لان يد كل واحد منهما حقيقة واجدها عني امين بالشبه الوضاحية بخلاف  
هذا **مسئلة** مات شخص خادع اخرانه شله هذا المال وقال انه لو ابدته مثلا فينجي ان  
يكون كالوجهين فيما لو كان في يد رجل مال على يمين فقال وصنى الى رب المال ان اصرقه  
في كذا فقبل قوله فيه وجهان حكاهما شرح ومالك السبكي الى قبول قول صاحب اليد  
في المسيلة الاولى وتخصيص الام دون بقية الورثة والا قرب انه لا يقبل قوله الا بيمينه  
**مسئلة** اذا ادعى الوكيل بحين جعل الرجع على المالك او تلفه في يده بغير تعد في قوله  
ولو ادعى وارث الوكيل ان مورثه رجه ذلك وانه تلف في يده من غير تعد بطه ليقبل وجهان  
قال ابن ابي البرم في اخرا ب القضاء اصحها يقبل ولا خلاف انه لو ادعى الوارث انه رد ببقشه  
وانه تلف في يد الوارث لم يقبل قوله الا بيمينه **فائدة** لو مات المرتهن ولم يجد العين المرهونة  
او مات المودع ولم يجد العين عنده او مات الوضى او عامل القراض والقاضى الذي في يد  
مال الينيم او قيم القاضى والوضى والاب ولم يجد قال ولا ادعت الورثة منه شيئا بل  
قالوا لا يدري حاله فالنقول في قناوي بن الضلاح ان الاب لا يضمن شيئا لانه امين  
ولا يضمن الا ان يتبين خيانيته وبهذا اقيمت في المرتهن اذا مات ولم يوجد الوهن في  
تركته ولا عرف من حاله شي وقد شيل السبكي عما اذا مات المودع ولم يجد الوديعه في  
تركته ولا علمنا من حالها شيئا فقال **قوله** في المسيلة اربعة اوجه شوامات في افة  
امر لا وسوا وضى ام لا احدها ضمن في تركته ورحمه الشرح او حامد وجماعة

كلايين

منه



ونسبه ابن الرقيحه الى الجمهور وانه ظاهر النص والثاني لا لانها امانه والثالث ان كان  
في تركه من جنسها ضمنها والا فلا وجه لوجه ابو حامد وحمل النص عليه ونسبه بعضهم الى  
الشيخ المروزي ايضا لانه حكاه مع الذي قبله قال السبكي والتراح قول القاضي ابو حامد  
وعلي هذا هل يتقدم على الغرما او يراجعهم وجهان ارجحهما عندني التقديم وحيث قلنا  
بالضمان فهو ضمان العفد لا ضمان العدا وان لم يصرح الراجعي بهذه المسئلة وان  
امكن اخذها من محلها وان تحققنا تلفها بجبه الموت فان مات فجأة وتلفت عقب موته  
ولا ضمان كما لو تلفت في حياته بغير تفریط وامات عن مرض اى يخوف ضمنها لتقصيره  
بترك الايضاء **واقفي** في مال القرض اذ امات ولم يوجد مال القرض في تركه انه  
يضمن **وقال السبكي** ان وحده في تركه ما يمكن ان يكون اشتراؤه بمال القرض للتجار حمل عليه  
وتوفي منه مقدما على الذنون وان لم يوجد ذلك لم يضمن **واقفي** في مال القرض تلف انتفي وهو ما  
على ما تقدم من روجه في الوديعه وكلام ابن الصلاح ما شر على ما نسب الى الجمهور فيها **واقفي**  
لا يضمن مال القرض الا ان ثبت انه فزط وهو كالموجه المتقدم في الوديعه وقد نسب اختيار  
ذلك الوجه في الوديعه الى الجوزي **ولو مات** القاضي ولم يوجد مال اليتيم في تركه قال ابن الصلاح  
ولا يضمنه مساومات بعتة امر لا لانه امين المشرح ولا يضمن لا يتحقق التفریط **واقفي**  
ابن الصلاح ايضا في الاما اذا استولى على مال ولده ومات ولم يوجد في تركه انه لا يضمنه  
الا اذا ثبت تعديده فيه وامين القاضي كالقاضي فيما صرحوا به في مسائل كثيرة والمتمني  
ان الوصي كالمودع والمتح في كل امين انه ان لم يتحقق خيانتة لا يضمن اذ لم توجد  
العين في تركه **ان كان** هناك من جنسها ضمنها لا مال لم يحقق تلفها **واقفي** العفو في  
عنده عبد وديعه فانق من يده وعلم باقده ولم يعلم لكه الا بعد ايام ولو اعلمه  
على الفور اذ تركه انه لا يضمنه بترك الاخبار لانه لم يضمنه مع انه عليه حفظه  
فما الظرف في حاله **واقفي** ايضا فيم اودع كيتا عند اخر ثم اخذه فقال انه قد حله  
فقال المودع لم ينكف فشاله الحاكم متى اودعك فقال من عشر سنين ففتح الختم فاذا  
في الكيس دراهم من ضرب مسنن فلا يضمن المودع لاحتمال ان غيره فعل ذلك **واقفي**

والتراح ان فالعند الموت عند يدي وديعه ضمنها والا فلا ونسب الى ابن الرقيحه

**الباب التاسع في مسائل كثيرة تتعلق بغيره الكتاب مرقبه على ابواب الفقه**  
وذكرت رخ لك كثيرا في باب البر عاوى فلا تلهه وزاجعه فانه مهمل **كتاب الصلوة**  
**مسئلة** كان القفال اذ اصلوا العبد في المصلي يستنزل الناس عن جازة  
لانه ليس بمسجد فلا يقتدي من عليه برفيه لان قنبد الله في سطح الدار بمن فيها باطل  
بجلاى المسجد **مسئلة** قيل من الصلاح من ليس وحده هل يصلون ويقرون القرآن  
ليغزوا العالم الزاهد من الطريق التي سلكها **واقفي** ان طاهر المنقول ينبغي قرائتهم للقران  
وقرعا ويلزم منه انتفاء الصلوة لا من شرطها الفاتحة وقد ورجا ان المليك لم  
يعطوا فضيله القرآن وهي حريضة لذلك على استماعه من الانس فاذا اقرأة القرآن  
كرامه لهم كرام الله تعالى بها الانس غير انه بلغنا ان لم يبين من البحر بقراونه **واقفي**  
**مسئلة** قال الماوردي لا يجوز لاحد من وليا الامير ان ينصب اماما فاشقا  
للصلوات وان صحنا الصلوة خلف الفاسق اى كان امامه الفاسق مكرهه وولي  
الامر عزاءات المضلحة وليس من المصلحة ان يوقع الناس في صلاة مكرهه **ولفظ**  
الشافعي كما حكاه عنه الفارسي في كتابه العيون ومنزله الاولى من الرعية كمنزله التي  
من اليتيم ونظر الاصحاب تبع النص الشافعي على انه يكره القبة من بدعته ظاهرة  
فقياس ما تقدم ان ايصح نصبه اماما للمصلين **مسئلة** لو كان في البلد اربعون  
فقط وهم خرس في وجوب الحج جرح عليهم احتمال وجهين لابن القطان **مسئلة**  
اخي ابن العماد بن نوح كما نقله صاحب المعجز حفيده بان تقديم الجاضرة المدركة  
افضل من تقديم الغايته وشبهه اليه الغرالي في الاحيا وعزم في زيادات الروضة بخلاف  
والاول رجع اذ قلنا الجماعة فرض واقام البارز في غيظه ما قد مناه وجهين  
**باب العبد** لو شهد ان الليله من شهر كذا قبلت شهادته **واقفي** قال راييت  
الهلل لسهر كذا والليله منه قبلت ايضا **واقفي** قال اشهد اني راييت الهلال فقيه  
الطلاف في شهادة المرصعه اذا ذكرت فعل نفسها ذكر ابن ابي الدم ويقدم في

من

في



تقديم في الشهادات واقفي الشك في الجلباب بانه يقبل شهادة الشاهد  
ان رأيت الهلال وان اخبر عن محل نفسه **كتاب الركة مسيله** قال  
ابو عبد السلام في الفتاوي الموضعية يعتبر الضاع بالعدس وكل من وشع من العبد  
حمسه ارطال وثلاث فهو صاع **مسيله** اقفي العباد بن يونس انه لا يجوز للاماني  
ان ياخذ من زكوة ولده وخالفه اخوه المسح كمال الدين ابو شاذي التنبه فاقفي  
بالجوار وهذا كله بناء على انه يكره لابن نفقه وقد يكون الجواب من مبنيا على الخلاف  
في ذلك **كتاب الركة** ان الضالاح بانه يجوز للغارم ومن السبيل صرفه ما اخذاه لاجلها  
وحاجه اهلها وسعدا من السبيل في طريقه ويقضي الغارم من موصع اخر  
وان الفلاح اذا بدر من ماله وقاسمه المقطع على الزرع وعلى الفلاح عشر الزرع  
بكماله وما باحده المقطع انما هو عوض عن منفعة الارض كالاحرة وفساد هذه  
المعاملة لا يجعل ذلك معصوباً لانه رضى به **كتاب الحج مسيله** قال الدبيلي كان شيخ  
الدعوي في حقوق الله المحضة كالزنا والشراب والكفارات بان يقول مثلاً  
لزمك كفارة في حنك ادعي قتل او في حمار في نهار رمضان او في حمارك ونحو ذلك  
ولا يمين عليه **ولو** التزام حج عن ابيه مثلاً فقال الاجير تحت قبل قوله ولا يمين عليه  
ولا يمينه لان تصحيح ذلك باليمين لا يمكن فراجع الى الاجير **كتاب الوطى** اطلق امراته ثلاثاً فم  
قالت تزوجت بزوج ودخلني وطلقتني واعتدت فالحق يقبل قولها ولا يمين عليها  
**ولو** قال الاجير قد جامعته في احراركم فافشده لم يحلف ايضا ولا يسمع هذه الدعوي  
**ولو** اقام يمينه انه جامعها محرماً في عرفات يوم عرفه او قبل الوقوف بعرفة فقالت  
ناشياً قبل قوله ولا يمين عليه وصححه واستحق الاحرة وكذا الوادي انه جاوز المقات  
بغير احرار او قتل ضيعة في احراره ونحو ذلك لم يحلف لانه حق من حقوق الله تعالى وهو امين  
في ذلك انتهى **ولو** تعلق بذكر حولا دي سمعت الدعوي وقد ذكر في الوضايح لو قال ان  
احد العام فانت حرقا قمار العبد يمينه انه كان يوم عرفه بالكونه سمعت وعق **ولو** امره  
بالحج ونسي طواف الافاضة فاحرم بعمر وطاف بها ووقع عن طواف الافاضة لان  
احرامه بالعمرة لم ينعقد **ولو** مات الاجير في الحج فقال وارثه مات بعد ان حج هل قوله اقول  
الاجير

**قال** ان يحجر عن اخيه هذه السنة فلك كذا فقال بعده تحت لم يقبل قوله الا يمينه فلان كذا  
الوارث حلف انه لا يعلم انه حج عن ابيه هذه السنة لانه لم يقبل من الحج الا يمينه الزنا  
المذكر للممن التقي وظاهر مطلق نفسهم الا ان يقال مراد من السنة هنا انه راى هناك في  
موطن المسك السنة الماضية لا انه حج **مسيله** وقع عند الشرح تقي الدين الشك في سنة  
زحان في حج او في غيرها شخص فقسمها بينهما وامر كل منهما ان يحج عن الموصي في سنة **مسيله**  
قال الجوهري اعني فلانا بالف درهم واجرة مثله حسمه فوجهاً احدهما لا يضر من  
الحج الا اجرة المثل لان الريادة وصية ولم يعين الموصي له والثاني هو وصية لشخص  
موصوف بان يحج عنه في دفع اليه الالف حرجت الريادة من الثلث وهذا اخر الرافعي  
والمحل ان يحج عنه ثالث شئد كره في الوضايح **كتاب البيع مسيله** ما عاين  
غيره بخلافه فليس للمالك ان يبيع في البيع ان لا يبيع المبيع الى المشتري ويستولي عليه حينئذ  
يدعي عليه القيمة بخلاف ان يطالبه برد العين ويتعذر زحها **مسيله** لو اشترى شيئاً ثمن  
في الذمة بنته ان يسره لابه الصغير وبيع الشرا لالان والتمس على من فني على انه ليقول  
لابنه الصغير كما خاف ان يكون ضامناً للصدوق لو كان الحد لا فعلى هذا لا يثنى على الاب  
والقدم نعم فعلى القديم كما ثمن هذا على الاب في ماله ثم يرجع على الابن بخلاف ما في  
الشري في شيا لوله الصغير بما لنفسه يقع الشري للطفل وحمل كانه ملكه الثمن  
ثم يرفع من المبيع فهو حبه منه له فلا يرجع بقيمة **مسيله** باع حمارا الى اجل فلما  
انقضى تراجعا الى الحاكم انكر المشتري المشتري ورجع الحمار وحلف على تقي المشتري فليس  
للبائع ثمن يطالبه بالكر لانه اقر ان الحمار ملكه بالبيع وانه لم يكره يكرهه الكرا **مسيله**  
باع دارا اخرته فحرمها المشتري ثم استحققت فالمشتري اخذ بنا به وعلى البائع ما بين  
قيمتها وبينها وقلوبها وكذا لو غرس في ارض غيره يادنه ولا يرجع للمشتري بها انفقته كنفقه  
العبد والريه **لو** كان المشتري زرق بطن او حوض طمسحق كالمسحق فله ذلك  
ثم يرجع المشتري بنفقته على البائع فان رضى المستحق بان يكون سر كاله جاز كما لو  
اشترى ثوبا فضبعه فرادت قيمته سر استحق ورضي صاحب الثوب بالشركة فانه  
يجوز طلب ارائته فله ذلك وان صار الضيف بترعه هالكاً ورجع المشتري على  
البائع بما بين قيمته وبينه ومصبوغا قاله القفال **ولو** اقر تلميذ القاضي بشي



بانه لو اشترى دارا وعمرها ثم استحق ونقصت عمارتها او عبد فانفق عليه ثم ان  
البائع كان اعتقه فهل يرجع على البائع بارس النقص وبما انفق على العماره والعبد  
وجهان وللشافعي نفيان يدلان على ثبوت الرجوع كانه نقص فممن انفق على  
البائين التي ادعت الحمل ثم بانتهى حايلا انه يرجع عليه وان له لو عجز المكاتب عن  
الخمر معحر السيد محصر من الحاكم ثم انفق عليه ثم ظهر للمكاتب مال انه يرجع  
عليه بما انفق عليه انتهى والمرجح انه لا يرجع بالنفقة وافق النجاشي فعمل السرد  
ارضا وعمرها وادي خراجها او عبد فانفق عليه ثم خرج مستحقا بان عليه اجر  
المثل ولا يرجع بالخراج ولا بالنفقة لانه دخل في العقد على انه ضمن الخراج والنفقة  
ولا يرجع باجره المثل ان انتفع بالعين والاختلاف وافق الغزالي مما اذا  
خرج المبيع مستحقا وقديني المشتري وعرض وكلف القلع انه يرجع بارس  
نقصا نالنا تغليبا للتعزيز ولا يرجع بمقتضات قيمه الشجر بالقلع فان  
القلع فوت عليه ما كان يتوقع حصوله من الارض فلم يحصل له القلع ولما  
يرجع به ان خسر وذلك لما لم يستفاد من الارض وزيادة الشجر  
مستفاده من الارض فلم يسلم عاقبته قالوا لو جلب طولب باجرة الارض  
في مبداء الغراش رجع بها تغليباً كقيمة الوتر ان لم يحصل من الغراش شي فان  
حصل الحق باله لم يضر ثم ينظر في الحاصل وينسبه الى الاجرة انتهى **مسئله** لو اشترى  
عبد الى رجل وقال رسلني شيدني لتعطيني ثوباً من ثيابك حتى يواه لبيته  
مصدقه وودعه اليه فهو كما لو ائتم ودية عند عبد فانلفها او تلفت في  
قاله القاضي حسيبي في فتاويه **مسئله** باع بذا من ارض قدر ذراعي طولها  
وعرضها وعمل بها بجمع لا نراب الارض **مسئله** اشترى جارياً في  
لا ثبت عانتها فهو عيب ذكره الهروي وشرح محالتي لا تحبض **مسئله** في  
قباوي القاضي حسيبي لو اشترى حبة من قمح من قاضي وسلمه الثمن فبلغ القاضي  
وايكون البائع فيما له بالنقص واشترى الصبيحة ثم اشترى منها المشتري من  
الصبي فليس له ان يرجع بالثمن على البائع لانه كان حبة قد على الوكايه كالي

اشترى

للغزالي

اشترى من وكيل رجل وودع الثمن اليه ثم انكر الموكل الوكالة فاحذر المبيع ثم اشتراه  
المشتري من المالك لا يرجع بالثمن على الوكيل لانه كان حبة قد على الوكالة انتهى  
وهذا بخلافه فلو لم اذا اشترى شيئا وصديق المشتري البائع على ملكه للمبيع  
ثم استحوذ به يرجع عليه بالثمن لانه اصابه اقربا على ظاهر الحال وذكر ذلك هذا وهما  
وجهان انه لا يرجع مواخذه له باقراره فلعل ما ذكره القاضي هنا ذلك الوجه فليجزم  
**مسئله** باع عنها من شجر حصين بالفجرهم بشرط انهما يتضامنان بطل البيع  
في الاصح **مسئله** لو اشترى عبد امريضا ظن انه عارض بمضي بيان انه مرض من  
مدد في ملكه الرد كما لو اشتراه وبه دخل عالمابه فيان انه اصل الجذام او راي بيضا  
فظنه يهقا فيان برضا فله الرد **مسئله** اشترى رجل دارا فطالبه بالثمن  
فقال المشتري الدار لرؤسك لا لك فقال بل ملكي فله اخذ الثمن منه ثم للمقر لها  
اسراع الدار من المشتري لا قراره ولا رجوع على البائع قاله القاضي حسيبي قال  
فلو اعترف ان الدار لرؤسك وانها وكلته اجبر المشتري على دفع الثمن لانه  
باقدامه على الشراء مقرب صحتها القبر منه انتهى والقياس ان المشتري اجبار  
البائع على اثباته وكالنه لان القفال قال لو اشترى شيئا من ورضي ثم امتنع  
من دفع الثمن حتى ثبتت وصايبته فله ذلك **مسئله** قال القاضي حسيبي لو ادعى  
انه باعه داره فانكر فاقام بده على سعه او اقراره فقال كنت صغيرا وقت البيع  
صديق يمينه الا ان يقيم المبرع بده على كونه بالغ او لم الباع او على اقراره بانه  
كان بالغاً انتهى وقد يقال لا بد من اثبات الزشب ايضا **مسئله** في فتاوي  
النواوي لو باع شريكه بصدقه من العرس وعلما المشتري بخبر اذن شريكه فتلقت  
المشتري فليس له ان يطالب بصدقه من ثمنها انتهى ولم ينحصر صواب القرائن  
الضمان والظاهر انه على البائع الا ان يعلم المشتري **مسئله** لو سلم البائع المبيع  
الى المشتري في رهن الخيار لم يجب على المشتري تسليم الثمن وهل للبائع الاسترداد  
وجهان **مسئله** افتى ابن الصلاح في مغنيه اشترى جارياً في ماله ففعلها وحملها





على الفساد انما يتبع عليها قهر اذا انعين ذلك طريقا في خلاصتها من الفساد كما افق  
القاضي حسين فمن كلو عبده مالا يطيقه ان يباع عليه خليفه من الزل **مسئله**  
اشترى كرم ما واشتغله سنين ثم طوب بثمنه فانكر الشري وحلف عليه فليس للبائع  
ان يرجع عليه بما اشتغله اذا انكر الاستعمال واقام البينة اليابغ عليه  
ببينة لان البايغ يزعم انه اشتغل **مسئله** ملكه وانما ادعى عليه الثمن وقد عذر  
عليه ايتمى المشتري فطريقه ان يفسخ البيع هذا هو الاظهر من وجهين في المسئلة  
المسئلة بحالها وكان علي صاحب الكرم دين للمشتري فباعه اياه او بمثله ووج  
القاضي ثم انكر الشري فمعين هذا الوجه الآخر من وجهين وهو ان البايغ يبيع الكرم  
ليستوفي من ثمنه ما احذه المشتري الدارين على جهة استيفاء الدين ولا يكون له ذلك  
الا ان ياحذه الدارين وقبلة الجوز قاله ابن الصلاح **مسئله** لو باع ارضا وخراجها  
سته دراهم فقال لا اقبل البيع حتى يقرص الخراج **مسئله** فباعه البايغ بخراج خمسة  
دراهم على الارض فالباع باطل ولو قال له البايغ خراج خمسة دراهم واشتراه فبان  
سته فله الرد كما لو قال البايغ هذا العبد لا عيب فيه ثم ظهر معيها نعيان على المشتري ان حرمه  
سته فلا رد ولا اقول لباعه خمسة دراهم **مسئله** افق التووي بانه لو اشترى شيئا في  
قرية فالزومه الواو ان يضرب ولا جاب شيب المشان فله الخيار اذا كان ارضا فوجدها البستان  
معروفا مثل ذلك وافق القاضي حسين فيمن اشترى ارضا فوجدها منزع الخنازير ولم يعلم  
ان له الرد خلافا للجادى **مسئله** افق بريد السلام فيمن باع بالغا وهو مجتر فله بالرق ثم ادعى  
بعده ذلك انه حر وظهر كتاب عتق متقدمه الشافعي ربح على الباع انها تسمع بدعواه وببينة  
ولم يقر بين ان يبدي عذرا في اقرار بالرق او لا كما ذكرناه في نظائره وقد يقر في  
بان العتق يطلو على نفسه بانه مملوك فلان وعنده بالعرف وقد اطلق الديلمي انه لو باع عبدا  
برادى كان اعتقه واقام ببينه انه يقبل ويعتق **مسئله** افق البعوى فممن استراة  
بظنها راسه وقال البايغ اظنها راسه بمران راسه فله الرد كانه لم يتحقق زناها قبل  
العقد **مسئله** باع نصف بستان وشهدت به ببينه ومات البايغ فادعى وارثه  
انه باع ببيع امانه متى حضر الثمن اخذ البستان واقام بذلك ببينه فافق الشيخ شرف  
الدين المقدسي بانه ان شهدت كل ببينه على انشاء العقد على ما ذكرت تعارضتا

المشتري

مصدق

فيصدق من دعى في الشرط وان شهد ببينه على الاقرار وببينة على الانشاء فيبنيه  
الانشاء ولو كان معجلا يده علم وان شهد تاعلى الاقرار يشقطن الشهي قال الحسن بن كرم  
وهذا حيث لا تخرج فان كان ويقدم اقراره عليه انتهى **باب الربو امسئلة** اخلفا  
هل تقاضا في قبل التفرؤا وبعده في المصدة ومنها وجهان **مسئله** قال ابو بصرون ان  
كان مال احد في يد حصد في المنكر ببينه والافضاحيه ولو اقاما بينتين قد تمت  
ببينه الصوة **باب التاقي** تقدم في البيع مسئلة ما اذا اشترط على المشتري ان يها  
يتضامنان **مسئله** لو باعه شيئا بشرط ان يرهنه المبيع بعد قبضه ورده  
اليه بطل البيع لانه استثنى لنفسه منفعة في البيع وهو حيث **باب** الرد بالعيب  
هو على الفور اذا كان العقد ورد على الزمه والا اذا اطلب الرد بعيب وتقي اقبانه مدة  
فجر ثم اراد الرد بعيب اخر علمه حين الشروع بذلك العيب فانه يجوز له الرد لا بذلك  
العيب الا اذا قال لم اراه الى لان فله الرد لان رويه المبيع لا يشترط فيها التحقيق  
بل يكفي الرويه العرفيه فانه ابن الصلاح ومراوده اذا لم يكن العيب ظاهرا ياد حيث  
براه كل من نظر الى المبيع **كتاب السلم مسئلة** لو وحد راشر مال في يد المسلم  
اليه فقال المسلم اقبضته بعد التفريق فقال بل قبله واقام بينتين ببينه المسلم  
اليه اولى **مسئله** يشترط في السلم في الجوب ذكر الجنس والنوع وضغ الحبة في كرا  
والعتق والحدادة قال ابن الصلاح ويشترط ان يذكر في الفهم ان حبه صغار او كبار  
ووشط ذكره في فقاويه في الاحكام **مسئله** كل ما لا يثبت في الزمه لانه الاقرار به  
**باب القراض مسئلة** حور اقراض المكيل وزنا وعكسه وهل يجوز القرض  
في الزمه ثم تعينه في المجلس **مسئله** وفي قرض العفاز وجهان وفي قرض المنفعة وجهان  
**مسئله** قال افرصى عثم فقال جد هامن فلان فاحدها فهو ككل بقض الدين  
ولا يد من تجديد قرضها ولو كانت في يد فلان ودعه او غيرها صاح القرض **باب**  
**الرهن مسئلة** رهن عنب شخص ثلاث بالحش وبلاش حباب لو لو مثلا وقرضه  
المركن على باب دار الرهن ثم ادعى المرحون ان قطعه من الحش وقعت من يده على  
باب دار الرهن **باب في البيع** تاح الدين والكمال سلاز بانه يضمن لانه مفقود

الحاشية











المنع **مسألة** في فتاوى القاضي لو انتشرت اعضاء شجرة الوادى الجار فلم تنعخص  
له نرباع دارة والمستري مطالبه صاحب الشجر بار الله اعضائه من هوادى ارم وليس صاحب  
الشجرة ان يقول انك اشتريتها هكذا لان محرد الهوى لا عمل بخلاف ما لو اشتري ارضا فيها  
محردى ما للغير وليس المستري منعها لان محردى لما عمل على الانفراد ويجوز بيعه **مسألة**  
طريوسيركه بين جماعة في وسط ملك انسان يمرون فيه الى اهلهم فطالبوه ان شهد  
عليه ويقر حقهم فحصر شهوده وحب عليه ان يقر لهم ولا ينافيه قول الامام لو قال  
لمن عليه دين اشهد على ديني لم يلزمه قطع به الا محال وفيه وجه ضعيف وكان  
الامام راى ذلك وثيقه كالكفيل والرهن لكن يوجب ما قلناه قولهم يلزم الرهن  
اذا اخذ المرهون لينتفع به الاشهاد على يوم نعلمه ان يشهد عليه حتى يشهد  
على نفسه لهم له اذا طلب منهم لانه ربما لو اقر لهم او لا انكزوه المشاركة متمسكين باليد  
**باب الحوالة** **مسألة** لو احواله بشرط ان المحيل ضامن الحوالة لم يصح الحوالة فلو لم  
يشترطه وصم في المجلس والمتعة الصحة ولو بشرط ان يعطيه المحال عليه بالدين  
رهنا او كفلا لم يصح الحوالة **باب الضمان** **مسألة** لا يجوز بحلق الابرا فلو قال  
ابرا انك بعد موتى او اذ امت فانت بري فهو وصيه ولا توقينه **ولو** قال ابرا انك  
الى شهم فاذا مضى فلا راء له بيرا او بشرط النضر بما يبرى منه **ولو** قال ابرا انك لم يبرى  
من شى قال في الانوار ولو قال ابرا اني فانت طالق فقالت ابرا انك فان اطلق ولو لم  
يرد الابرا عن المهر بى اذا وجد الابرا بشرطه وطلقت **ولو** قال القفال لو قال  
لامرأته ابرا اني فانت طالق فقالت ابرا انك فلا يكون هذا شيئا ما لم يقل ابرا اني  
عن دينك او عن مهرك فان لم يرد بذلك شيئا او اطلق الابرا عن المهر لم يكن شيئا  
وان اراد الابرا عن المهر وارا جته وهي عالمه بقدره صح انتهى **مسألة** لو اذمت  
بصدائها على زوجها فقال ابرا اني منه فقالت نعم ابرأته ولم اعلم قدر الصداق  
قال الدسلى فان زوجها الابا جارا وهي صغيرة صدقت بمينها انها لا تعلم قدره  
ولا تصح البراءة وان كان من حجب العقد بالغه غاقله صدق الروح بمينته في علمها  
بقدره

بقدره حين برأته لان الصغير يحقد عليها بغير علمها بالصداق جلا والكبرى انتهى  
وهو واضح في التبت ما للكر المحبة فيبغى ان ينظر الى الحال فان دل الحال على  
علمها لم تضدق والاصدق ولو ابرأه من دين ورثة من ابيه وادعى انه لم يعلم مقدار  
صدقه بمسه طواقرضه هو فان المصدق بمينته المقترض انه يعلمه **قال الشافعي**  
**ولو** انه حلل حلام كل شى وحصل له من احدى بين انتهى وذكرنا في اخر الاقوال عن ابن  
الضلاح ما يحال له **مسألة** روح ابنه وصمن صداق زوجته ثم مات الابن وخلف  
تركه فارادت الزوجة ان تأخذ صداقها من الاب وتقول بالتركه لانه ضمن بغير اذنه  
واقى **مسألة** تاح الدين وغيره بان الام لا امتناع من الاداء لان الدين يتخلق بالتركه بعاق  
شركه فيقدم ما يتعلق بالعين على ما يتعلق بالزمن كبرين به رهن لا يلزم الاداء من غير  
الرهن وفي مختصر النهاية لو مات الاصيل واراد الكفيل الزامه بدين واحد دينه من الدين  
فله ذلك في الاصح **ولو** ثبت لاجل حق الضامن مقصود افمات الاصيل فللضامن ان يقول  
لرب الدين امان ان تلحق حقك من التركه او يبرئى انتهى والارجح انه ليس للاب الامتناع  
مردك كما ذكره فيما اذا ابدى من هو وكفيل **مسألة** اشترى رضا وبنى فيها او غرس  
ثم استحققت فقلع المسحوق البناء والغراس وحب رثو نقصه على البايع في الاصح  
**ولو** ضمنه ضامن فان كان قبل ظهور الاستحقاق او قبل القطع لم يضمن والاصح ان  
علم قدره وكما لا يصح ضمان النقص من غير البايع لا يصح من البايع قاله في البروضة **مسألة**  
**مسألة** قال القاضي في فتاويه لو قال صمنت مالك على ريدى من جاري هذه لم يصح  
الضمان وان قال صمنت مالك على ريدى رقبه عبدى هذا صح **مسألة** لو باع عبدا  
لرجلين بشرط انها متضامنان في الثمن بطل البيع وقد تقدم **مسألة** لو قال لوجي  
لا يبرئ روح الصداق كنبر وايد فقبر من ابر بوجد فقال الاب عندى عندى كنعنى  
كذا لم يلزمه لانه حمل الوعد والكفاله قاله ابن الصلاح في الصداق **باب الشفعة**  
**مسألة** ادعى عليه الفاعل قايمة واقام المدعى عليه يمينه بان المديعى اقر بان  
ملك الالف من مال الشركه لم يكن دافعا ليمينه المديعى لاحتمال انه كان من مال الشركه



الا انه صار متعديا فيه فبضمه فذلك لم يكن دافعا قاله الفقهاء **مسيلة** لو قال  
 انا وفلان شريكان في هذه الدار **فوق** قال الفقهاء الربح مثلا  
 فوجهان احدهما سمع وحلف معه لان يقوله محتمل والثاني لا وجه له الا في  
 في كتاب الخلع بالاول ولو شهدت بيته بان يريد او امر شريكان في هذا  
 المال استفسرت البيه عن مقدار النصفين فان لم تبين والمال في يدهما جعل  
 بينهما نصفين وان كان في يد احدهما فالمخارعة الرجوع اليه بما على الوجه  
**الاول فائدة** المذهب انه لا ينفرد احد الشريكين بقسمه المشترك ان كان متليا **واقفي**  
**ابن عبد السلام** بانه يجوز على الشريك الاكل من المشترك وان كان دون حقه  
**واقفي النواوي** وابن الصلاح بانه اذا غصب دراهم وحلها بماله ولم تنسب له  
 اقراز قدر ما المصوب منه وحل له الباقي **واقفي** ابن الصلاح ايضا فيمن جمع ما  
 من لثان لمصلحة ثم اراد رده اليهم فله دفع ما لكل منهم **بار الوكاك** **مسيلة**  
 وكله لبيع موقلا فعليه بيان الخبر لا المطالبة عند الحل **ولو** امره بدفع ذهب  
 لصايع بضوعه فدفعه وطالبه الموكل ببيانه لزمه البيان فان امتنع فمعه  
**فله** بيته بعد ذلك وكان تلف في يد الصانع لزمه الضمان ذكره في الروضة في  
 فروع وكله ببيع فباع ورد عليه بعيب **مسيلة** اعطاه عينا لبيع بها سله  
 كذا ويشترى يثمنها بمثل فله ان يودع العين في الطريق عند امين اذا كان  
 لغيره فلو وصل الى تلك البلدة لا يلزمه بيعه فلو باعه لا يملكه ان يشترى واذا  
 اشترى لا يلزمه الرد واذا لم يشتر لا يجوز له رد الثمن لان المالك لم يملكه  
 فلو دخل في صمانه **مسيلة** اذا وكله باستيفاء حق فليس له ان يبيعه **ولو** وكله  
 باثبات حق فليس له ان يستوفيه في الاصح **ففيها** **ولو** وكله في الخصومة فان  
 كان من جهة المدعي فله الدعوى واقامه البيته والسعي في تحريرها وحلها  
 بالحكم وبفعلها هو وسيله الى الحكم الاثبات وان كان من جهة المدعى عليه  
 فينكر ويطلب في الشهود ويشيخ في الدفع بما امكنه وهل يشترط في التوكيل

في الخصومة

في الخصومة بيان ما فيه الخصومة او من تخاضه وجهان في الراجح **مسيلة**  
 يتعزل وكيل المدعي باقراره بالخصم او الاقرار ولا يقبل اقراره في حق الموكل لا يتعزل  
 الا ابراهان ابراه باطل ويتعزل وكيل المدعي عليه بالاقرار بالحق للمدعي عليه بتعديل  
 بيته المدعي **مسيلة** تقبل شهادة الوكيل على موكله وتقبل له في غيره ما وكله  
 لا ما وكل فيه قبل العزل وبعدة وقد خاضه فان لم يحاصم قبلت في الاصح  
**مسيلة** ادعاه انه وكله يريد فصدقه الخصم فله مخاضته والمذهب انه  
 لا يجب على الخصم او كونه او كان غائبا قام بيته بها وثبتت ولا يشترط في  
 اقامه هذه البيته تقديم دعوى على الخصم اذا كان الخصم حاضرا ولا نصب  
 مستخر ينكر عن الغائب **مسيلة** ان يقول الوكيل ان فلانا القلافي وكلني وفي بيته  
 لانه حق ادعي **مسيلة** اذا وكل رجل رجلا عند القاضي بالخصومة فلو وكيل المحاضمة  
 بصورة لان عند غيبته يدكر اسمه ونسبه الا بيته ان فلان ابن فلان وكله اوان  
 الذي وكله فلانا ابن فلان قال القاضي حسين جرت علات الحكم بالتشاهل في  
 مثل هذه البيته فيقبلون من عدائته ظاهرة ولا يشتركون في تشهيد على العوايد  
 واحتقاع بعض اصحاب المعرفة واجداد اكان موثوقا به **مسيلة** اذا وكل  
 المدعي عليه الوكيل في كونه في الخصومة سمعت المدعي لا يثبت الحق فاما تسليم  
 المال فلا حتى يثبت لو كاله **مسيلة** وكله ليشترى له فرسا فاحد الوكيل  
 فرسا وبعته على يد ثالث الى الموكل فتلف في الطريق فان امره الموكل بالاستيلاء  
 فاستلم وبعته صمنه الموكل فقطع **مسيلة** ان يركبه الثالث في الطريق ويعبر اذن  
 المالك فالقرار عليه وان لم يامر الموكل بالاستيلاء واستيلاء بنفسه ضمنه  
 الوكيل فان ركب الثالث فالقرار عليه فان امره البايح بالبيع ولم يركبه  
 الثالث فلا ضمان **مسيلة** وكل يقبض دين واشترى اذ وديعه فقال المدعي  
 والمودع ديعته وصدقه الموكل فانكر الوكيل فالاصح لا يغرم الدرا فح

لانه بعد الاقرار بالخصومة ولا يقبل من وجب المدعي صاعا







لم يكن موجوده جنيده وانما غير داخله في الاقرار ولا شيئا منها موجودا ولا  
داخله في الاقرار وخلف على نفي العلم ولو كان المقر له وارثا لم يكن مخالف  
انه لا يستحق من الاعيان الانصبيه من الارث واخفى **مسألة** في تاج الدين القاري  
في امارة اوصت لرجل جميع ثيابها وكان لها منديل فغضب به في بعض الاوقات  
وارثا اوصى فيه وخرج به الى السوق وان ذلك رجل في ثيابها **مسألة** او بعض  
من شخص ثم قال او رث ولم اقبضه له الخليف ولو اقبض وبوضول  
الشيب اليه لم يكن له الخليف **مسألة** لا قران بالوارث مذكور في القابض  
**مسألة** ادعى على ابني الميت بعض اعيان في التركة فصدقه احدهما فان كان قبل  
القسمه وضع اليه نصيبها وان كان بعد ها فان كان في يد المصدوق سلمت كلها  
الى المديون ولا شيء للمكذب وان كان في يد المكذب فعلى المصدوق نصيبه القوي  
ولا شيء على الاخر وادعى العين لا تسمح الاعلى من يده ولو شهد الاخر عليه  
سمعت وغرم نصف قيمه العين للمشهد عليه **مسألة** اذا كان له دين على  
غيره ثم اقرانه لمزيد مثلاً وهكذا لو اشترى ثياباً قال اشترى بته لزيد بماله قبل  
بشرط ان يقول اولا انه اشتراه لنفسه بماله كما قرره في شرح المنهاج ولو ادعى  
دينه على غيره وشهد له شاهدان حكم له الحاكم ثم قال المشهود له هذا المال لهذا الشاهد  
او الشاهدين واسمي كان غاربه بطلت الشهادة كما لو شهد له بالمال مردان  
احدهما كان شريكاً له فيه فيبطل الحكم ويبقى له شاهد واحد فيخلف معه  
على نصيب المديون به لاقراره بالشركة **مسألة** في فتاوى ابراهيم الصلاح لو اقر في مرضه  
بانه باعه كذا وكذا من ابنه فلان وعينه ثمرات فادعى ابن اخي المقر له وارثه  
وان الابن المذكور ليس بابنه وانما هو ابن فلان الفلاني ولد على فراشه واقام  
بينه وفلان منكر لذلك والابن ايضا منكر لذلك وينسب الى البايح  
الميت فشهاده البينه بانه ولد على فراش فلان يلحقه بفلان صاحب الفراش  
وان انفق هو والولد على انكار ذلك فيبطل اقرار المقر بانه ولده لان الولد  
للفراش

للمقران فلا ينتفي عنه الا باللعان وسمع دعوى بتر الاح وبينه وان اثباتا للغير  
لكنه طرئاً في دفع الخصم مع انه ليس اثبات حق طرئاً قامها ويستحق المقر له  
الملك المقر به وان انتفى بنسبه بنظر السعيب وحمل الوصف على زعمه  
انه كذلك فان قام الابن بانه ولده على فراش المقر بانه لا ورث له غيره  
حكم له بالارث جنيده ولا بد من اقامه البينه على انه لا ورث له غيره وفي  
النهار ان الولد الذي الحق بقراش العكاح لا تورثه فيه قياه ولا انتساب بخلاف  
حكم القراش لا ينتفي الا باللعان ايجلان الغيب الثابت بالقراش ثبت اصله  
قهرام غير توقف على حي الولد والوالد فلا ينتفي بنفيهما كما ان الملك الثابت  
بالارث لا ينتفي بنفيه وان كان حقه واما انتفاؤه باللعان فهو رخصه  
اثباتها الشارح لا تنافي الاضباب الباطلة **مسألة** ادعى عليه الف درهم  
فقال المحاكم قد اقر بانه ابراني وانه استوفى مني الف فلس باقرار مخالف  
دعوى الابن او الاستيفاء ولو ادعى عليه عشرة رؤوس من الغنم فقال قد  
صالحته عما كان كد على قال الف قال فليس باقرار عما ادعاه لكن في صمنه له  
عليه شيا ولو ادعى عليه الف فانكر ثم قال المديون اشترى مني هذا الثوب  
بالالف التي تدعى فهو اقرار كما قال المديون يعني بخلاف قوله صلحني بالالف التي  
تدعيها على هذا الثوب لانه ليس من شرط الصلح كونه بيعاً لانه يجوز  
عن الدم فليس من ضرورته ان يكون هناك مال فبشره بخلافه فقط  
البيع فان ضرورته ان يكون هناك مال يملك ولو قال المديون المدعى عليه  
اتبع هذا الثوب فليس باقرار وكذا لو قال ابعكته او قال اشترته مني يكون  
اقراراً لما يكون اقراراً اذا كان اللفظ بصلح لاحد المصارعين انتهى  
والمذهب ان قوله اشترى مني كذا مضارع في البيع **مسألة** اقريدين معلوم



لو رد فاقرب به له عمر و فلما علم بان يدعي به على المقر وتسمع اليه ان تشهد جرمنا  
 بانه يلزمه تسليمه اليه من غير ذكر للنسب وليس للقاضي ان يسألهم عن النسب ولو ادعى  
 المقر ان المقر لها براءة من ذلك المال لم تسمع دعواه لانه بعد ان اقربا المال للمقر  
 لا يصح ابراه فلا تسمع دعواه قاله **البخوي** و**في العراقي** ومن قران اياه يستحق عليه  
 الاتفاق الى ان يموت نحو واجب ثم امتنع وقال انما قلت ذلك لانه كان اذا كان  
 فقير وقد استغنى وقال الاب بل اخذت مني عوضا فرده الي في انكر الابن صدق  
 بيمينه انتهى **مسألة** استأجر مكانا وسلم امرأته الي الآخر ثم اقرانه لا حول له عند  
 الآخر اقرارا نافي الكل حو ثميان فساد الاجارة فله الرجوع بالاجرة لانه  
 امر على ظاهر الحال وقد بان خلافه قاله ابن الصلاح في فتاويه **فايده** ذكرت  
 في كتاب الطلاق مسائل يقبل فيها رجوع المقر عن قرائه وهو في الحقيقة غير  
 رجوع عما اقربه **وضابطه** ان من امر بشي خيرا ثم ادعى خلافه واقام بينه لا تسمع  
 وان لم ينص على شي واقرب بيع او شرا او تزوج مطلقا ثم ادعى صفة في البيع  
 او الشرا او التزوج بما يوجب بطلان العقد لم يقبل منه فان قام بينه  
 قبلت وبطل العقد السابق فان كان نكاحا وطلق فيه فلا تسمع ويقع ولهما ان  
 يجرداه فلو انكرت المراه ما شهدت به اليه لم يكن لها ان تنكحه وان اقامت  
 المراه بفساد الزوج في الاصل والرجل ينكره لم يكن لها تزويجها فان قريه لك  
 فله ان يتزوجها قاله الديلمي قال ابن الصلاح ولو اقر له بدين ثم طلب بيمينه  
 على انه لم يكن مضاربة اقربها على عاده بعض الناس انه يحلف على ذلك ويكفيه  
 الحلف على الاستحقاق ولا يكف ان يحلف على في المضاربة فيكون الدين ثابت  
 له بسبب آخر وان المراه لو اقرت بان كل مكنتوب يظهر فيه اقرارا بها  
 بدين لها او بعين فهو باطل لاحق لها فيه ثم ادعت في تركه ايهاا باربعة الاف  
 درهم واحصت حبا اقرها على زوجها وان اياها قبض من مهرها اربعة الاف  
 درهم

الشبهة

درهم وشهدت اليه بذلك فلا ينافي هذا اقرارها السابق لان اقرارها انا  
 هو بطلان ما اقربه الاب وليس في القبض اقرار بالقبض نعم في شهادته  
 المشهود ان اياها قبض ذلك واشهد عليه بالقبض وقول المشاهد واشهد  
 عليه بالقبض من قبل الشهادة كمن الاب انتهى **والله** لو ابراه براه عامه وكان له  
 عليه دين سلمامثلا فادعى انه لم يعلم به حاله الابرا او علم ولم يرد صدق  
 بيمينه **وضابطه** انه لو قال لا حول لي في ما في يد فلان ثم قال لعبد لم اعلم  
 كونه في يده وقت الاقرار صدق بيمينه كذكر الرافي في الصداق في مسائل النفوس  
 لو قال المرح عليه الف درهم ابرائك من الف درهم ثم قال لم اعلم وقت الاقرار انه كان في عليه  
 شي لم يقبل قوله في الظاهر وفي الباطن وجهان قال الاضطرعي لا يقبل وغيره يقبل  
 والخلاف ما خوذ من الخلاف في بيع ما مورثه طائفا حيوته فبان موده انتهى والفرق  
 ظاهره **بام العاربه** **مسألة** تلف العين المعارة بالاستعمال غير مضمون في سقوط  
 المراه في يده في حاله الشر تلفا بخلاف استعمال هكذا رايته مصرح به وقياسه ان عبور  
 المراه في حاله الاستعمال **مسألة** اذا جرت عادة بان يشتعير بقره صاحبه جرت  
 بها مع بقره ثم يعبر صاحبه بقره كذلك فاذا استعار بشرط ان يعبره الاخر في يده  
 المشتعير فهو كما لو اخذ باخرة فاشددة فمضمون ان فرسه ط والافلا **مسألة** قال  
 سحر لاخر اعطى فريشك لفلان ليعي في شغل فهو مشتعير فان قال العبي معي  
 في شغله فالراكب مشتعير ان كان الامر ضادا وقدا ذن له ان يشتعير ولا  
 ينفي على الوكيل كالوكيل في الشوم وان كان كاذبا فالمشتعير الملتزم وان لم يكن  
 مودنا صمنا والقرار على الراكب وان اطلق ولم يصف الشغل لحد فان كان  
 الشغل فهو المشتعير والراكب يادنه فالراكب او غير اذنه صمنا والقرار  
 على الراكب ولو استعاره اياه لينقل جنطة مثلا فسلها العبد او زوجته  
 لينقل لم يكن متديا ولو قال احد المتناع وضعه على اسك فوضع على الحمل فحفظ  
 الحمل والمتناع فحمل الحمل وضاع المتناع ونسي وضاع فان راه على الارض ولم يحمله

فلو كانت امد



صم ولا فلا ولو استعار ارضا لربها فخرها بر رعيها المالك والاصح ان المالك يصم احده مثل  
الحراثه ولو استعار دابة ليركبها ورب مع المالك ولفظ صم نضها فان كان عسي حلفها فخر  
الراكب كلها **مسألة** بعهه الدابة المعارة على المالك على الاصح فان لم يادر المشتعير في الانفاق  
رفع الامر الى الحاكم **كتاب العصب** **مسألة** قال الفقهاء للمالك ان يدعي على العاضب على  
العاضب من العاضب فان ادعي على الاول انه يلزمه رد الثوب لانه طرحة الذي صمته  
كذا وكذا او قيمته وهي كذا فليس العاضب ان يحلف انه لا يلزمه رد الثوب لانه يلزمه  
ان قدري على الاتراح والرد والا فقيمته وتبعها الراجعي في الشئ الصحيح وفي بعض النسخ  
الشقمة وليس على العاضب ان يحلف ومنها احتض الرصد ولو اعطاه القاصر قال الرب  
اقرضتها فقال القايض بل مقارضة صدق القايض كاتفاقهما على الاذن في  
التصرف **مسألة** احدي يد عبيد غيره وخوفه بسبب نفسه فخر لم يصمته مالم يكن  
نقله من مكان الى مكان وكذا لو انتقل العبد معه مستقلا باختياره وكذا لو بعده من  
من مكان الى مكان لا على قصده لا شتيلا عليه وخوفه فخر لم يصمته قاله ابن الصلاح  
ورأيت في كلام غيره انه لو بعث عبده في شغل وضربه ظالم فابق لم يصمته كان الصرب  
ليس اشتيلا فلو هرب من الظالم ولم يفتدي بالوجار شبيده صمته واقفي اصابعهم  
الصمان فيما لو رفع سي ثوبه مالكة لينظره بخير اذنه فبسط مريده ولفظ لانه  
اذا لم يقصد الاستيلا لا يكون مثبتا بده عليه وقال غيره يصمته **مسألة**  
لو فخر في بده دابة وشخر على عمل فلفظ الدابة في يد مالكة لم يصمته المشتعير  
وعليه احده من عملها **مسألة** عصب عينا وقال المتلف قيمتها ما به وقال المالك  
درهم واقام شاهدا فله ان يحلف معه ويكفي شاهدا وامر اقلان لان التقويم  
ان كان طريقه طريق الفتوى فليس امد حل فيه او الطريق ما يوجب المال كذا  
وقبل طريقه طريق الحكم ولا ممد حل للنسابة **مسألة** شاور بقى الى شرج  
احرقها السارح مع البقر دخل في صمته فان لم يشعه ولكن استاق مع البقر  
ووقف في موضع فتركه البقر لم يصمته **مسألة** لو خرج الحمام من البرج  
والسوط

والنقط حيا لغيره وخرج النمل من الكوارة واهلكت بهيمة فلا ضمان او  
انفلتت الخول وتعرس جهها وعرس واتفقت شيئا فلا ضمان سواء كان  
للملا او انهارا ولو ابق عبيد من شبيده ووجل دار اخر بخير اذنه واقام لبيلا  
وخرج بلا اذنه ومالك الدار يعرف بشيده لم يجرى بالحال فقال بعضهم يصمته  
وهو ضعيف كما ذكره في موضع اخر ويؤيده قول المرافع البغوي في فتاويه  
لو ادع عبيد اعند سي صمته ولم يجرى المالك الا بعد اتمام فلا ضمان على  
المودع كما لو مرض ولم يجرى الشبيد ليل او بعد حتى مات وفي المذهب لو دخل  
طائر لغيره ملكه لم يلزمه حنطه ولا ايلام ما لكان خلاف لتوثيق **مسألة** لو ابق  
لو عبيد قطف به صديق المالك فاحده لبرده اليه فخر لم يصمته من رده  
اليه والرفع الى الحاكم بلا تقصير لم يصمته والاحني اذ اعروى كالصديق في  
ذلك خلاف الاحني الذي لم يعرف مالكة والقروان لعبد عرصه للضياع **مسألة**  
شهد بيمينه بانه عصب منه كذا او اتلفه ولم يبين ما فقده  
فوجهان احدهما يقبل فبواخذ المشهود عليه بالبيان كما لو اقر بمحمول **مسألة**  
الايدي المترتبة على يد الخاص ايدي ضمان واين جهل صاحبه الغضبت فيختار  
المالك في المطالبة عند التلف فطالب من شامنها لم ان علم فكف الغضبت من  
غاضب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده فان كانت القيمة في يد الاول المثل لم يطالب  
بالزيادة وتستقر عليه وكذا ان جهل مكانت يده في اصلها يد ضمان كالطارية  
والمسنزي والمتهم فان كاد يده يدا مانه كودعه ومصاربه وو كاله  
ورهن وترويح واجارة استقر عليه ضمان المنفعة والتعيب والمنافع القاتنة  
على الاول والمنافع المسقوتة على الثاني **مسألة** غضبت كحل حنطه فممه درهم  
فطحنه فصارت درهما وشيد مشاخيرة فصارت قيمته درهما وثلاثا واظله  
وجرحه درهم وثلاث فلوا دعي عليه حنطه فانكر وحلف على ذلك لم يجز في حقه  
فيدعي انه يستحق عليه قيمة خبر درهم وثلاث اصل

مالكة اصل



لانه اتلف الخبر قاله القاضي حسين في فتاويه وفيها لو عصب ما جازا الرده  
مع ان شئ نقضه اذا برز ان نقض ولو عصب مثليا كقبح فصار مقتوم كالخبر  
صحيح الاكثر فان كان المقتوم اكثر قيمه ضمنه والا فامثل وجه الرفع **مسئله**  
في فتاوي البغوي لو عصب عبد امثلت يده عنده مبدية وحل اخره مثله  
صحيحا قبل الرد وبعد الى البرء انتهى **مسئله** ركب ابيه غيره بخير اذ نه  
بحضوره فسيرها المالك فسقطت وماتت ضمنها الدايك ولو حل عليها  
متابا لحضور المالك بخير اذ نه فسيرها المالك ضمنها للمناع الدايك  
**مسئله** لو دخل حائضا فزلت رجله فوقع على طاس لعمر فكسره ضمنه  
ولو حرج الطاس بدن الرجل لم يصح صاحب الطاس هل اذا لم يضع الطاس  
على ممر الدايك فان وضعه على صرة والدراخل اعما او كان ليلا ضمن الواضع  
ما تلف من بدن الدايك ولا يصح المراحل الطاس الا ان البيت ضيقا ولم  
يكن للطاس موضع الا الممر فصر الدايك الطاس وكذا لو اذن له في دخول الدايك  
فسقط على من ماله ضمنه الداخل الا ان يكون على ممر او على حائط  
في الحمام فزلت بها رجله ضمنه ان القاها على الممر انتهى **مسئله** قال  
البغوي لو اكل طعاما في يد غيره ممن هو معروف بالصلاح وكان في الاصل  
مقتضويا والاكل جاهلا لم يواخذ في الاخرة وان كان من يده **مسئله**  
بالجرام وهو جاهل بالغصب فهو مواخذ في الاخرة واظنه لا يواخذ عليه  
مثله عصب حنطة قيمتها عسرون وطحنها حصارا قيمتها الى عشرين  
فبلغت قيمتها عسرون ثم تلفت غرمة ثمانين ولا يجبر النقص الجاصل بالطن  
برباده الخبر لان صفة الطحن غير صفة الخبر كالمعصب عبد امثله فافسدها  
فمر عليه الجزئي قاله القاضي حسين **مسئله** لو عصب ارضا فزعمها او عثر  
فيها فاجامضوا ففعله بدون المالك لزمه امر شئ النقض الغاضب ذكره  
القاضي

متعلق  
بالجرام  
فقاله

**مسئله** لو عصب ارضا ذكره القاضي ايضا ونسعه بعض المحققين وفيه  
نظر **مسئله** لو دخلت ابيه ملك الغير فزعمت المالك فمات فهو كراعي  
يضمن ما لكها ليل الا نهارا ولو قطع شجرة في ملكه فسقطت على رجل واحد  
من النظار فكسرها فان كان الواقف يعلم انها اذ اتم شئ سقطت لم تضمه  
لم يضمنه القاطع وان لم يعرف وعرفه القاطع ضمنه القاطع اذا  
لم يعلم وشوا دخل ياديه او بخير اذ نه وان علم انها تضميه لم يضمن القاطع  
نكر الاخبار واي جهلا فلا ضمان على الجاني اذ لم يفيط ويضمن مالك الدايك  
معتاده للصول على الدايك ولم يعلم صاحب الدايك للصول المقتوله فان  
تغدى ولم يكن معها فلا ضمان **مسئله** اضبط يدي الشفيعتين بيد علي  
من بيده دابة اذا غلبته الا ضمان عليه **مسئله** لو عصب ارضا ونسبها  
دارا نظران بناها من ترابها فعليه اجرة مثل الدار وان بناها من غير ترابها  
فعليه اجرة نصف الدار قاله القاضي حسين وفيما من المذهب انه لا يجر عليه في تخليطا  
مثل هذه الحالة الا اجرة العرضه لكن ذكر الاذرع والخصاي انه لا يلزمه  
الا اجر العرضه وقال شريح لو عصب دارا فانه من لزمه ضمان دار  
عامة اذا كان النقض موجودا لانه عطل الاعيان وكذا قاله الهروي  
ايضا ولم يتعرض الراجع لهذه المسئلة **مسئله** اذا استعمل عبد العبد بغير  
اذنه كان دفع اليه من اعماله فاقب في الطريق وقيل ان كان ميرايا قلا وان  
استعمله باذن مالكه فاقب في الطريق ضمنه ايضا لانه عاربه ولو استأجر عبد يارن  
سيده فلف في الطريق ضمنه الشيب الا ان يكون العبد غير بالغ عاقل  
فلا ضمان **مسئله** لو ارسل دابة مودبه في الطريق فالتفت شيئا ضمنه او  
عمر مودبه فالتفت شيئا لم يضمن ولو ادخل الدابة بستانا مشتركا فعضت  
دابة الشريك ضمن ان ادخلها بدون اذنه ولو القى احداهما فيه حشيشا مضرا

ادخل الدابة

منه امر

نويا



فأكلت دابة الأخر فتلفت صمن **مسألة** لو ربط فرسا في خان وقال الضعيف لم  
يبلغ حد من هذا السب وعلو عليها في المحلة ففعل فرسته ومات وهو حاضر ولم  
يخرج منها وأكرهها رموها فديته على عائلته لأن كل من كان مع الدابة والفتى  
صمنه وإن لم يكن مالكها ولا يحصر المصية في كونه رابعا أو سابقا أو قايما **مسألة**  
استأجر أرضا وحرثها وانقضت المدة وأجرها المالك من غيره فافقني أن الصلاح  
بأنه لم يكن زرع على هذه الحالة الفلاحه ولا أسع بها فله قيمه ولا خينه على مالك  
الأرض لأعلى المستأجر الثاني وهو ما زاد في قيمه ولا يحد الأرض بنسب الفلاحه ولا الفلاحه  
محرمة فأنها رعت وهو ملك ذلك وهذا ابنه على الأصح في أن عقد الشراء إذا كان الفسخ  
والمستري في المبيع مثل هذا الأثر فإنه يبقى للمستري فإن بدل البائع قيمته ولا  
يبع وأخصر المستري بما يقابل ذلك من الثمن **مسألة** دفع عبده إلى آخر ليعمله  
حرره صمن حرم الوعد دفع إليه دابة لرصدها فركبها الغير الرضا **مسألة** لو أخذ  
في غيره صمن حرم الوعد دفع إليه دابة لرصدها فركبها الغير الرضا **مسألة** لو أخذ  
الفرع فسقط على مال آخر فالبقي صمن **مسألة** لو استعار عبد التقيبه السطح  
فسقط من السلم ولف صمنه فإن كان باجره فلا ولو سقط على متاع لضابط  
الدار فأنلفه نعلق الضمان برفقته ولو كان السلم محتلا بحيث لا يحمل العبد والعبد  
ماهل وحب صمان العبد لا المتاع ولو استأجره الجراد أو ليعمل في بئر فسط  
من السجرة أو أثار عليه البئر لم يضمنه **مسألة** آخر إذا ألتنا معينا فادخل دابة  
فيه وبركه مفتوحا فمجت وألقت مالا للمستأجر فلا ضمان **مسألة** ربط حمارا فعض  
أحد ما الآخر فقتله فقال العبادي أن الربط هناك صمن والأفلا والأصح أن ضمان الأول  
على الثلث مطلقا وهذا **مسألة** لو كان له كلب وحمل أوهرة أو غيرها  
فغلق كل منهما بام القفلة والعراق على من يملكه **مسألة** لو كان له كلب وحمل أوهرة أو غيرها  
وقد لوح بالنعدي والأصح أنه لصمن أيتلفه وإن لم يكن معه لأن عليه حفظه لئلا يهلكها  
وقد لوح بالنعدي والأصح أنه لصمن أيتلفه وإن لم يكن معه لأن عليه حفظه لئلا يهلكها  
**مسألة** في فتاوي لو دخل جاثون جرادا وهو الحديد بالمطرقة فاحرق ثوب الدار

في طريقه واشبع في آخره وطرحه

يطرق احد

من سراره من النار شيب النظر في الضمان على الجراد سواد حمل الرجل بادره  
أو دونه **مسألة** إذا حلق المعصوب بعرة وأمكن ملكه التميز وحب فإن  
والحليط من جنسه فالذهب أنه كالتائب وكذا لو غصبها من اثنين وحلطها  
ويشغل الملك فيه إليه فله أن يعطي من غير الحلو ومنه أن حلطه بادره  
الآن يرضى المالك وحده ولا يرش له ولو أحلطها بنفسها أو بالرضى فمشتري  
واقى التواوي ومن عصب دراهم وأخذ من حرامه من كل واحد شيئا معينا  
ثم حلط الجميع ولم يتميز ثم فرق عليهم جميع المحتلط على قدر حقوقهم  
كان لكل واحد أكل ما صار إليه ولو فروا على بعضهم فقط لم يرد فروع الله أن  
يقسم ما قصه عليه وعلى الباقي بالتشبه ولو أخذ دراهم وأحب الغنم حلطه  
بماله ولم يتميز فله عزل قدر الذي لغنم ويتصرف في الباقي وقد نصوا على أنه لو  
عصب مثليا وحلطه بتمله أنه يزوج قدر حق المعصوب منه ويحل الباقي للغاضب ولو أخذ  
المكاس من لسان دراهم وحلطها بدارهم المكنى ثم رد عليه فبدراهمه لا يحل له حتى  
يقيم بينه وبين أخذ منهم بالتشبه وشيئا في تمام المسيلة في القسمة **مسألة** لو دخل شخص  
بيت شخص وعادته أن يرافيه فربط حماره في اصطبله ووضع بين يديه خبثا حله  
معه والخشيش مصر فدخلت به صاحبا الدار وأكلت منه وهلك في غير حضور ضابط الحمار  
فلا ضمان عليه لأن البقرة تناولت محتارا ولو ألقى الخشيش المالك بين يدي البقرة فأكلته ضمن  
كما لو وضع شيئا بين يدي صبيها وأكله ولو حبس الحمار ووضع بين يديه في شارع والخنزير  
لا يضر الحمار ويضر الخنزير فتأولته بقره لسان هلك فهو كالبو وضع السم في دن على الطريق فإن  
القاه في ملك غيره وأكله دابة الغير صمن إذا وضعه بخير دونه وكذا لو ألقاه في حريم ملكه  
بغير إذنه ذكر البغوي مع زيادة في المسيلة **مسألة** ركب قرسا مستركا بينه وبين واحد  
في السوق وهي حامل فأسقطت ثمرا ميتا فافق بعض الشافعية ضمان المهر وحالفه الكمال  
سلان والسو حاق البير والناس إذا ذاك ولو ألقته حيا ومات من المجرى به في قيمته حيا  
أو أثار الأمرين من قيمته ومن نقض الأمر فالولد دونه قولان في النهاية ولو حبا على حامل

سان  
الحمار

غيره احد



وماتت مع ما في بطونها في حرمان المحرم يصير المضيد الجامل واختلف  
 في كيفية لاجل المثل وهنا يعرّف قبيحها حاملا وذكر الراعي في الغصب انه لو انفضل  
 الولد من كاهن ميتا لاجنايه فظاهر النص انه مضمون ورجح النواوي انه غير  
 مضمون اذا لم يتحقق خبايته وهو الاقوى في المشرع الصغير ويجزى الرجمان  
 في حمل البهيمة المفغضوبة اذا انفضل ميتا ثم اعيد الراعي المئيلة بعد هذا  
 بثلاث ورقات وصح انه كاهن في المئيلة **مسألة** لو باع  
 شقصا والباقي وقف على مسجد او مسجد ولا شفعة فلو حكم الحاكم بغيرها او بغيره  
 الملك من الوقف لم تنقض **مسألة** اذ امانت وحلف الراعي مشتركة بينه وبين ورائه  
 في بيع بصله في دية فلا شفعة للوارث **مسألة** الشفعة على الفور فيباعد  
 على العادة اذا انقلم فان كان مرصدا لا يمكن المطالبة او عاييا من بلد المشتري  
 او خافا من عدو او من حشدها بدين وهو معسر عاقر بنية  
 الا عشارا فليوكل ان قدر والافيشهد على الطلب فان ترك على المقدر وعلمه منها  
 بطل حقه والخير للرد المصطبان عذرة في التأخير وكري حوف الطريق حتى  
 يوجر رفقته بعينه قاله الراعي قال البغوي في التعليق واذا وجد الاشهاد  
**قال الشهد** ت فلانا وفلانا وانك لا تريد بطل حقه **ولو** اسهد وركب الحضور عند  
 القاضي والمشتري مع القدر عليه او على الوكيل او ذهب الى القاضي فطلب ولم  
 يداوم عليه بطل حقه **قال الراعي** لا يشهد اذا اسار طالبا في الحال  
 كما لو ارسل وكلا ومثله الحاضر اذا خرج للطلب **ولو** كان في صلوة او حمام او  
 قضا حاجه او كان ياكل فله الانتقام **ولو** جعل هذه الامور قلة يقدرها السعي  
 قرن شغلا بشغل كما لو رجع من اكل فدخل الحمام بطل حقه الا ان يكون لحاجه  
 من رفقته واذا اخر الطلب ثم اعتذر بمرض او حبس او عيبه وانكر المشتري  
 صيد الطالب ان يعترف منه المبدعي والا صيد المشتري **مسألة** ان

الصلح

الصلح بان الشفيع اذا اطلب الشفعة واقام بينه على انه شرك كفاه واشتق الشفعة  
 بشرطها ولا يلزمه بيان مقدار شفهه ذكره في العار به مرفقا وبه **مسألة** لو اشترى  
 شقصا فاحره فالشفيع الخيار من امضا الاجارة وفسخها فان امضاه والا حره للمشتري  
 قاله الماوردي ولست في الراعي **مسألة** يسلم عروضة مشتركة فادعى احدها بصددها  
 فشهد له الشريك به ورجع فشهد له ببيع المسود عليه حصته لاخر طالشريك الشاهد  
 احده بالشفعة ثم رجع عليه رده للمشتري وادعى الاول باعترافه كذا قاله والحل وجهه وان  
 كان الشريك بغير بطلان البيع فاما حار له الاخذ افتد البرده الى مالكه **مسألة** لو  
 بينه للشفيع بان المشتري سلك الشفيع والشفيع في يد الشفيع فاقام المشتري بينة  
 الشفيع عن الشفعة والاصح في الروضة بوجه بينه المشتري لريادة علمها بالعفو وقيل  
 بوجه قول من الشفيع في يده **مسألة** لو طلت الشفعة فقال المشتري بانه فاحره فاحره  
 الشفيع باللف ثم اقام البايع بينه انه باعه بالفق واحدها من المشتري فلا يرجع على الشفيع  
 بالالف الاخرى لان المشتري قد اشترى باللف فلو اقام المشتري بينه بالشري بالفق لم يرجع  
**كتاب القراض** **مسألة** اعطاه ثوبا مثلا وقال له وقارصك على ثمنه اذا  
 قصت ثمنه فاقراض باطل والبيع صحيح وله احده المثل ان لم يعمل فان عمل فاحره مثل  
 البيع والعمل **ولو** قارضه على ان يشتري شبكه ويصطاد بها والصيد للعامل  
 وعليه احده مثل الشبكه كذا قاله بعضهم وفي الصيد نظير **ولو** قارضه على ان يشتري  
 حنطة ليعبث بها الوقت اغلا بطل فلو اشترى للعامل بالشرط وجبشها جاز  
**مسألة** قال قارضتك على الثلث فامثلا فالمشروط للعامل ابد فلو قال المالك  
 شرطه فهو نصيبه وثارعه العامل صيد والعامل يمينه **مسألة** لو حطط مال له  
 مال القراض من ضمنه ولم يعمل وصح تصرفه **فلو** حطط الف الف والنصف من ارض محتض  
 به والنصف مقسوم على المشروط **مسألة** لو اخذ مالا كثيرا لا يمكنه التصرف فيه  
 ضمن **مسألة** اني ان الصلاح مما اذ امانت عامل القراض بعد ان سلم راس المال وفي  
 رده اعيان يصلح لا يكون اعراضا مما لا العراض انه يحكم بيقام القراض اذا لم يقرر

المشتري السد

للبيع امد

قوله



بينه توجب خلاف ذلك لان الاصل بقا مال القراض وشان مال القراض التقلب فيه والحكم بعدمه  
 لعدم العيب المعهود عليها من بيعه او فوفى من اعيان راس المال تقديرا من غير زيادة لاننا  
 فمما زاد على ذلك والحالة هذه وذكر بعده انه لو ثبت عليه درهم بعضها اقراضا وبعضها في  
 ذمته ووفى في ركنه مال ولم يثبت له على مال القراض فقال اذا ثبت انه كان في ذمة  
 راس مال نفسه لم يورث ان تكون التركة منه ومحو لان يكون من مال المضاربة لكونه من جنس  
 ما اذن له في التجارة فيه ولا يثبت التركة بينهما على قدر راس المال وان لم يثبت استقلال  
 يده على غير راس مال المضاربة بعين التركة لجهة المضاربة ثم ذكر بعده انه لو مات العامل  
 ولم يوجد في ركنه ما يصلح ان يكون مال قراض فلا يضمن وان لم ياكل العامل بعض  
 راس المال لم يخرج حتى كسب مالا ولا شي له في الربح حتى يحرر راس المال لان ما احببه  
 حنا به وهو ثابت في ذمته فاذا رد الواليد ماله كله سرت ذمته انتهى وقد  
**كان المساقاة مسئلة** لو رد العامل ما عليه حتى فسدت الاشجار والا فرب ان يضمن  
 ذكره الراعي في الوديعه انه لو اودعه نجلا ولم يامر به بشيها فترك شقيها حتى تلفت في  
 صماخها وحنها واقضى النواوي انه لو سكر رعا وعطل اكثر الارض ان عليه  
 احرم من ميا عطله ووزع فيه **مسئلة** اذا كانت المساقات على العيب فليس للعامل  
 ان يشاق في غير فان فعل ومضت المدة انفسخ العقد والثمار للمالك ولا شي للا ومطلقا  
 ولا للتالي ان علم فساد العقد وان جعله فله احرم مثله وكل موضع فيه فساد المساقات  
 فالعامل حرة المثل الا اذا شرط الكل للمالك وعلم الفساد **مسئلة** اقول ان الصلاح  
 فيما لو احرر الوالي بستان اليتم ببيع قيمه الا رص والتم الذي يحدث ثم شاقاه على الشر  
 على سهم من السهم للقيم سهم والباقي للمستاجر انه حاسر اذا كان ذلك بعد  
 عينا في عقد المساقاة في العرف يشبه انضمامه الى عقد الاجارة المذكور وكونه نقضا  
 محصورا بزيادة الحرة موقفا به من حيث العادة **مسئلة** اذا استأجر  
 غير انسان على عمل فادان المجر لعينه في العمل باجره ولا حرة للاول ولا للتالي ان علم  
 الفساد فان جهل استحق على الاذن **مسئلة** اعطاه دابة ومحاو ليجعله عليها في  
 الطاحونه وحمل نفسه كبنتين فشرقت الدابة في الطريق من غير تقريط فان جعل حمل

الكلتين

٢٥٠  
 ٢٥١

انكسرت حرة لم يصرف ان كان ذلك على وجه العارية صمير صمد الدابة قاله ابن الصلاح **مسئلة**  
 اطلق الظاهر لا صمان لقول البغوي في فناء دابة لود فحما هو السهم لعل عليه الحشيش  
 نصه لصاحب الجمار ونصه الحامل فاحد الجمار غاضب ولم يرد منه في طلبة لم يضمنه  
 لانه اسعمل بصم الجمار في عمل مالكه والنصف لنفسه بالاحرة وهو نص الحشيش و  
 الذهب في الطلب لا يشترط ولو امكنه دفع الغاضب حال ما غضب فتونا صمير كما  
 اذا استأجر للخراس وانقصت المدة فطوبى من فريخ الارض فوقف عراشه حتى للموحر  
 فلهه ويضمن رثن نقصه وله ان يبقيه باجرة مثله ويكون لاجرة في مخرجه كمؤنه العجاة  
 فان حرمه من الاجرة والباقي من رثت المال **مسئلة** كان المجر اثنين ولما انقضت المدة اجر  
 احدهما حصته للمستاجر مبدية مستقبلة امتنع على الشريك الاخر القلع والتملك ولم  
 يتولاه الا التبقية باجرة مثله فقط **مسئلة** كانت ارض موقوفة وانقضت المدة فلا حرة فيه  
 الحصار بل يتعين الا بقا باجرة المثل الا ان يكون القلع وغرامه الا يشل صلي للواقف  
 من الا بقا ويغرم عاردا الارض من عنده ولا حرة للمالك بالقيمة الا اذا كان في شرط الوقف  
 جواز تحصيل ذلك لجهة الوقف قاله ابن الصلاح وذكر بعده نحو وثقه في البناء وقال  
 لا حرة لماله للواقف الا اذا كانت ارض وقفت عرصه لا فيها خرج بذلك لا يخرج  
 عن الذي وقعت عليه فيكون تغيير الوقف انتهى **مسئلة** في فناء وبغوي لو استأجر  
 رجلا ليستأجر له مرفلا بكذا فان كان استئجاره مرفلا بحتاح الى تردد وتقلب  
 يقع في مقابلته اجره استحق المشي والاقلا وقال غيره لو استأجر من خرج الى المشاطا  
 لينظلم ويجر من حال المستاجر ويشع في دفعه صحت ويقدر بالزمان كما لو استأجر  
 يوما الحاصم عرماوة **مسئلة** قال الراعي لو استأجر قناة للربا رعه ليركون احق  
 بما لها جاز او يبر الله ستقامد لداوا استأجره قرار القنات ليركون احق بها  
 حرة بعضهم والمعروف خلافه انتهى ووجه الاول انه ساعد سعة ما القنات  
 وفي الوقف من فناء وبغوي ان الصلاح **مسئلة** من الرباط حرة مع ما الناس قباع  
 الناس مياهم وفي الرباط لا يضل الى الرباط **مسئلة** بان الظاهر انه محو للباط

موجيد



الحمد لله من الماصح

احارة المهرى المالك مع ما يتعدى راس السباع به من الوقوف ولو امتكن للناس ان يمشوا على الارض يصل الى  
 الرباط وجب **مسألة** استأجر حماما بمدة يعلم انها يتعطل منها شيء لحاجتها الى المعارج او لاصلاح  
 الاله او لا تقطع الماء فان شرط احتشاش هذه التعطيل فهو حوله وان كان معلومه بالعادة  
 بطل فيها وما بعدها وجب ما وصح وما قبلها **واقفي من الصلاح** فمن استأجر طاحونا فيها  
 احجار دأب فنفقض الماء في تلك المدة وتعطل بعضها والعادة حاربه بذلك  
 والمستأجر عالم بالحال عند العقد انه استأجر الطاحونة والحجارة غير احله  
 في الحجارة فان كانت عند المستأجر ولا فسخ وكذا ان كانت الحجارة من عند المأجر  
 وهي حله في الحجارة لكن ما اورد العقد عليها بطريق الاصاله بل اورد العقد على الطاحونة  
 وذكر الحجارة ذكر الوصف الطاحونة فلا يثبت الفسخ بالنقص والتعطل المتعاديين وان  
 عقد على الحجارة بالاصاله كقوله استأجر منى الحجارة للطحن سنة ثبت الفسخ بالنقص  
 والتعطل المتعاديين **مسألة** استأجر دابة لينقل عليها امتعه من مكان الى مكان  
 فان ذكر قدر المحمول كل مرة وينبغي ان يكفي العلم بقدر المنقول حمله من حمل عليها كل  
 مرة ما تنطبقه **مسألة** لو كان له دابة في سنة غيره فاستأجره به اجاره عين صحت  
 او في الزمة فلا يحمل لا يكون راس مال السلم واذا وقعت الاجارة في الزمة اشترط بيان  
 محل الحمل فيقول الرمي ذلك متك خياطة هذا الثوب مثلا ولا يكفي الرمي ذلك  
 الخياطة كذا وكذا يوم ما واذا استأجر عينه فان شاق الحظ لم يشترط بيان  
 الثوب **مسألة** استأجر دابة لركوب وحمل فلا يخرج الامع رفق ولا يتعرض  
 لهم في العادة سواء كان الخوف موجودا عند الخروج ام لا فاذا خرج كذلك وعرض  
 لهم القطار واحد وهالم يضر ولو اراد ان يخرج بلا رفق ولا منع للمالك لكان  
 احذر الدابة منه في طريقه صمنها الا اذا خرج بان المالك ولو التزم في سنة  
 حمل متاع الى بلد وبسببه فلا يخرج الا كما تقدم وان سرو المتاع في الطريق وقضى  
 حظه صمنه والا فلا ولو استأجر للذهاب والاياب فجد الخوف عند

الرجوع

من الاجابة بطلان الحجة ان كانت صيغة التعظيم محصورة

الرجوع لم يرجع حتى يحل الحوف ولا يحسب ملك من المبدية ولو رجع وسقط المداية من ذلك الحوف لكن اصالحها فيه اخرى بغير تقريب لان من تعديا يصير مطلعا بتلك الجهة وبغيرها ولو كان الطريق محوفا عند الذهاب وعلم الموجر فلاذن له في السفر جاره الرجوع مع بقا الحوف ولا ضمان وان جهل الحال فوجهان **مسألة** استاجر دابة لحمل متاع الي بلد وسلم الحمل للموجر ففي ثلث الطريق حدث الخوف فلا يجوز له المضي بل يصعد عند امين فان وجده ولم يضعه عنده بل رده الي البلد الذي نقله منه صميه ولا امر له وان لم يجد امنيا و رده الي المنقول منه فله مسط ما عمل من المسمى **مسألة** استأجر مكانا من ابرأ الموجر المستأجر من الاخرة لم يقايل ايا علس له طلب الاخرة **مسألة** في قتايي بن الصلاح انه لا يجوز الاقاله في عصر المعهود عليه فذكر في الاجازة اسرى عبدا فاستخدمه ثم اقام العبد بينه ثم اقام العبد سنة ان البايع اعتقه وحكم لها القاضي رجع على المشتري بالحره مثله ان جهل العتق وكذا ان علم واكرهه المشتري على العمل والا فلا ولا يرجع بما انفق على العبد **مسألة** لا يجوز لباقر الارض المسغوله ولو استأجر وبنى او غرس وانقصت المدة فاجر المالك لغيره المستأجر لم ينزع ولو كان لباني او الغارس غاصبا والغرض والمستأجر انه رأى الارض قبل شغلها ولكن قلعه في مدة فريه جهل المنع بناوه وغراسه من الاجاره امر لا لانه غير محترم بحمل والاول والثاني **مسألة** فيمن اجار أرضا وكان المالك قد بنى في بعضها جدارا ان امكن نقل الجدران في زمن قريب ليس له مثلها احره صفت الاجاره في الارض وفي موضع الجدران اذا كان راه قبل وان لم يكن نقله في زمن قريب وامكن نشر الجدران او شري موضعها فقبل امكن الاستغناء عنها عقب عقد الاجاره فبعض الاجاره وان لم يمكن بطلت في مواضع اساس الجدران والباقي على تفرق الصفة مثله لو قام الحماي واستحلف من يحفظ لم يصح للعاده **مسألة** دفع الواخر ليحفظها مع الدواب وله شرك في الحفظ فغصبت الدابة من شركه او سرقتم لصين ان كان الشريك امينا **مسألة** استأجر دابة الي بلد يدها وايابا معرحت هناك فتركها عند الحاكم او امين وفسخ ومضت المدة لم يحل ان يصيب الاجره واذا دخل الحمام ولم يستحفظ الحماي واستحفظه ولم يقبل لم يلزمه الحفظ فان ضاعت

2000

1891

وہی کہتے ہیں کہ وہاں سے  
الینا ہے



الشيء فلا شيء عليه فان من الاستحفاظ ما حرمه المثل فاحير وبغيره حرمه هو **مسألة** استباحة  
ليعمله شهرا فعمل بعضه ولم يمكنه الباقي ليرد او مطر حتى تم الشهر وحب كل الاجرة كان  
لاجل في نفس الاجير ولو اساح حوائجنا فحرب المحلة حوله فتستقر الاجرة بخلاف ما لو استأجر  
جما ما حربت المحلة حوله فان له الفسخ بذلك **مسألة** استأجر دابة لركوب الى موضع معين  
فله ان يركبها الى موضع اخر اذا استوفت الطريقان سهوله ووعرا فان كانت لطريقا  
حالف اليها اصعب وحرام حرم المثل المسمى وتدخل الدابة في ضمانه بذلك حتى لو ماتت في يده فلا شئ  
صحتها وان كانت الطريق مثل الاول الا انها أطول وحال مسعى والرايد اجرة مثله ولو تلفت من ذلك  
وجب من الضمان بنسبة الرايد الى قدر الطريق قاله ابن الصلاح **مسألة** لو استأجر دابة ليدخل به الى بلد  
بشئ له ثوبا فذهبه لم يجد له اجرة المثل للذهاب فقط ولو استأجر من سدرى له عسرا فخرج  
كرباسا فاشترى ريدا وانقص فلا اجرة له **مسألة** استأجر حريشيا وحمل احزته ثوبا فراه  
استأجره لبلان البقم الذي تحت حجر حرم الاجرة في ما له لان التحميل الاجور من مال البقم **مسألة**  
استأجر اجرا لعمل فعيب عيبا لا يحل بالعمل كالبرص فان كان العمل مما لا يعاف النقش منه ككاري  
فلا خيار وان كان كالجدة فخير **مسألة** اذا شرط الواقف ان لا يجرى الوقف اكثر من سنة فاجره  
الناظر بلاث سنين في ثلاثة عقود لم يجره لان المدة المتواصلة في العقود كما كبد الواحد  
في عقد **مسألة** استأجر ارضا للزراعة فحرقها من الماء فاعطى الما وليس الرجوع بسبب ذلك  
فعلية اجرة الحرق والزرع واستعمال الارض بنبات الزرع ولا يلزمه اجرة مدة بعد استعماله  
وانقاعه بالارض وهذا اذا لم يفسخ وله الفسخ بنسب انقطاع الما قاله ابن الصلاح وذكر ابن  
الصلاح المسئلة المذكورة ايضا **وقال** اذا استأجر ارضا فحرقها من الماء ونقصت المنفعة  
فله الفسخ فان ضيق عليه الاجرة التي من البقم والاعطى له سقط عنه منها ما حصل القات  
من المنفعة وكلامه ظاهر في انه اذا لم يفسخ لم يلزمه الاجرة وبحيث قدر النقص و  
صرح بهذا فقال لو استأجر ارضا للزراعة السنوية والصبي مده معلومة وقل  
ما وها وارض المستأجر صرنا بيننا فله الخيار فان لم يفسخ ولا طهر انة لحظ من الاجرة بقدر ما  
نقص من المنفعة فصور على ما فات وعلى ما بقي انتهى لكن الراجح خلافه وهو لو روى الاجرة  
المستأجر اذا لم يفسخ **مسألة** استأجر حمارا مسرطا ان يحسب امام البيطالة على المالك وبعضها  
فسد الاجارة **مسألة** دفع عركا لم يسجد بشرط ان يعمل العبرة حتى يفرج عنه

وعمل

وعمل العبرة وامته الزمان فسر والعزل ولو بعد شبعه فلا ضمان لان الاجرة لا تحبس الا  
يضمن **مسألة** قال الخط هذا الثوب باجرة فقال لا اريد اجره وحاطه فلا اجر له **مسألة**  
اجره حمارا وسرط دحول نفسه فان عينه كقوله كل يوم او كل شهر مثلا جاز وان  
شرطه محمول لا يجر **مسألة** اجرة فزنا ثم كتب في طهر الاجارة مثلا ان الجبار الزمان تجز  
له في كل يوم شبعه ارفعته التراما صححا شرعا بطريق صحيح لم يلزمه ذلك اذ لا طريق  
الى الترام ذلك من غير تعيين القدر والمدة وكذا لو عيننا ايضا **مسألة** استأجره ليرعى دابة  
في كل صباح شهرا فله ان يرفع الداب غير معه فله اذ لم يرفع خلل في وجوب الاستأجر  
بذلك **مسألة** استأجر دارا شهرا فمشلها وميت في يده شهرين فعليه اجرة المثل للزيادة  
على الشهر بخلاف ما لو استأجر دارا شهرا فميت في يده شهرين لم يلزمه اجرة المثل لما راج  
على الشهر **مسألة** اذا انقصت اجرة حارة بسبب وعلم المالك بالفسخ فلا يلزم المستأجر اجر  
المنافع بعد الفسخ ولا فيجب ان لم يعلمه فان لم يعلمه **مسألة** استأجر دابة  
الى موضع ذهابا فقط وشرط ان يرد ها الى الموضع الذي خرج منه فشد العقد  
فلو ذهب لا شرط فله الرد ولا يركبها فان فعل ضمن لا اذا كانت حرة **مسألة**  
استأجر حمارا خرج طهره بحمل او ركوب وسرى التلف لم يصمه فان بعدى في  
الحمل والركوب وبعدى الى نفسه نفسه صممه كله ان افسد بها ايدي سوامات قبل  
الزبد او بعدة **مسألة** استأجر بعية لركبها اليوم ورجع في غدا فاقامها في العبد  
ورجع في الثالث فهي لمانه في اليومين مضمونه في الثالث فلو ان تلفت حتما في الثالث  
صممه والا فلا **مسألة** استأجر عبد العمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب من بلد  
العقد الى اخر فابقض منه مع الاجرة **مسألة** استأجر دابة لركبها شهرا جان  
بشرط ان يترك الناجية التي يركبها لها وموضع التسليم لانه قد تركت شهرها الى بلد  
فكون تسليمها منه وقد تركت الى بلد ذهابا وايضا في شهر فكون التسليم في بلد الراكب  
فذلك شرط موضع التسليم **مسألة** الرعي يصع رويه الارض فلا يبيع اجارة المرو





ولا سمعها الا اذا قدمت رويد معتبره **مسألة** والا حركت سحر او ما زاد بحسابه  
 بطل العقد خلا وحرك هذا الشهر بدهم وما زاد فمشتابه فانه يصح **مسألة** لو  
 اشتاد حردا را مشيحه بامتنعه مكن بعلها في رمن لا حركه صحت اسما حردا رسلوا حردا  
 جاز **مسألة** كل ما لا ينضب بالاحمل تحت يده بالرومان كالنخضض والنظير وسقي  
 الارض ورعي وب وادارة دو كلاب ورصاع وسرط ان يتعقب لرمم للعقد  
 فلو تراحي عنه لم يصح وما سدر بالاحمل وجن قدره كيا طه هذا الثوب وما تنبه  
 بالعمل والزمان كالحياطة والبنا وحرانه الارض وديانته الررع واستحار دابة  
 لرد وعلوها قدر باحدهما فقط فان قدر برمان قال استاخرتك لستني ليو ما من الا  
 وسرط في الدباس بيان وبيان عر دها وحوار ان يشتاد حردا به ليردد  
 عليها بوما مثلا ويشترط في الحياطة بيان الثوب اذا اسما حردا لحياطه ثوب وما  
 يراد منه وطوله وعرضه ووجع الحياطة الا ان اعتاد هناك نوع فيحمل عليه **مسألة**  
 استاخر ارض قرية وقال في كتاب الاجارة وفي هذه الضيعة عيون ما يقع برسم ما يركه  
 الماس ارضها لم يعلم مقدار ما يركه الماس ارضها ولا يضر الحمل بذلك وتلك اذا كان ما داحلا  
 في الاجارة روية العيون وما يمنع منها ويظهر الخارجها **مسألة** اذا التري الى بلد  
 والواحد قبل العقد **مسألة** استاخر شيئا ودفع احرنه الى المجر واولاه كالحق  
 له عند المجر افرارنا فيا اكل حردا على الاطلا ويم بان فساد الاجارة فله الرجوع بالاجارة  
 لانه انما اقر على الطاهر من صحت الاجارة **مسألة** اذا استاخر با حردا معينه لم يفسد  
 عن الاجارة فان كان الاجارة محل حرك كل شهر مثلا فليس للمالك المفسد بالفساد ان الفسخ  
 اما يجوز عند بقا العهد عليه مع جلول الماء وفسل مصي الشجر لا مال له وبعد  
 مضيه بلفظ المنفعة وقد ذكرت ذلك في الفلوس فيما اظنه **مسألة** وقع على مدرسة  
 فاحر الناظر مكانا موقوفا عليها من المدرس فقال البرهان المراقب ان كان المدرس حرد  
 معين كالتث مثلا صحت الاجارة والا فلا وهو شبه ما اقرى به الشيخ تاج الدين  
 كان

كان الوقف على معين وعليه ناظر وفي كتاب لو فدان لهم الانتفاع بالمكان كيف شاول  
 فاحر الناظر من المسحقين فانه لا يضر لانهم ملكوا المنفعة ولا يصح اجارة منفعة  
 هي ملكه كما لا يشتاجر ماله في الحارة بعقود السبع بين هذا وبين المسئلة فله بان  
 الوقف هناك على الحقة ولا حق للمدرس فيه واما حقه فيما يتحصل اذا تسلمه انتهى وفيه  
 نظير بل حقت ثابت نور عنه اذا مات قبل قبضه **باب الحالة القلعة** ان العمل اذا كان  
 مجهولا لا يمكن الاجارة عليه فطريقة الحالة واذا كان معلوما ولم يقصد لروم  
 العقد عدل الى الحالة ايضا **مسألة** اقرى النوازي بانه لو كان في حردا لمطان او متعذر  
 ظما قبل ما لا ملن سلكم فيه ويسعى في خلاصه جاز وهي حاله مباحة **باب احيا**  
**الواجب** **مسألة** اذا اعطى السلطان شقة من الخريجه حل له اكله بشرط كونه مضمونا  
 على الشرع وكون الخريجه من اهل الفري وسناني هذه المسئلة وما يتجلى بها في الجبهة  
 ان شأ الله تعالى **مسألة** اذا كان ظاهر البلد عيون جارية وعليها شائنين وفي  
 البلد بار يشرب منها الناس ففتق بعض ملاك العيون فتقاتلت الارض فقل ما  
 العيون والابا ر الى العين المحصنة به ونشف لباقي فحلبه ازاله الما هو بار الاله  
 المانع فان يفسد السحر بذلك صمنه قاله ابن الصلاح ولو حردا في ارم يفي احدث ما يبر  
 جاره او تندي حردا فانهدم لم يضمن الا ان خالف المعادة في سعة البير او في  
 فزها من الجدار او كانت الارض حردا من نهار ادا لم تطوي فان لم يطها فانه  
 يضمن قاله الراعي ولو حردا في الموات فحردا في القير به فنقض ما يبر الاول منع  
 الثاني منه والفرق ظاهر **مسألة** يجوز ان يحد دارة المحفوفة بمساكن حماما  
 واضطربلا وحافوته في البرار من حردا ووقفا حردا حيث لا يعتاد اذا احتاج  
 ولحم الجدار حيث يليق بما يقضيه فان فعل ما الغالب فيه ظهور الخط في حيطا  
 الحار والاصح المنع كالبرق الغيوفي في ارض حيث يترج منه الجيطان وحسد الما في



في ملكه بحيث ينسب منه النسل الى الجواز ولو جفرت خيب جدار الجار يربوا بهم  
منه الاضرب به او طرح في اصل حايطه الشر حين منع منه **مسألة** لا يجوز لاحد  
ان يبيئ سكران في النهر العام الكبير الذي ليس بملك لان طريق الماء العام كطريق الشوارع  
العام ولو اراد ان يصح صخر في طريق واسع مع منه **مسألة** قتله مشتركة  
بين جماعة امتنع بعضهم من عمارتها وعمرها الباقيون وانزادوا الما بسبب عمارتهم فلا  
يحتضون بها زلزال من الما بسبب المعانة لانهم تبرعوا بالعمارة **مسألة** لو اعطى ملك  
القناة ان كل واحد ينتفع بها يوما وليلة ابد اقباع حل يوما وليلة ولم يمس اي يوم  
ذلك لم يصح لان اعتبار باجرة القناة لا بالايام والليالي والله العاصم بين وما افهم  
كله من الجوار عند تحيين اليوم واللييلة غير معول به **مسألة** في فتاوى لوشن  
نهر ابي واد في شارع خارجي واراد ان يشتق ستافيه من هذا النهر في ملكه ليس  
لجوار النهر منعه لانه تصرف في الشارع وكذا لو اراد ان يعرض على اقامته فانه ليس  
منعه الا ان يصير الماء ملو اذ الحافر ان يظلم النهر فقال حل ان اريد ان احفر  
هنا ولا تظلمه ولا يظلمه اذ الم يكن الحافر عرض في الظلم انتهى **مسألة** الاصح انه لا يجوز عرض  
الاشجار في الطريق النافذ ولا بنا المصطبة وان لم يكن **مسألة** في فتاوى لوشن  
قال ابن الصلاح شرط الواقف ان يجعله اذا كان صرحا وكذا العادة المقارنة  
للموقف ولو وشيا على جماعة مثلا وقال ليعملوا كذا كذا فيقول ان يكون شرطه وان  
يكون وصيه وحيث تردد ما لا يمنع ترك ذلك اسحفا فالمستحق **مسألة** لو وقف  
على مسجد يبيئ لم يصح ومثله لو وقف على اولاده الفقراء ولا فقير فيهم وكذا لو وقف على اولاده  
وليس له ولد في الحال لم يصح ومثله لو وقف شيئا على ان يطعم المساكين فوقفه على  
اسرقه فانه لا يصح فان قال على اسرقه ابوه وابوه ميت ولو وقف على ولد  
وله حمل لا يصح لان الحمل لا يسمى ولدا والقاسر اسحفا والاخ فاذا ولد الولد  
فيبغي ان يستحق الولد وينقطع اسحفا والاخ قاله الشبكي في فتاويه وفيه  
نظر

الوقف

بربعة

فطر والمساكين الى الدهر انه وقف اربع حتى ينفضل الولد فان وفق على مسجد وكل  
مسجد يبيئ في تلك الحالة صح على ما يبيئ بعده **مسألة** وقف سنانا على شخص ثم  
اخر فمات الاول بعد حروح التمره في الاول وان كانت ثمرة من النخل وكذا ان كانت  
ثمرة من النخل وان كانت فان مات قبل الثاني فماتت احدى الما للبطل الثاني والثاني  
الما للميت وكذا لو ترك شاة ارجار به حامل فماتت بعد موته فعليه الوجهان  
بناء على ان الحمل هل له قسط ام لا اما لو مات بعد راعه الارض والرجع لصاحب البذر  
فان كان البذر من البطل الاول فهو لورثه الميت وتجب للبطل الثاني اجرة بقاياه في الارض  
وان كان البذر من العامل وجوزاه ومات البطل الاول قبل ان يسئل فينتجه ان يقال بوجوب  
الحاصل من الغلة على الميراث لانه لا يصرح على صحة المعاملة **مسألة** ادعى اراحي يدعيه وانها  
وفق عليه فانكر ذوا البذر فاقام بينه وقضى له بالدار فادعى اخر على مبيع الوقف بالدار يعني  
هذه الدار بكذا قبل ان يدعى فيفتنها وشلتها الى قال البغوي ولا سطل الوقف بل عليه  
التمن ولم يظهر لي **مسألة** قال ابن الصلاح اذا وقف على الفها والمتفقها فماتت  
المستحق اذا كان يتفق بها بقوله الميراث فيهم وعلق بذهنه ولا يستحق الميراث كذا  
انه ليس من الفها والمتفقها والوقف عليهم **مسألة** لو شرط الواقف ان لا يورث الوقف  
التم من سنه مثلا فاجر سنتين في عقد فلا نقل فيها والمتجه الفخرج على بغير الوصفقة  
**مسألة** في فتاوى لوشن ان شرط الواقف ان لا يورث الوقف بالاشتقاق وهو المنقول في  
المذهب فقد صرح به ابن سراقه في كتاب اذكار الشاهد وقال ابن الصلاح نفقه الطاهر  
تبوتها من اذ اسبغها مع اصل الوقف استقلالاً وارتضاه الشيخ بوهان ليرث الوكاح  
**مسألة** في فتاوى البغوي وقف على بنته عايشة وفاطمة على اولادها وانسألهما بطن  
بعد بطن فماتت منهم واعقب فنصيبه لعقبه ولا فليس في حقه فاحصر الوقف في  
من النسل وله اولاد عايشة وغايله ومحمد علي فماتت عايشة في جوده ابوها وحلفت ولين  
سموات ابوها عن عقبه اولاده المذكورين ثم مات اولاد الباقيون عن اولاده فماتت  
نصيبهم ولا ولاهم مطلقا ميراثا لهم اولاد عايشة التي ماتت في جوده ابوها فقلا لا ميراث لهم

في

تم



اولاد عايشه وان كانوا كلهم في درجة واحدة انتهى **لو باع دارا ثم قاعته بئنه حسبه**  
 انما وقف عليه ثم على اولاده ثم على الفقرا ثم على المشتري ويستأجر المشتري في  
 البرطوي **وقف على اولاد الفقرا ومهم فقير وعني اخذ الفقير ولو اوقف بعد ذلك اخذ**  
 من الغني اخذ **وقف على شيئا من المأظرة من جهة الوقف هل يشترط فيه العبد له**  
 الباطنه كالناظر من جهة القاضي ويكفي العبد المرحوم كنصف الاب في مال ولده محتمل والظاهر  
 الثاني واد احكم الحاكم له بالنظر هل يتوقف على عيادته الباطنه او يكفي عيادته الظاهر  
 محتمل ونجحه ان يكون كلاب اذا باع شيئا واراد اثباته عند الحاكم فلا نقل في المصلحة  
**اقتى الغراحي بانه لو شهد عليه بانه وقف جميع املاكه ولو نصفها ولا جبرودها**  
 انما نصير وقفا ولا يصح حمل الشهود بالحدود ووقوفه الشاشي وانما حمل لفظ الاملاك على  
 العقار لانه المتبادر الى الذهن **ذكر الراعي في الوصيه انه سبوط في الاملاك**  
 تقدم الزوج واقفا ابن الصلاح بدحول البكر في الارض اذا فارقت زوجها وانه لو وقف على  
 الارض من اولاد الحسن والحسين يشترط ان لا يكون عينه لغيره لفظ الوقف العام  
**لو وقف امراة مثلا وقفا بعد عيضا على من يفر على قبرها بعد موتها ماتت ولم يعلم**  
 قبرها فلا يصح الوقف **قال ابن الصلاح وقف على ولده واولاده على من الرضا له على**  
 قمار واحد عن ولد ثم مات الولد عن ثلاثة اولاد فمات احدهم عن اثنين فلا يجزئ بنصيب  
 الميت احوته دون اولاده لان قول الواقف على من الرضا لله تعالى لا يقتضي تقديم اقرب  
 فالاقرب ولو حكم بذلك حاكم وليس من اجل الاحتجاج **المطلوب والمفيد جاز له الرجوع**  
 عنه ونقصه والحكم بالتمسك لان مثل هذا ليس من الامور الظاهرة الى جوارح الناس من  
 اهل الاجتهاد والحكم فيه **قال ابن الصلاح ولو وقف على بنته ثم على من بعد على الفريضة**  
 الشرعية فماتت البنت عن بنتين فاقضى **الحاج الدين والكمال** ان لا يجمع بين  
 وعطاء من اقبى بان لها الثلثين محمد قول الواقف على الفريضة الشرعية واقضى الشكلى  
 فمن وقف على اولاده ثم على نسلمهم وعقبهم على ان يضرهم هذا الوقف على ما  
 تقتضيه الفريضة الشرعية في الموارث ولو كان الموقوف مورثا فمات امرأته

الموقوف

الموقوف عليهم ونقلت بنتا وابنتها للميت نصف لان فرضها في الميراث النصف الباقي  
 للابن عملا بقول الواقف على نسله وعقبه فيقدر الابن الميراث كانه ابن الميت فيسلفه عنها  
 فكانه وقفان **لو كان في ارض الوقف حشيش جوز وسبع بعد ملكه في الارض سنتين قسم**  
 ثمنه على الشئبين الذي كان في الارض **لو اعار الفقير ثوبا لا يجوز ان**  
 يكتب عليه غيبة ثوبا للثلاثين يوما وكذا اذا عاب ثوبا للميسر لا يجوز ان يكتب الجمعة ويوم السبت  
 واذا اشترط على الفقير الشئ في الميراث فمات الفقير ليلتين وثلاث وجميع ما احتاج اليه  
 في الميراث لم يرد ذلك في الملازمة المشروطة ولو جسر الفقير او المدرس مدة ولم يظهر له شئ  
 يقتضي حسبه فاقضى جميع من الشافعية من معاصري النواوي وبعض الحنابلة ما سحقا فاقه الحامله  
 لمدة جسده وقياس المرض وخوة كذلك وهذا حيث لا شرط فيه للواقف **لو قال وقفت**  
**على عماره المسعود ولم يعين مسجدا بطل او وقفت داري على كل من اراد من المسلمين ان يسكنها ضخم**  
**دفع مالا الى قيم مسجدا ليصرفه في عمارته فله ان يسترده** **وقف على بيتي**  
**دخل القضا ولو وقف على بيتي لم يدخل بيانه** **قال الشكلى لو وقف على ولد فادامت فعلى اولاده**  
 اخيه ان كان لاحيه اولاد فان لم يكن له اولاد فعلى اولاد اولاده فمات ولده ولا ولد لاحيه  
 ثم ولد فبيع ان يستحق واطال في تقريره في قناويه **لو وقف قرية على قوم جاز ان يجر**  
 مها ساقية ومقبرة ومسجدا ولا يجوز ان يبي في الارض الموقوفة ولا يتخذ فيها دارا اذا جعل  
 الواقف للناظر فعلا ما يراه مصلحه **لو رخص الورثة بوقفه بعض التركة والتركه الباقي**  
 قبل قوله في نصيبه فلو قسمت التركة فوقع في نصيبه عبيد مثلا فاقرا ان الالب ووقفه واقفه  
 او اعفقه متلائق ولا يرجع على بقية الورثة بدله الا ان يقيم بينه او يصدق **لو وقف شيئا على**  
 مسجد ثم وقف شيئا اخر بعد الاول على ان ينقض الاول كالأول والثاني وقف **لو وقف**  
**قال الشكلى في قناويه لا اعتبار بالاقرا في المحالف لشرط الواقف لان شرط الاقرا ان لا يكره الشرع**  
 فلو كان له احتمال الوجه ما واحدا المقر ولا يملك حكمه في جوعه بل يحمل فيه شرط الواقف ذكره  
 في فتاويه انتهى وافي المساح من الغاقران من اقرا باب الوقف بان غيره يستحق منافع  
 الوقف وبعضه دونه ومنهم من يقي باعمال اقرا في حو نفسه مدة حياته **لو قال**  
**لو قال الناظر انقضت كذا قال الراعي في الظاهر قبوله عند الاحتمال انتهى فان لم يحلف**

لو وقف على بيتي لم يدخل بيانه



والا فلا وقال سرح لو ادعى الوصي انه انفذ الوصية كما امر وكان محتملا له وهو اهل واجبي  
متولي الوقف صرف الغلة في مصارفها السريعة فانه يقبل الا ان يكون لقوم باعيا لهم فادعوا  
انهم لم يقصوا والعول قولهم بمقتضى وان كان القوم معينين فله المطالبة بالحساب  
وان لم يكونوا معينين فهل الحاكم مطالب به الناظر بالحساب وحيث انتهى واقفي ابر الصلاح  
بانه لا يلزم الوصي احسان القول بولاه وعلى من يدعي جلاؤ قوله البينة ومثله قول الهوي  
في الاشراف بان انما القاصي لا يطالبون بحساب **والسرح** لو اقر من ماله ملك  
لا مزارع له فيه بان فلانا وقفه عليه وعلى الفقهاء لا يثبت الوقف كانه اعترف بالملك  
لغيره وادعى انتقاله عنه بطريق الوقف فهو كما لو قال ذوالبند اشتريت هذا من فلان  
يثبت الملك وان كانت له البند له **قال ابن الصلاح** ولو قال هذا وقف على ولدي لم يعين  
واقفا فينبغي نبوت الوقف انتهى وجزم الفقهاء بخلافه **والاصح** **قال ابن الصلاح** لو اقر  
الدار ان فلانية وقف صحح لا ريب على ولدي فلان ولم يذكر من وقفه ثمرات واقام  
بقية ورثته بينة اقرار ابنه المبدع للوقف بانه تلقا الوقف من ابيه في مرض موته  
وان الموقوف لم يزل ملكا لابيه الحان وقعه عليه في مرض موته في يارح متقدم على  
تاريخ اقرار ابيه فعمل ما اطلقه الاب على هذا المقيد واحتمال كونه غيره لا يفتح لان  
الاصل عدم غير ولا يصح من هذا قوله صحح كلامه لانه حين قال هذا لم يعلم انه في مرض  
موته واطلوه في ذلك نظر الى الظاهر قاله ابن الصلاح **قال** ولو كانت مريده موصوفة  
على جماعة فاقرا الناظر ان مكانا منها موقوف على مسجد ثم رجع وقسم مع ذلك  
المكان على الموقوف عليهم ولا يقبل اقرار الناظر عليهم بخير بینه وعمل في نصيبه  
فقط ولا يغرر المسجد الا بقدر نصيبه فقط وليس هذا كمن قال هذه الدار لزيد  
ثم قال انها لعمرو ولا نه هناك حال اقراره الاول بين عمرو وبنها وهذا الجمل  
ليست من جهته بل هو لو قال الدار التي في يد زيد لعمرو فانه لا يغرر كانه لان البند  
في الحصة المستحقين والناظر نأيت **قال الرازي** ليس للناظر ان يقتصر  
لعمارة الوقف دون اذن الامام نعمي والقاضي واقفي ابر الصلاح بانه يجوز له  
ان يستقرص ثمره في من ربح الوقف لان الضرر ولا يه قبل منه هذا انتهى واد

في اقراره

اذن له في الاستقراض قبل قوله في الاستدانة مادام ناظرا فاذا انزل لم يقبل  
مستيله اذ اوقف على ايتام فلا بد من قهرهم فلا الفقهاء في شرح القروع والا ان يقول  
على ايتام بني فلان فياحدون مع العني **والاصح** **قال** لو مات فادعى ابنه ان  
اباه وقفها عليه وعلى ولادة واقام ربه بطل البيع ولو اقام المشتري ان الابن  
اقر ان اباه كان ما كالمالدار حين ايعها وهناك ولا شغب وبطلت في نصيبه  
دون نصيب ولادة وليس له ان يدعي ولادة ولا يقم بینه لهم كانه خرج عنه كونه  
قيما لهم في هذه الدار باقراره فينصب الحاكم قضاة لهم ان كانوا اطفالا لا يدعي لهم على  
المستري ويقم البينة ثانيا على نصيبهم اوله ابن ينصب بن البايع لان البينة  
الما بطلت في حوائجهم دونهم **قال القاضي** **قال** المعري فلان الابن المبدع  
لوقف ادعى اني كنت اجاهلا بالوقف ثم اقر ان قال العبادي سمعت دعواه بخلف  
انتهى وهذا هو الضعيف كما شجى في الجعاري في ابلغ من هذه المستيلة لا بد ان  
يظهر قربه بدل على صدقة كما لو كان طفلا وقت الوقف وكان غائبا وخوذلك  
**قال القاضي** ولو ادعى بامر القاضي جانونا في يد احر موقوف على الفقراء فقال المبدع عليه  
ليس له في يد بدي بل هو لا يفي وفي يد فله ان يدعي عليه القيمة وبأخذها القاضي  
بعد الثبوت ولا يفرقها على الفقراء بل يتجر فيها فمأزج صرفه الى الفقراء واد الترع  
الحانوت رد القيمة لانه اخذها الجملولة انتهى وهو بناء على ان الحصوم لا  
تنصرف عنه بقوله هو لا يفي **قال** وقع سوال عن من وقف وقفا وقال يصرف منه  
لقاري معناه كل سحر اثناعشر درهما وكل من خمسة عشر الفقراء في كل شهر  
درهما وفي كل يوم نصف رجل جبراه هو صرف الخبر لقاري بالمعتاد فاقى  
جماعة من الشافعية وغيرهم باختصاص الخبر بالخمسة عشر وطهر في خلافهم لان  
المذهب عود ما يعقب الحمل الى الجميع ثم قال رايت الامام قال في البرهان  
المذهب **قال** عود الاستثنائي المذهب الحمل الى الجميع ثم رده وقال الذي  
اختاره ان احسنت المعاني وتباينت جماعاتها واربط كل معنى بحمله ثم  
استعقب الحملة الاخيرة مسبوقة احص بالاخيرة كقوله الكر موا من يزور

دعواه

في اقراره





وحسنت على قاري داري هذه وبعث عقاري الذي تعرفونه من فلان واذا  
 مت فاعتوا عبيدي والافاشي منهم فيتعبدونك والاشتناء الى الحبش  
 او الى اكرام فلو قال احسنت على قاري ضيعتي ووفقت على فلان داري  
 وسبكت على مولى عثمان الا ان يفشق منهم فاسق فلا يظهرها اختصاصه بالكل  
 بالخير ولا عوده الى الكل بل يوقف الى البيان والمراجعة كان شياق الحمل  
 في الخطام كلها واحد ولكن الحمل منفصل في المبدأ فان قيل وما تقتون في  
 ذلك قلنا من يعتقد طهرها كانت استثنائية المقدمه فلا يكدح في قوله واما ما افعله  
 نوقف فان وجدت قرينة حاكمه اتبعها فان لم احدها لم احكم بالاستحقاق  
 في الحال الماضية في محل الاستثنا لان لم يحققه والاصل عدم الاستحقاق  
 فثبت ان المذهب ما قلناه **باب الهبة** **مسألة** لو عرض غراشا وقال عند الغراش  
 عرسه لاني فليس باقرار خلاصا لوقا العبي في يده اشترى بها لاني فلان او  
 لفلان الا حبي فانه اقرار خلوصا لاجلته لاني وهو هبة صارت له ان القينا  
 ما حد الشقق والاصح خلافه **مسألة** لو وهبه شيئا بشرط ان يشترى به جمل  
 مثلا ويأكله لم يصح وكل شرط افسد البيع افسد الهبة والوقف فلو قال له خذ  
 هذه الدراهم واشتر بها حبرا لم كله فهو وكيل **مسألة** ملك امرأة شيئا من  
 ملكها انتها الصغير وافت انها ملكها ذلك باذن ابيها صح فتواحد اقرارها  
**مسألة** لو اسرى لاسه الصغير شيئا من في الزمة ثم اذاه من ماله ثم وجد البيع  
 عيبا فرده اشترى الثمن ولا يرجع فيه لخلاف ما لو خرج المبيع مستحقا فانه يعود  
 الثمن الى الاب كما ذكره الرافعي في الصدوق **مسألة** افتى الغرالي فيما لو كان في بعض  
 الورثة عينا تقال الباقر في ميراث وقال في اليد وهبها مني ابي قل موت  
 واقبضتها وسهت له يمينه بان الاب رجح فيما وهبه لابنه من غير ذكر  
 مارجع

في قولنا من يعتقد طهرها كانت استثنائية المقدمه

ما رجح فيه لم يرفع من يده لان المرجوع محتمل ان يكون في هذه العين وفي غيرها  
 وتبعه الرافعي فلو ثبت اقرار الابن بان الاب له به شيئا غير هذه ثبت الرجوع  
 فيما يظهر **مسألة** في فتاوي القفال لو وهب له من ماله ما يملكه لم يملكها الا بلفظ مع  
 القبض ويصدق بيمينه ان لم يملكها ان ادعته وفي فتاوي القاضي حسين  
 لو نقل اليه وجهها الى الزوج فان قال هذا حماري هو ملكها وان لم نقل  
 فهو امانة ويصدق بيمينه **مسألة** لو تقابل في الهبة او نقاسا حيا رجوع لم  
 يفسخ **مسألة** اذا كتب السلطان باذنا رزق لعمه او غيره فان كتب علي  
 الجزية جل بشرط ان يكون الجزية مضروبة على وجه الشرع وكون الاخذ من ابي وتعتبر  
 في الاذنا بشرط الاقطاع وفي الفضله شرط الحواله وان كتب على الموارثت و  
 الاموال الضاربة جل بشرط الاخذ من اهلها وان كتب على وقف او ملك باختيار  
 او شرا وان كتب على خراج المسلمين الى الموضوع عنهم بغير حق فهو حرام بكفر  
 مستحله فانه لا يبيحه الشرع ولا يشوعه اجتهاد ويفسق بتعاطيه ان لم يشترط  
 وان كتب على خراينه التي فيها مال من غير وجه او على بيع لا يعامل غير السلطان  
 الا اى الذي ماله من غير وجه فهو كالمكتب على خراج المسلمين الا ان المال الذي في  
 خراينه اذا لم يعرف مالكة فهو مال ضايع وان كتب على الزكوات حل ان كان من  
 اهلها وان لم يخر اقطاعها هذا كله في الفضله قاله في الانوار وهو بناء منه  
 على ما قاله الغرالي في الاجيا اذا غلب الحرام في يد السلطان حرمت عطيته وقد حرم  
 به النووي في شرح مشتمل تبعا للقاضي عياض **مسألة** انكر في شرح المذهب هذه  
 المقالة على الغرالي **مسألة** المشهور الكراهة لا التحريم اما الاقطاع فان اقطع  
 معصورا فهو ضريان اقطاع تملك واقطاع استغلال فالاول ان يقطع الامام  
 ملكا احياه باجرانه او كلاله او اشتراه فملكه المقطع بالانجاب والقبول  
 ان ابدأ وقت وبعمره وهي العرا ولا يجوز اقطاع اراضي التي تملكها ولا  
 الاراضي التي اضبطها الا لئلا يمتد بيت المال ولا اقطاع اراضي الخراج وفي اقطاع

اهل حرام  
 كون  
 حل



ارص من مات من المسلمين ولا وارث له وجهان وبحور اقطاع الكل استعلا  
الثاني ان يقطع غلة الخراج فيهلكها المقطع بالقبض ويختص بما قبل القبض  
فان قطعها من اهل الصدقات بطل وكذا من اهل المضاح وان جاز ان يقطعوا  
من مال الخراج ويجوز ان يحل لهم من مال الخراج شي بشرطين احدهما ان يكون المال  
مقدورا ووجهه تشبب استباحه كالتأدين والامامه وغيرها **الثاني** ان يكون محل  
المال تنضم الحوالة ويخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع وان اقطعها من القضاء  
جارسنة والاضح لا تضع الزيادة عليها ان كان جريه **ولو** اقطعها من المرتزقة جاز  
ثم ان اقطع جريه ولا يجوز اكثر من سنة ولا يجوز الزيادة عليها وان اقطعها بعد  
لزمها وجلوها صح وقبله وجهان وان اقطع اجرة جارسنة واكثر فادفع  
بعشر سنين مثلا فله شرطان **احدهما** ان يكون زرق المقطع له معلوم الفدية عند  
الامام **الثاني** ان يكون الجاه معلوما عند المقطع والمقطع له **فومات** المقطع في  
المدة فالاضح بقا اقطاعه ولو اقطع مده حياته ليكون لو رثته بعده بطل  
لا حرجه عن الاقطاع عن التملك فان اقتصر على جعله له مده حياته فصح القولين  
الصحة ومنه **واراد** الامام الا شتر جاع عار بعد السنة التي هو فيها فاماني  
السنة فان حل زرقه قبل حلول الخراج فلا اشترجاع وان حل الخراج قبل حلول  
الزرق جاز ومنه لم يختص بالعله لم يملكها بالقبض لكن لو كان صلاح حق فيها  
حسبت من حقه فان كان زايديا يرد الرايد هكذا قاله **صاحب الاطوار** من المتأخرين  
**مسألة** قال الخن ما جرى من الطعام او ما جرى من الخبز حار له اكله ولا  
لحواله بيعة ونقتصر الا باجبه على الموجود ولا يبعد المغير ولو قال الخن كل جمع  
ما جرى اكله واستبغلا لا ولم يعلم الجميع لم يحصل الاجابة **باب** اللقيط  
**مسألة** **سبل المواوي** عن رجل استرضع ولده مع امرأة يهودية ثم اشتبه ولد  
المسلم وولدها فاجاب بانه يهودي ولا يجزى ان على الاسلام بعد البلوغ  
واطال فيه وكنت نكرة كثيرا واميل الى الاجابة من زايدي فنيا البعض الجنبلة

بلخ

ان تشبهما يوقف الى البلوغ وحكم باسلامهما وصحة الشتر جاع الدين وانكر على النواوي  
هما كنية **باب اللقيط** **مسألة** لو انقطع ما لا يرد على انه ملكه قبل قوله ذكر في الكفاية ومجمله عند  
عدم الشارع بخلاف ما لو انقطع صغيرا ثم ادعى انه ملكه فانه يقبل قوله فيه **باب القاض** **مسألة**  
لحكم القاضي بان ردا الرعم فلا رمية وعصبته وانه يستحق جميع ارثه ووصل الى قاض اخر  
فظهر لبيت ثلاث بنات عند قاض اخر فانه يصر وثلثا التركة ولا يطل الشوب في حوائج الرعم فقرف  
الباقى اليه **مسألة** اقي الخراج فمن مات غراخ وارثه من وجهه بخيرايه فولدت اكثر من شته  
اشهر من الموت واقامت اربع نشوة يشهدن بانها ذاك كانت جاملة لا ينبغي ان يقبل انتهى  
وبه صح القول ومراجه بالحج والوكادة **مسألة** ادعى انه عم للبيت فلا بد ان يلد له عم  
لا يولد اولا وكذا لو شهد واعند القاضي انه اخ للبيت فلا بد من بيان انه اخ شقيقا ولا بد  
اولا وكذا الشهادته انه جد لا بد من بيان انه جد لا بد ولا م وخود لك كاشهادة بانه  
هو لقلان او شهدت البيته ان فلان القاضي فقي بان هذا وارثه كما تقدم ولا بأس بشنا  
الفقيه الموافق للقاضي ولو شهدت ان فلانا القاضي بان هذا وارث فلان لا وارث له  
ولم يذكر الوجه الذي فقي بل شهدوا هكذا بجملة لم ينفض حكمه وحمل على الصحة قاله شرح  
وسعي ان يكون محله في القاضي العالم ويقاس بهذا نظائره في تصرفات الحكم اذا شهدت  
به بيته ولم تتعرض لاحصاء الشرائط ولو اقر من عليه ولا تورث لم يقبل **واقى السبع** تابع  
الدين القراري بانه لو اقر من الطاهر من حاله انه لا وارث له الا ببيت لما لا يخ مثل لا يقبل  
كالمسئلة قبلها والمنقول القبول هنا والاقرار بالعصبه كالاقرار بالوارث فلا بد من بيان  
**باب** الموضايا **مسألة** لو قال اكل من اجعي شياف صدقوه او فاعطوه له او فهو صادق  
فهو وصية قاله في التجريد ولو قال **امرا** ادعى من عليه دين وفاه وحلف فصدقوه فالمقوه  
انه ليس بوضيه ولا يعمل به لانه مخالف حكم الشرع و**سبل** امر الصلاح عمر ق المير لونه  
اذ امت فانت في حل من ديني فاجاب بانه ان كان عليه دين فلا سعد من ذلك الا برضى  
والدين لانه وصيه يعتبر من الثلث وفي المشيلة الثانية من الموضايا مرقاوي الشبكي  
لو اقر ان كل شي منزل في محمي قبضته فهو امر صحيح وينبغي للشاهدين ان يضبط تلك  
الحج حتى لا يرد فيها شي اخر في المنزل وسوا ضبطت امره فكل شي يخفونه كان منزلا فيها



وقت الشهادة وحمل العبد وان لم يصح الشهود وكل شيء جدوث تنزله بعد تاريخ الاستعداد او شك فيه يتوقف فيه انتهى وهو يشبه الاقرار لزوم ما لا بد له **مسألة** لو اوصي بمكروه لم تنفذ الوصية منه لو اوصي ان يدفن في تابوت والارض صلبة او اوصي ان يجعل تحت رأسه حجرة وحودك ويلتزم من انه لو اوصي باطعام المجزئين ان لا يصح كانه مكروه **مسألة** لو اوصي بالعمارة على القبر كقبة ومحوه وعن زادات العبادي لو اوصي ان يدفن في مثله بطلت الوصية وفي فتاوى الفقهاء لو اوصي بان يحمل على رأسه عمامة اذا مات وجعل في تابوت ووضع تحت رأسه فراشه وسادته وان ذلك يعتبر من الثلث وفي فتاوى الشبكي في المسئلة الثانية من الوصية بعمارة الترميد الا يتفع بها من هناك من قيم ومقري ورايز وغيرهم وانما يمنع البناء على القبر كما كانت الجاهلية تفعله فنقضت به تعظيم القبور **مسألة** ذكر الراجح في باب الوكالة في اول الباب الثاني ان الوصي لا يبيع بعرض ولا نسيئة والمعمد ما ذكره في باب الحجر انه يجوز له ان اذا اراد ان يملك **مسألة** قال ثلث ما للفقير خالص فاقر انه اضاف مال الخليفة **مسألة** قال القاضي حنبل في فتاويه ولا وصية ايضا وقال الزجاني في زيادات المفتاح هو وصية للفقير ولو قال هذا العبد للفقير افهمهم كلام فتاوى البغوي وكلام القاضي حنبل هناك انه يصح الاقرار **مسألة** لو اوصي بطلب العلم او بطلبته صرفا لم يجرى في طلبه يومئذ **مسألة** اوصي بالثمن لم ينفذ احدهما والمزاد باحتمالهما على التصرف عند وزنه عن رايهما لا تلفظهما ببيعة العقد معا فلا فرق ان يباشر احدهما العقد باذن الآخر او غيرهما باذنها ولو فرض احدهما الى الآخر وغاب وباع في غيبته بطل اذ اناب الغائب عنه والقاضي وانضم الى الجاضر جاز التصرف **مسألة** قال الزايعي لو اوصي بعبد هو ملك غيره فوجهان قال النووي في فقههما الضحية واقتضي كلام الزايعي في الكتابه الحرم بالمنع **مسألة** لو قال اوصيت بهذا العبد ان ملكته صح في الاصح ولو اوصي بعين مرهونه فحقه وجهان اصحها الضحية **مسألة** لو اوصي الى رجل وجعل عليه مشرفا فلا يجوز ان يتصرف بدون اذنه **مسألة** يجوز شهادة الوصي على اقام ولا يجوز شهادته لهم اذا كان المالا يدخل تحت ولايته ولو كان وصيا في مال معين جاز ان يشهد لهم في غيره **مسألة** قال الشبكي في باب المساقات يجوز للقاضي ان يضم الي

صحة  
مسألة  
صحة

الى الوصي غير ما يعرفه اليه ويوهم الخيانة وان لم تثبت عليه جلقا والظاهر من كلام الاصحاب خلافه وحكي الراجح وجهين في المشكوك في عدالته هل ترفع يده ام لا **مسألة** اذا اوصي ببيع حصه مشاعه ويصرف ثمنها في حجة من فلان نظري الوصية طلب القسمة ان كان ثم تصالحه بان يزيد لسبب ذلك ثمنه **مسألة** الغالب على طي اني رايته في كلامه انه اذا اوصي بالفقير جاز للقاضي تعيين من يهرق اليهم والوصي يتولى الصرف ورايت في كلام الشبكي في الوقف خلافا ولفظه عند توليه الوظائف هل هي الناظر او القاضي وهل يتعين للدين الذي ائتمه الواقف ويعين الفقير الذي ائتمه للوصي في قوله تضيق بهذا على الفقير لئلا ان يعين فقرا الضرف ويتصدق عليهم وحكي الشبكي في الوصايا عند ابن جرير لم يجمع العلماء على ان لا يهرق ذلك الى الوصي وليس للقاضي معه امر **مسألة** اوصي لرجل ببيع شيء من التركة واخرج كفه من ثمنه واستقرض الوصي ذراهم وضربها فليس يبيع ذلك الشيء بغير ذلك ويلزمه القرض في ماله ولو اشترى الكفن ونوى الشراء للميت فله بيع ذلك والوفاء من ثمنه فان لم يتبرأ الميت في الشراء فكذا لا يستقرض **مسألة** انفق على ولد ولده الموشرينه الرجوع لم يرجع الا ان يكون المصلحة الاثبات ماله ذلك الوقت ف يرجع **مسألة** مات وعليه حقه الاسلام وله ميراث فبيع الوارث واستاجر من ماله من حج عن الميت ثم قضد المقابله فليس له اذ كان له العقد وقع للميت فلا يكون ابطاله **مسألة** دفع كيشا الى زوجته وقال ادفعي منه كذا الى فلان والباقي لك فهو توكيل بتعريف مؤنثه ولو قال ادفعيه بعد موتي فهو ايضا لا تسعر لها الموت ولو قال للدينون اذا امت فقر وما لم عليك من الدين وهو كذا على الفقير والذي يظن في صحة هذا وهو ايضا وقد وقعت عندي في المجامع **مسألة** اوصي ان يشتري عبد امثلا بما به ذرهم او غرازة في مثلا بما به درهم فوجبه الوصي هذا الثمن واشترى غيره باقل من ذلك لم يفع للوصي ودفع الشراء للوصي ان اشترى في الزمة فان اشترى بعين المال لم يصح العقد **مسألة** اذا اوصي للفقير بثلث ماله مثلا فاخرج الوصي الوصية من ماله ليرجع في التركة جاز ان كان وارثا والا فلا **مسألة** شهد بان فلانا اوصي بثلثه للفقير فاكر الوارث ثم قبل الحكم اقام بيته بان الشاهد قال قبل شهادته

اصحابنا



أبعد ما ولو قال الوصي لم يكن طعنا لأنه يوصي إليه ولا يقبل **مسألة** وصي في أمته  
عيا له إلى أبيهم فاستقر من ماله وانفق عليهم فليس له أن يدفع ثلثه من ماله كيتول الطرقات  
فلا يستقر من ماله على اليد بغير وصي الحاكم كالقيم وزدة البغوي وقال **العندي** يجوز كمال الوصية  
له طعاما وانفق عليه ماله فلا استقر من الخبز كالمشتري أما الوارث أن ينفق من ماله نفسه ويستقر  
لمخر ولعله غلط على شيخنا انتهى ولا خلاف أن للاب والجدان يستقر من ماله لطفهما بغير  
الحاكم **مسألة** أو وصي بغير داره والتصدق بثمنها فبايعها الوصي بمثل المشتري لا بأس  
التمس في ثبوت وصيتك عند الحاكم فله ذلك قاله الفقهاء **وهو** جاز في الوكيل وعامل القراض  
وقيم الحاكم **مسألة** أو الوصي أنه قبض للآتياء مبلغا معيناً ثم مره من درهم ثم ذكر بعده من  
حمله المقبوض ما كان ذهباً وأنه قبضه بشعر وقد يصر عنه بذلك شاهدان فافتي  
المتأخرون من أصحاب الأربعة بقبول تأويله وسهاده شهوة **مسألة** لو استأجر  
الموصي وصية يقوم بالوصية بعده لم تصح لأنها اجارة على عمل يدع بعد موته لغيره فلم  
يصح ذكره في الكافي ولو جعل الموصي للموصي عشر ما حصل للآتياء من الفايده إذا انفرد في المال  
المحلف والمتجه أنه لا يصح أيضاً لأن الفايده لم تكن موجودة فليس له ولا له عليها وأيضاً  
فهي مجهولة القدر **مسألة** قال الدارمي لو قررت ثلثي لم يعط نفسه ولا من لا يقبل له شهادته  
ولا من يخاف منه أو يستطعمه ولو قال أصر من ماله لنفسك ن شئت لم يصح أيضاً وقال  
القاضي أبو الطيب لو قال صاع ثلثي حيث شئت لم يحل لأخذ نفسه وله أن يصر إلى  
أبويه وأولاده **مسألة** أو وصي بيشري له عشر أفقره خطبه حيد بمائتي درهم  
ويتصدقها فكان العشر ما به درهم فثبت أنه أحدها **مسألة** لو تذر المأبى إلى الورثة والفقراء  
أنها وصية ليأبى الخطبة والثالث يستقر خطبه بهذا الشعر فينصده به ذكره الروي  
في البحر في الحج وقدر من الحج **مسألة** قريبه منها ويمكن محي الثالث هناك في حج عنه اثنتان  
في عام واحد بنا على الأصح أنه يجوز في محتين عن رجل في سنة وعلى هذا لو كان عليه حجة  
الاسلام وحجته نذر فاستأجر اثنين لها فوجها أحدهما يعتبر استبقها اجارة وإذا افتق  
بين حجة الاسلام والثانية عنده والمانى بحسب الله بإيهما شاع حجة الاسلام و  
الأخرى عن النذر **مسألة** حكى الإمام في الحج عن والده لو جعل الوصي على أولاده جعدهم  
أحره مثله ووجده الوالي منبراً لم يحله صرح الوصي بالمحل وإقامة المتيقن **مسألة** قال الإمام

وهو

وهو صحيح أن كان الوصي كافياً وما قدر له في بيع المثل وأما الوصي التزم الثلث وحده  
الإمام سبر عا فالوجه القطع بأن تصرف ذلك الغرم عن الأطفال فإن رضي صاحبه المثل  
فلا يستبد له وإن أبي أو أم الوالي طرأ غيره انتهى وقال **الصيغري** كل من جعل له  
الموصي حلاً أو لم يصر عليه فهو من المثلث لأن يكون وارثاً ولا يجوز إلا أن يجيز  
الورثة **مسألة** لا بد من بيان ما يوصي فيه فلا يكفي وصية البك فان قال أو وصيت  
البك في امرأتي فله المصروف والحط وكذا لو قال افتك مقام في امرأتي قال في  
الأنوار ولو قال الحاكم لشخص وليك مال فلان ولم يرد عليه حط ولا يصر في انتهى  
والظاهر أن الوصي في الحفظ كالمودع فان كان المال في يد حبي وأمكنه أخذه فتركه  
لا يعد قتل نفسه **باب الوديعة مسألة** لو بخت حرام مع ضي الخراج  
نوعيه محابه الضي فعليه الراعي دعه يرتع مع البرواب ثم ساو الراعي الذواب  
فساو الحار معه فله المهر هلك لم يصنعه لأنه أمين ويقول دعه صار مستقراً  
**مسألة** أعطاه شيئاً ليجعله له عمله فتعرض له لص في الطريق فخافه بالقتل لم يملك  
له صنعه لأنه أقدر نفسه بماله **مسألة** لو عوى وصع في نوبه في مسجد أو دار  
وقال أحرأ حفظه فقال العجمي حرج المالك **مسألة** حرج المستوفى وترك الباب مفتوحاً فباع  
الثوب صنعه ومثله لو ترك باب داره وقال أحرأ حفظها فقال نعم ثم ضيعها فلو غلق  
الباب وقال أحرأ حفظه وانظر إليه وأمهله وسرو فلا ضمان كما ذكره **مسألة** أعطاه  
داره في ظله ليستقيها فضاغت في الظلمه فلا يضمن كما ذكره **مسألة** أعطاه  
مثلاً موضع فيها الشوش لرمه الدفع فان بعد رباغ نادى الحاكم فان لم يجد بالاشهاد  
**مسألة** دفع إليه درهم أيضاً فضاغت فانما بعد رباغ نادى الحاكم فان لم يجد بالاشهاد  
يعرف أهل الرقعة ضمن والأفلا **مسألة** أعطاه مفتاح جانة فدفعه إلى حبي أو ترك  
النافع فبيع الجانوت ضمنه المفتاح فقط وكذا لو قال اذهب واسترق ما في هذا الجانوت  
فعل لأنه لم يملكه إلا حفظ المفتاح ولو التزم حفظ المفتاح وسرق المفتاح ضمن المفتاح  
أيضاً **مسألة** يقبل قول المودع في الرد إلى المالك بمبيته ولو ادعى أن المالك أخذ الوديعة

وإذا طلع في  
الثالث من  
الدار



من الحر والمصدق المالك سمه لانه يدعى هذا المالك وفي الاول يدعى جعل نفسه وحلف  
 الملتقط ومرو في دار ثوب فاما لا يصدقان في دعوى الرد الى المالك بل لا بد من  
 التيقن لانه لم ياتنهما **مسألة** لو بطل جوار في فحل الخان وقال الخاني احفظه ليل الحرج  
 فصل وكان سطره عرج في بعض عملائه لم يضمن لانه لم يعصر في الحفظ المعتاد و  
 البلاء في الخان كوضع المناع في الحمام فلا مثل في حفظ وقبول ولا يكفي الوضع خلافا  
 للقاضي حنبل واذا اسروا الثياب من المشايخ والحمامي جالس في مكانه مستيقظ  
 لم يضمن وان نام او قام ولا نايبه ضمن **باب** قسم العي والغيبه لم ار فيه  
 مسئله بكثر وفوقها فتروكه **باب** قسم الصدقات **مسألة** والرافع هنا  
 من عليه دين وله قدره وليس بفقير حتى يصره فيه ويحتل طافه وحرمه في العتق  
 بان له اخذ الزكوة **مسألة** يجوز لابن السبيل والغار والمكاتب صرف ما احذوا  
 من الزكاه في جوعهم ويكتسب المكاتب لاجل النجوم ويكتسب الغلام ايضا بعد  
 ذلك في الطريق او بعمل صنعة **مسألة** لو مات رجل المال فاحرج الامام الزكوة  
 ولا يجوز ان يعطى منها ماله الذي كان يرمه بعبه من سهر الفقرا قاله القاضي حنبل  
 وفيه احتمال للرد فان قاله القفال وجوز ان يعطى روحه بعد موته **مسألة** لو مات  
 رجله ابر الصلاح انه لا يجوز قصر الزكوة من الاعم ولا دفعها الى الاعم لانه يستحق المليك  
 وطريقه ان يترك فيها قال ابر الصلاح وهو ظاهر الفساد انتهى ولم يظهر في  
 الاصححة حتى وقفت على المسئلة الاتية في عدم اشتراط رتبة القايض **مسألة**  
 لو احرقت زكوة من عام الى عام اخر فمركان فقيرا او مسكينا او غار ما او  
 مكاتب في تلك السنة الى السنة الثانية خضول بصدقه العام الماضي وشاركوا  
 غيرهم في الثانية واعطوا من صدقه الغار من وان كان غاريا او ابن السبيل  
 او موقفا لم يخصص شي قاله في شرح المهذب **مسألة** يجوز بيع الزكوة الى الامام  
 والقاضي مثله وكذا يجوز بيعها لغيره من غيرهما ولا يظهر في فتاوى ابر الصلاح انه  
 يجوز بيع زكوة المصدق الى قاريه يلبس اخر وذكرت في الاغفار صورة  
 اخرى

اخرى يجوز بيعها للتقل **مسألة** لو كان عنده ضرر للزكوة في بعض ما دهر وفي بعضها  
 دراهم فاحرقه ولا يذرى ما فيها ودفعها للفقير والارح الاحرار ماله لا يسقط عمل  
 القايض بما قبضه وكذا البائع **كتاب النكاح** **مسألة** افعى العمد اسبوس ماله لا يحرق  
 للاسيان يترجح حنيه وقال القولي يجوز وقال الشيخ عبد الحميد باربعين من الحسن **مسألة**  
 لو جاز رجل الى القاضي او العاقد وقال ان فلانه بنت فلان اذنت لك ان تزوجها من ولان  
 اس ولا الفلاني والمازون له لا يعرفها ويعرفها الخاطب والشهود وروجهما من عرف  
 نكحها ذكر البغوي في فتاويه وهكذا لو خطب احد رجل فقال الرجل قد اذنت لزوجها  
 منك جاز الزوج قبول النكاح منه وحاله ولا تكفل لاح بيته تشهد له بالاذن وكذا  
 لو قال رجل لا خير وكنتي فلان بتزوج انت منك فزوجته بغير شاهد صحيح ولا يشترط  
 بيته بسهد بان لعلان بنتا ولا بانه وكله لان الشهادة لا تسمح الا عند القاضي لمران  
 الشهود ولا يسهدون انهار وحسنه بل يجوز بان العقد فقط ولو جاز الوطى الى عداها  
 وقال ان غلام ابنتي مثلا وهي بالغ اذنت لك في تزوجها من هذا فقال ابر الصلاح ان  
 لطهرانه لا يجوز للحاكم ان يعهد بل لا بد من اثبات اذنها اذا كان المزوج هو  
 الحاكم لانه يستلزم اقامه السدة عنده بحلا **المسألة** الاولى لان العاقد قد  
 بعثه المصادق فقط بدليل انه لو قال رجل لا خير وكنتي فلان يبيع سلعته منك  
 حاران يستريحها منه فاذا الامر الى الحاكم فلا بد من سوب السرايط انتهى  
**مسألة** وكذا في تزوج اخيه فاطمة بك او بكره فلان العلاني فقال الوكيل للزوج  
 روحك فاطمة بك او بكره ولم يبرج عليه فقيل فان كان الوكيل والزوج والسهم  
 لا يعرفون هناك فاطمة بك او بكره عمرها صغ النكاح والا فلا **مسألة** طلق ثلثا من  
 نساء لم يسأل لانه يبينه نفوم حشبه وليس للزوج ان يعمها ويحرق ان يجوز للمرأة ان تطلق  
**مسألة** لو وطى في نكاح في الاجرام لم يحرق ولو نكح مرتدة او محوسه او معتدة ووطى  
 حرقه البغوي **مسألة** زوج الحاكم امراه محمولة النكاح فاجاز رجل وقال انا ابوها  
 وكنت في البلد فقال القاضي حنبل يفسخ النكاح ويبيع حمله على ما اذا اعترف بذلك  
 الزوج والمرأة لانه ذكر في موضع اخر انه لو اقر بنسب روحه اسه وهي محمولة النكاح

الزوج فان  
 اقر  
 النكاح



في اصل قولها انونها وقد رويها الحاكم لا يفسخ النكاح وواقفه العبادي ونقله المرفي عن النض  
 وهو المشهور وقال القاضي حسين مراهه يفسخ **مسألة** لو رأت النكاح بوطي لم عادت فهي تبت  
**مسألة** لو اعتزمت في مرض مخوف ولو لم يهرس النكاح بوطي لم يفسخ النكاح **مسألة** خطبها كقولها فقال ابوها  
 هذه الخاطبة اخوها من الرضاعة لم يقبل قوله فان لم يزوج عرقه اجبر على تزويجها فان امتنع ففاسد  
 ولو قال الولي خلقت بالطلاء في ان زوجها والحكم بعد سوب الكفاه واختفاء الشرط وكذا  
 لو كان لها اوليا في حرة فقال في احد الزوج حتى يزوج فلان فهو عسل **مسألة** لو وكله ان يزوج  
 ابنته من زيد هرج من وكله زيد حاز وفي السع مثله لا يجوز **مسألة** قال وتنتكح في تزويجها  
 فاذا مضت سنة فزوجها صح **مسألة** اذا اذن الولي في تزويجها فخطبها الى الوكيل كفوا  
 احدهما اشرف فزوجها من الاخر لم يصح خلاف الولي فانه لو خطبها اليه كفوا مماثل وكفوا الشرف  
 منه حاز ان تزويجها من المماثل ومثله لو خطبها كفوا اكثر من مهر المماثل وكفوا مهر مثلهما  
 فزوجها الولي الى اخر **مسألة** قال روي عنك ابنتي عايشة وقيل الزوج ثم رانها  
 بنت ابيه فان عيناها اشارة او غيرها او نوبها صح والا فان لم يكن له لصلبه غير  
 صلبه بنت اسمع عايشة غير هذه صح النكاح ايضا والا فلا قاله ابن الصلاح **مسألة**  
 وكل وكيل في تزويج موليته وقال لا يزوجها حتى يصح فلان او حتى يصح ابوها صداقها  
 واقفي القاضي حين يصح التوكيل والزوج من غير ضمان ولا قبول ولا ضمان لا يصح  
 قبل العقد والغى المشروط وكذلك الرهن والرهن والصمان امور تلحق بالعقد  
 بعد ثبوته وعدمها لا يصح انعقاد العقد وفي مثله في البيع ثبتت للبائع الخيار  
 واخيار في النكاح فلوزوجها الولي من الخاطبة بشرط ان يضم ابوها الصداق  
 او يهرن به كذا فصل الخاطبة النكاح وامتنع الاب من الضمان لا يبطر وقال  
 البغوي لو وكل في تزويجها حمرا او حنيزا او مجهول فزوجها الوكيل بقدر مهر المماثل  
 صح ولو وكل في تزويجها بشرط ان يحلف الزوج بطلائقها بعد النكاح انه لا يشتري  
 الحمرة التوكيل والتزوج خلاف ما لو قال لا يزوجها اذ لم يحلف فانه يجب ان لا يزوج  
 انتهى ولكن يقول صرحوا بان وكل الزوج في الخلع اذا حصل العوض في الماشه

لا يكون ما ذكره من  
 في تزويجها  
 في تزويجها  
 في تزويجها

صح قياسه هنا صحة شرط الضمان والرهن واليجاب وقد يفرق بان الخلع كالبيع في ذلك  
 والنكاح خلافه على ان القاضي حين قال في باب النكاح لو وكل في تزويج ابنته على الف  
 وعين الزوج على ان يتكفل صداقها فلان او يهرن به فزوج الوكيل لا الف ولم يحدد  
 رهنا ولا كفيلة يصح النكاح للخالفه وقيل به عقد في ذكر المسيلة الاولى وهي  
 قوله لا يزوجها حتى يضم الاب صداقها فانه يصح النكاح من غير ضمان قال المعلق  
 واعله البغوي **مسألة** لا يصح التوكيل لان الضمان قبل العقد لا يصح فكانه  
 علق النكاح على امر لا يتصور كما لو قال ان بعثت الحمرة فانت طلق لا يطلو ببعده  
 انتهى وهو حسن منجه وصرح بالطلان البغوي في فتاويه **مسألة** اقفي  
 الصلاح حمرة زوج امره على فلو سر في حرمته في بلد لم يرد من النكاح هناك انه ليس  
 للمرأة قيمه الطورس انما ترجع به مهر المماثل بالفسخ او الا ففساخ كما لا  
 يرجع بقيمة المسلم فيه عند تعذر انتهى وانه لو تسلم زوجته البكر فاضنعت منه  
 لتسلم بغيره صداقها عليه النفقة وله نقلها الى مسكن بزيده مما يليق بها ولا يصح من هذا كون  
 لها ان تصح من مسلم نفسها **مسألة** لا يسلط العلم بعد من الكفاه لصحة الرضى بالزوج  
 والنكاح ولستقوط الخيار الا في العيوب وانها لا يسلط الا بالعلم ولو طنه الولي او الزوج  
 كفوا ورضي به فبان خلافه فلا خيار الا ان يظهر معيبا والرق كالعيب في هذا محذور ادعاب  
 الولي وزوجها الحاكم ثم حصر الولي وقال كنت تزويجها لم يسمع منه ولو باع الحاكم ما عاب  
 ثم حصر وادعى روال ملكه منه قبل ذلك فالبص ان يصد ويحسد ويهضم مع القاضي خلاف  
 ما لو باع بنفسه او بوكله مراد في ذلك وقيل في تقضيه الحاكم فلان قاله الراعي قبل العقد  
 وقرأه الرفعة على الاول بانه في السع وكيل الغائب فاشبه الوكيل مع الموكل ولو باع الوكيل  
 ثم حصر الوكيل وقال كنت بعتك صدق الموكل بمبينة فانه ابو الوكيل **مسألة** ما فيه من  
 وقال اظهرها الا بصدق الموكل والقاضي في النكاح ولي فاشبهه بالزوج والولي المأذون في  
 الغائب انه رويها قبل ذلك فانه لا يقبل قوله الا بمبينة وخرى القولان مما لو قال المالك كسبته  
 وفقته قبل بيع الوكيل والا فظهر في دعوى العتق في قوله قاله الراعي في القيد انتهى كلام  
 ابن الرواح **مسألة** لو روي ابنته على صداق من غير ثقبه البلد او عرض من العرض صح ان



ان كانت صغيرة فان كانت بالغه لم يحرر **مسألة** لو روج الحاكم امراه طائفا  
 بلوغها ثم مات الروح فادعى الوارث انها كانت صغيرة عند العقد فلا ارث فالتكليف في القاصي  
 بصدر الوارث بمسئله كما لو اجماع البائع انه كان صغيرا عند العقد ولو كان امرأة ومات قبل  
 الرجل فطلب وارثها مهرها فقال الزوج كنت طفلا وقت العقد صدق بمسئله ولو قامت بينه  
 على بلوغه حين العقد او على اقراره به قبلت ولو قالت الزوجه كنت افرقة بالبلوغ وقت العقد  
 فقال الوارث كنت كاذبة قل ان يحقها على انها كانت بالغه يوم اقررت قاله القاضي  
 حسن **باب ما يحرر من النكاح** **مسألة** استرابة مة فقال لها احته من الرضاع فان قالته قبل  
 ان يتلها حرمت عليه او قال بعد ممكسه من وطئها لم يحرر او بعد التملك ومن وطئ  
 فوجان جاريان فيما لو ادعت انها موطوءة اليه بخلاف ما لو ادعت انها احته من النكاح  
 لا يثبت بقول الغشاة والرضاع يثبت بقولهن وكذا التحريم **مسألة** وقع سوال عن الجمع بين  
 المرأة وسر حالها وبعني ان الشرح رها ان القراري يسل عنها فتوقف عنهما افي الجوار وهو  
 قصه ما ذكر في الضابط ونبت الخاله حوز نكاحها **مسألة** نكح مطلقة ثلاثا بشرط ان يحلها  
 لزوجها الاول ففي الايضاح انه نكاح باطل وقال في الحاوي اصحح لانه لم يشترط عليه  
 العرف بل بشرط عليه مقتضى العقد وهو قضيه كذا م غير **باب نكاح المسك** **مسألة** لم رقيه  
 ما يقع كثيرا او نادرا فتركه **مسألة** قال ابن الصلاح ان اهل الذمة اذا فعلوا ما لا يعتدونه  
 في دينهم فانا نترك عليهم واذا التوا فحرم ما يوجب الحد في دينهم اسو فيناه وان لم يترافعا  
 البنا كما رجم صلى الله عليه وسلم اليهوديين وان يفعلوا ما يعتدونه حله وهو باطل فبينا  
 فان بظاهر وابه انكرناه عليهم **باب الجوار** **مسألة** لا تسمع دعوى اجته من امة اذا روجها  
 الحر لان دعواها يتضمن فساد النكاح وعدم البرعوي **مسألة** لو كانت رتقا وهو محجوب  
 وهو غير نكاح الجوار ونكاح المذهب المنصوص له كاجبار لو اخرج منها اذ اجماع هناك  
 كانت رتقا وهو غير نكاح الجوار ونكاح المذهب المنصوص له كاجبار لو اخرج منها اذ اجماع هناك  
 خيار له ايضا **باب الصداق** **مسألة** قال الدرافعي لو ادعت المرأة تشبيه وانكر الزوج التشبيه  
 تخالفا في الامع ولو ادعى الزوج التشبيه وانكرت فالقياس محي الخلاف ولو ادعى احدهما  
 التفويض وقال الاخر لم يذكر المهر في تشبيهه ان يقبل قول الثاني انتهى وحرر البغوي  
 في تعليقه بحالهما هنا قال القاضي حسن ولو ادعت مائة صداقا فان قال

فيلت

فيلت نكاحا محسنا تخالفا والقول قوله في مهر المثل لانه المتلف ولو قالت قبلت نكاحي  
 على ما به فقال لا يلزمي الا خمسون فيحتمل انه ما قبل الا على خمسين ويحتمل انه قبله على المائة  
 ودفع اليها خمسين فيحتمل انه لا يلزمه مائة وتاخذ منه حتم من طلق قالت في الدعوى  
 لي عليه مائة صداقا فقال لا يلزمي الا خمسون قال قول قوله بمسئله وذكر في النكاح انه لو ادعى  
 نكاح امراه فاقترت له ثبت النكاح قال الحادي ولا مهر لان هذا استدانة  
 وذكر هنا انها لو ادعت على رجل القامرحه الضد انكر صدق بمسئله ولا يلزمه  
 ان يفي الحجه التي تدعيها ويكفيه الخلف على نفى وجوب التسليم ولو قالت للقاضي سله هل ابا  
 روضة اولا فله سواله قبل ذلك **باب المتعة** **مسألة** لو مات الروح لعل ان يمتنعها احد  
 المتعه من راس المال ينقض عليه بخلاف ايسا المكاتب فاذا مات كان الايتام من الثلث كما نص عليه  
 لان الاول حوكامي والايتام حق الله تعالى ومنهم من قال ليس هذا بخلاف بل طريقة الاجتهاد  
**باب الولعة** ليس فيها شيء يكثر وقوعه في الجاحات **مسألة** اذا قال ان ابرأني فانت  
 طالق فانبراه ولا ينفه له قال القفال لا يقع الطلاق وقد تقدم حكمه في باب الطلاق الصريح  
 وان قال ان ابرأني من صداقك فانت طالق طلقت بشرط صحه الا بطلان ما صرح به القفال  
 وغيره وحرره الماوردي **مسألة** اذا طلق زوجته قبل الدخول على جميع صداق المسمى  
 في العقد وقع الطلاق بائنا وله نصف مهر المثل لان جميع الصداق لا يستقر مع الطلاق  
 قبل الدخول وله نصف المسمى ايضا واطال الجاهل شيلا في الجواب **مسألة** قال ابن  
 زوحي صدقها في طالق طليقة والزوج له الرجعة فادعت الرجعة انها لما بلغها الخبر ابرأته  
 فان ثبت ذلك طلقت رجعيها والا فلا يقبل قولها انها ابرأته وهذه بسقوط البراءة  
 لا يشترط فيها فورش خلاف ما لو كان حلعا ذكر ابن الصلاح وافق في مهر عليه دين لزوجته  
 فقال ان اخرت به الى اس السنة واثر انني من صداقك فانت طالق فقال امرته وارانك  
 انه يقع الطلاق الا ان يريد ناخرا الا ان ما في نفسه بالعوض رجعت مهر المثل ويثقي عليه  
 صداقها والدين كما كان انتهى وفيه نظر والقياس انه لا يقع الطلاق لان الصنفه  
 لم توجد ونظير هذه المسئلة انه لو قال الزوجه ان احدثت بشكك لكفاله سنتين  
 فانت طالق فقال احدتها فاقى بحسن الشافعية بوقوع الطلاق وعطله الشيخ باع الدين

وايش القاضى في النكاح

في النكاح



بأنه لو طلق

الملاق

لا مراده باخفا الترامدك وقولها احدث لا يلزمها لجهالة قال **رحبها** من حال الشهوة  
يكتب لها فقال الشاهد وهو لا يعلم بالطلاق السابق قد خالعتها على كذا بطلقة فقال نعم  
وقلت ثم قال اردت بذلك البطلقة الماضية لا انشا طلاق اخر انه يضدق بمنه هـ  
**كتاب الطلاق** **مسألة** قال الزوجه ما كبرت ان يطلقك فهو امرار بالطلاق قاله ابو حنيفة  
نظر لان النفي لاصل على كادبان كايانته على الاصح الا يقال واخذناه به للعرف قيل قال الزوجه  
كل امرأه لي غيرك طالق وليس له غيرها قال القاضي **رحبها** من حال الشهوة على تسهيل الشرط اي على جعل  
غير ضفته لم تطلق ولا طلقت لانه اشتتبا مستعرو وقال المعول عليه نسخ ان لا تطلق ورحم  
السبكي وقال السر هذا من باب الاشتتبا المستعرو فان ذلك ميثاق وهذا منتظم وهذا  
خبر صاحب الكافي في قوله كل امرأة شوأفلا نه طالق وخبر من القائل مثل قول القاضي  
فلو قال كل امرأه لي طالق غيرك طلقت **مسألة** لو سبق لثانته بطلاق لم يصد وفيه  
بغير اختياره الا بقربه ولو رخصه فبول ذلك منه اذا طنت صدق بامارة ومن  
سمع ذلك منه اذا عرف الحال يجوز له ان يقبل منه ولا يشهد عليه **مسألة** لو قال لزوجته  
ان تزوجت عليك فانت طالق او قال اذ ابروحت فابانها لم يحد فكما هو المتحمل  
بمبته حتى لو تزوج بعد نكاحها طلقت لانه حلف ان لا يزوج عليها ولو تزوج في البتونه  
بمحدد نكاحها لم يطلق بها اخرى في البتونه فلو كان قال اذ ابروحت فانت طالق ولو  
يفعل عليك فابانها وتزوج اقبلت بفسه ولا تطلق ان يزوج عليها امرأه بعد ان نكحها  
**مسألة** قال الزوجه انت طالق ثلثا على شاير المذهب قال البيهقي في صحيحه في حال وقال  
القاضي ابو الطيب لا يقع لانه لا يكون اوقع ذلك على المذاهب كلها وكلام الغرابي في فتاواه  
يسمى الاول وهو الاول في عدم قصد ايقاع الثلث معلفه على شاير المذهب  
فذلك **مسألة** قال الزاوي طلقها **رحبها** من حال الشهوة ملائمة لغوا اسمها وقال في النوا  
اذا طلق **رحبها** من حال الشهوة ثلثا **مسألة** قال الموسمي ملغو ووطع البعوى بوقوع  
الثلث انتهى وفي فتاوى ابن الصلاح لو طلقها **رحبها** من شك وراجع اصحابه  
ثم قال ثلثا فان قصد بجلاله ثانيا انه من ثمة الاولى وبيان له واراد بقوله  
ثلثا انها طالق ثلثا طلقت ثلثا كما لو قال ابتداء ثلث ونوى الطلاق المثلث  
يقع

يقع لو قال اذ ابروحت من رخصته فانها طالق ولا هي مرة فهو اقرار في الطاهر  
برو الالروحيه بعد الشتر وتوقع عرواها ذلك محلا فحكم بصدقه الاقرار طاهر لها  
ان يزوج بعد انقضاء العدة **مسألة** بشرط في الاستتبا ايضا والتلفظ به  
بحيث سمع غيرهم والا فالقول قول المرأة في نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت ولا يقبل  
قوله فيه على الرجوع لانه يعقب الاقرار بما رجع عنه وسنترط قصد الاستتبا في قصد  
به التعليق المحقق وان يقصد به قبل فراع البمين وان يعزو معناه ليتصور  
التعليق هذا كله في الاستتبا فاما التعليق بدحول الدار ونحوه فيشترط فيه  
ان يعزم على الشرط قبل فراع البمين وان يقصد بالشرط بالطلاق وان ينطق  
بالشرط بلسانه بحيث يسمح بنفسه ولا يسنترط هنا ان سمع غيره فلو لا الاستتبا  
**مسألة** قال الزوجه ان تكوني لي ليلة في داري فانت طالق ولا دار له لم تطلق **مسألة**  
قال السبكي لو طلق زوجته طلاقا باينا حلفا قالت هذه ثلثه ثم رجعت ورجع  
به من غير محلل بمرات عنها فهل ترتبه قال توقف فيها بعض الحكماء لاجل اقرارها  
والا فرب انها ترتبه وبصر الشافعي رحمه الله انه لو طلقها واحدة وراجعها فقلبت  
طلقتي ثلاثا ولا رجعة لك ثم صدقه حلها الاحتماء به وقال الامام لو ادعت علي  
زوجها انه طلقها فانكر ويكفل فحلفت ثم كزبت نفسها لم يقبل منها نكاحها لان  
قولها لان قولها يشهد الى مرتبتي وايضا البمين المردودة كالاقرار والفرق  
بينه وبين مساله النضر ان المرأة لا يثبت الطلاق بقولها فاذا رجعت عنه قل  
قولها ورجوعها ابطال في فتاويه في الدعوى **مسألة** قال ابن ابي حنيفة من هذا البلد  
فانت طالق قال البيضاوي مني حرج من البلد وفارق عمره بزوج له الدحول في الحال  
**مسألة** لا يقبل قول المرأة في ايجاد الضقة المعقود عليها الطلاق اذا كانت طاهر  
كدحول الدار واصح لو حبين ان التعليق بوثاها كالتعليق بدحول الدار  
ونحوه وحري في الافعال الحفية وليس لها تخليفه على نفي العلم بوثاها والكران  
ادعت فترقه حلف على نفيها وكذا بالتعليق بدحول غيره قاله القفال وسكت  
عليه الراعي وكنت الحث فيه كثيرا **مسألة** وقف بعد ذلك على كل امضاح الانوار

بأنه لو طلق







لا يجزئها في الجاهل فلا يكون في البيت

البيت

كنايته

حرم أبي والمخة أنه كتابه في الظاهر لأن قوله أنت كما في كتابه وقوله أنت على حرام فإن نوي ظاهرا  
مظاهرا لم يره الظاهر هي أن ينوي بها الظاهر بالتحريم قاله الرابع في كتاب الطلاق  
وذكره غيره والمخة أن يكون غير الظاهر مما يضيره مظاهرا إذا ذكره كالظهور **الكتاب**  
هو كما قبله واللعان وما بعده ذكره **مسألة** المنصوص أنه ليس من طلق رجعا أن ينقل  
زوجته من مشك الطلاق إلا أن تراجعها وفيه وجه فمنها ما ييل من النققات  
والخصانه **مسألة** إذا غاب الزوج وهو معسر ظمرا الفسخ بعد سوا عشرة  
عند القاضي وبشأن أن تعرض البينة أنه غاب وهو معسر وقد حصر عند بعض  
القضاة وأراد الفسخ بحد ذلك فثبتته عليه ولا يفي هذا الاستصحاب  
**مسألة** قال ابن الصلاح له أن ينقل زوجته من الحضر إلى البادية وإن كان عيش البادية  
حسنا لا يملكه نفقه مقدمه وليس للزوج أن يشد البطاقات على زوجته في مشقتها  
وله أن يعلق عليها الباب إذا خاف خراب الخفة في فخذها وليس للزوج منعها  
من الخروج والخباطة وخوها في منزله وأفتى ابن الصلاح فمن هو ساكن في البلد فطلق  
زوجته وهي ساكنة في القرية ولها وليد مفقود في الكتاب بأنه ينظر أن ينفق حفظ  
الولد سكنه في القرية فالخصانه **مسألة** احتلف الزوج ومطلقته  
في أهلية صدر قال روح وعليها قاله النواوي في فتاوى **مسألة** وقال غيره القول  
قول مدعي أهلية لأن المعتبر هنا في الفسخ وهو يحصل بالعدالة الظاهرية  
ادعى أحدهما بغير نسوة الآخر ليصور بالكمال من خير المبرأ وبالخصانه في غير  
لم ينقل قوله ولم يكن له إجماله عليه وعلى مدعي الفسخ البينة قاله الماوردي وهو  
ظاهر على قولنا من عرف واستلامه وحمل حاله فهو مشتور بالعدالة كما قاله الرابع  
وما قاله النووي ما شرع علي ما اختاره وهو المستور تبعاً للبعوي **مسألة** قالت  
المطلقة ثلثا انقضت عدي قبلنا قولها فلوات بولد بعد وليد يمكن أن يكون العلوق  
به في النكاح الشان لخلق الزوج إلا إذا تزوجت واحتمل كون الولد من الثاني  
فلو قال المطلقة الصورة الأولى تحت زوجا عدي وهذا الولد منه ولم  
يظهر لها النكاح فلا ينقل في المسئلة والمخة أنه لا يقبل قوله بلائنه لأجل خوف

كتاب

بلغ مقابله

**كتاب**

الحجرات أو الأفضيه **مسألة** لو أنفك لا غيره واستكفي أو جابر بن  
من عبده أو عبدة بنت اختك فاحذها لترجم بساخيها فاجهضت حنيناً ولا شيء  
عليها إذا لم يجلدوا أحد منهما ما يوجب الطرح من أفرع وغيره وأنه لو طلب الرقبة  
من امرأة بدوي عبيده فكلته فقتلت عبيده لم تنص أن كلته بل بكل أذن لها فيه  
وقتره شخص وبلغ ما معه صمنه وكذا أن لم يفرط في الرشد وكان الرشد لمصلحة نفسه  
أو المصلحة المسلمين من غير أن لا ما مر وهذا إذا لم يتعد الشيء على المرسوم كما لو كان  
في طلبة وخوها فإن تعمد مع علمه بالمرس فلا ضمان لمباشرة واختياره **مسألة** لو خرج  
رجلا فاختنه الحراجه وضار صاحب فراشه كل يوم وأبدلت الحراجه وأبدلت  
الحا إلى أن مات فإن قال أهل الخبرة أن الحراجه من الحراجه وحبل نقضاض ولا ضمان  
**مسألة** استفتي بعض السجود المروني عن سفي جارينه دو التفت ولها فقال الجوار  
مادام بطفه أو علقه وكلام يدل على جرمه ذكره عند العرب والمنقول عند الحنفية  
الحل مطلقا **مسألة** لو قال لزوجته قبل الدخول وهي خمية أسلمت فقالت كجئت  
الفرقة لأن قولها لا رجة ولو قال المسلمة أرنديت وأكرمت وهو قبل الدخول بأنت  
منه لا قوله لا في الفراق مقبول قال البغوي في فتاويه ولو ضربت امرأة صبيا  
فقال لها زوجه استمسكه فقالت وليس بده لأن المراد منه ليس الأكل من شفقة  
الاسلام **مسألة** سبيل السبكي عن رجل سبيل عن أبي فقال لو جازى رجل ما فجات كرا وكرا  
فقال لا يكفر لأن هذه العبارة يدل على تعظيم حرمة عنده **مسألة** لو سجد وأبغضه وتصلوه  
فقال أنا مسلم لم يكف حتى تطفط بالشهادتين ويسر من كل دين خالف دينه لا اسلام  
ولا بشرط أن يقرب القرآن يسلم وهكذا لو ادعى عليه بكفر يكفي أن يسلم من غير أن يسلم  
خالف دينه الاسلام وقد ذكرته في غير هذا الموضع **مسألة** لو قال لولده يا وليد  
الزنا أو قال لغيره فهو فذف كانه فيعز للولد ويجز كانه بشرطه قاله ابن الصلاح  
وشبهه إليه الماوردي مكره في باب كيفية اللعان وأظني رأيه في فتاوي

الحيات



القول ايضا **مسألة** حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره ولم يدخل بيته لم يحنث او لا يدخل  
داره فدخل بيته **مسألة** حلف عند انسلح ربح الاول مثلا انه لا يدخل بيته في  
الاجرة الشهر وهو لا يعلم ان الشهر فرغ فلا يحنث بالدخول في ربح الاحراز الميركس ظهر عنه  
لمينه استهلاله قاله ابن الصلاح **مسألة** حلف بالتعزير بالنفي قاله الماوردي في الزكاة  
والثالث في تعاليم عمر رضي الله عنه وسرطان ينقصر عن سنة لئلا يشاء ويالتعزير  
في الزكاة **مسألة** قال ابن الصلاح في الاجارة مرفقا وبه قولهم في الاصطد من شفتها  
وعلى الملاحين فلا ضمان يدل على من في يده البراه اذ اعلمته فلا ضمان عليه في  
وشرطه ان يكون اهلا للزكوة مثلها ولا فهو مفرط **كتاب** الاقضية اذا  
ثبت مال على غائب وله مال حاضر قضاء منه انتهى والغائب الذي هو في ذم  
القاضي كالحاضر فان كان في غيره ولا يته كسب القاضي الى قاضي بلد المال باجري  
عنده ليو في ما ثبت عنده قاله الراعي في الركن الثالث من كيفية انها  
القاضي الحال **مسألة** قال السبكي الحكم بالتوجب صحيح ومعناه الصوة مضوء  
عن النقص كالحكم في الصوة لكنه في الزينة ذكره في مصنف له وفيه  
نظر لان رايت في كلامه شرح ان القاضي اذا اراد ان لا يشتب اليه  
في لواقعه شي قال حكمت بما يقتضيه البينة فيه فان كان صحيحا فهو صحيح  
او فاسدا فهو فاسد انتهى والحكم بالتوجب مثله فيما يظهر قال السبكي اذا  
نقض الحاكم حكم احد **مسألة** عن مستندة ولا انما لا يلزم القاضي بيان السبب  
اذا لم يكن حكمه نقضا **مسألة** اذا استدعي على حاصر في البلد وقد استقرت  
عينه وكان حضوره مجلس الحكم يعطل حوال المستاجر فلا يحضر حتى يتقضي  
الاجارة ولو اراد الشفيع وحنه فادعى عليها شخص بها لفاقرت حنث  
قاله



قاله شرح وبه اتفق النواوي **مسألة** لو قامت بينه وبينه حلف عن  
الشفيع هل يحسم ام لا وجهان **قاعدة** قال القاضي حكمت بسهادتهما مع علي  
بعضهما لكن اكره في السلطان على الحكم بقولهما قبل قوله بلا يمينه تشهد  
بالاكره قاله الخراساني في فتاويه قال ولو شهدا عند القاضي في واقعه  
قديمه ولم يعلم حالهما هل هما فاكزان الوافعه واعتمد الحط وراي  
سواهما عن ذلك لزمهما الجواب **باب** القسمة **مسألة** حكم الراعي في  
الره وجها انه لا حاجة في قسمة المتماثلات الى اذن الشريك لا يحنث  
عليها والمذهب انه لا بد من اذنه وتقدم في الغضب ما يشكل على هذا  
والفرق واضح فعلى المذهب انه لو اشترك ثلاثة في ارض وطلب اثنان  
قسمة نصيبهما والثالث غائب على ان حصته الغائب متباعدة في  
سهم كل منهما في الراعي تعليل **مسألة** ان افراد بعض الشركاء في  
القسمة لا يجوز وحنثه من الزوجه وذكره ابن الرقبة عن نضر الماوردي  
وابن الضباغ وقال القاضي حبي ان الطيب لا خلاف فيه **مسألة** اشتراك  
دارا واقسمها ثم خرج نصيب احدهما مستحقا قال القاضي حبي ربح  
حصته من الثمن على البايع وقال الفوري في ليس له ذلك انتهى وقد تنبى المسئلة  
على ان القسمة بيع او اقتران **مسألة** يقع كثيرا وهو ان يخلف الميت اعيانا في  
قياس وحاس وعمرها وبعض الوزيرة غائب ويطلب الحاضر نصيبه  
وقد سئل ابن الصلاح عن مثل ذلك في حشب حاء او ان قطعه ونقص  
الشركاء غائب ولا يباع نصيب الحاضر اذا انكسر المستري من قطعه **قاعدة**  
انه اذا حيف من بقا به في الارض فوات شي قطع باق الحاكم لان له



ولا يحفظ مال الغائب من ان امكن الاجبار اما المماثلة بان تساوت اعيانه  
 في القيمة او لم يكن بان اختلفت قيمه اعيانه وامكن قسمه التعديل بان تعدل  
 الاعيان بالقيمة قسمه الحاكم عن الغائب مع وحى اليقين ان كان يتما وحفظ  
 نصيب الغائب ان امكن فان لم يمكن حفظ نصيب الغائب من الخشب  
 بيع كله وحفظ ثمنه فان بعدت قسمه الاحبار منه لعدم تماثله وامكان  
 تعديله ووجدنا من يشترى نصيب الايمان مساعا بيع وحده بشرط ان  
 يشاوي ثمن مثله لو بيع مع الجميع والا فلا وبيع الجميع لان هذا المشترك في  
 بين اقسام كل واحد لا يخلو عن ضرر في بيعه اهو نفا وقد اختلفوا في بطلان  
 وهو مالا احبار في قسمته فعمل بحسب على المماثلة وقيل يعطل على السركا  
 صعبان وقيل ببيع وهو ضعيف ايضا والضحاح انه يوجب على الشركا  
 والا حارة هنا متعديله وما ذكر قلنا في عين فيه وفي امثاله البيع انه اذا  
 عرف هذا فقد صرحا هنا بان المشترك اذا كان احنا ساوا انواعا لا احبار  
 فيه فمقي سملت التركة على مثل ذلك بعين البيع بطلان الحاضر وان اجملا  
 على نوع واحد ككتاب وعبيد ونماثلت لقيمة او لم تماثل وامكن التعديل الجبر  
 على قسمتها سطر او برفع المشتركة عن الجميع فلو لم يمكن التعديل الا بعين  
 وبعض اخرجي فلا اجبر وتعين البيع هذا ما تقدم من عن ابن الصلاح  
**كتاب الشهادات** **مسألة** ادعي دارا في يده ملكه اشتراها من فلان  
 فقال لهم القاضي هل كانت ملكا لبايعها فقالوا حتى ننظر ثم عادوا وقالوا  
 قد تبينا انها كانت ملكه وقت البيع لم تقبل شهاده فلان العلم بالملك شرط  
 يوم الشهادة والعلم بانها في يده يوم البيع يتصرف فيها تصرف الملاك  
 لا منازع له فيها وهنا لم يكن له ادعى بدار البيع حتى يشهدوا انها ملكه  
 فلا تقبل الشهادة على الملك البايع قاله القاضي وكلام الفقهاء مخالف  
 ولفظه

وانما يثبت بالاعيان  
 فبما يرجح

ولفظه وتقدم في الشهادات عن القاضي حسين مسيله قريبه الشبه من هذه ومثلها  
 قول شرح لوسعدا بارص وجبردها وعلطا في الجرد ودرقا لاخر يذهب الى الارض ويعنها  
 فقيل بطلانهم ولا يبطل شهادتهم وقيل بطلانهم ولا يقبل بعينه فلو رجح وقال الخطيب قبل يقبل  
 وقيل لا يقبل وقيل ان علط جرد واحد جاز ان يعيد الشهادة او لاكثر فلا انتهى مسيله  
 قال الرافي انما ثبتت شهادة الروي في الشاهد او علم القاضي بان شهد وشي يعلم  
 خلافة ولا ثبتت فيما لا يثبت لانها قد تكون زورا انتهى ومراده ان البيه لا ثبت ان  
 شهادتهم زور بعينه فخرج شهادته الشاهد بقول البيه انه شهد وزورا لا يخرج  
 منهم وقيل قال النووي في شرح مشتمل اذا لم يبين الخارج شيب الخرج وقيل في الحكم  
 لاجله مسيله قال الهروي لو قال الشاهد انا جرح قبل قوله اي وان لم يفسر الجرح  
 كما قاله الما وزدي والروائي ومحل هذا قبل الحكم بشهادة مسيله قال الرافي او الباب  
 الثالث في مستند الشاهد علم الشاهد يشترط في الشهادة بكون المال في يد يريده شاهده  
 ولا يجوز فيها الشهادة منه على الشاع ونقل جواز السماع عن ابن كج بعد هذا باوراق ثم  
 بحث فيه بانه ممن يمكن مشاهدته فينبغي ان لا تكفي الاستفاضة اسمي والمنصوص انه يكفي لاكتفاؤه  
 فيه وقال الجوزي في المرشد انه متفق عليه مسيله هل تقبل شهادة القانع لاهل السرحان  
 قال القاضي حسين في تعليقه لا تقبل انتهى وقال بعض اصحابه هل مسيله تقدم في الاقرار  
 في الوضايح شي متعلق بالشهادة ولو اقام يدين على زيد فاقام يدينه قبل الحكم  
 هذا الشاهد قال فلان يشهد ان صاحب الجوق وكل في استيفاء حقه من هذا المليون  
 وصلت وكالنه كان ذلك طبعنا في شهادته واواقام المشهود له بالدين بيته على انه  
 قد عزله من الوكالة بقبض الدين قبل شهادته شعت هذه البيه وثبت الدين  
 واما لوسعدا شاهدان على شيب الحسبه بان هذا الذي شهد عزله نفسه ومحل ان  
 يشهد سمعت شهادتهما مسيله وكله يتطابق وخنه فطلقها الوكيل ثم انكر الوكيل  
 وجب على الوكيل ان يشهد بحسبه انه طلق وخنه ولا يكرانه وكله فيه

فان كان  
 قد جرح



ليلا يمنع شهادته ولو اشترى شيئا بوكاله فادعى احبني على الموكل جارا للوكيل  
 ان يشهد بملوكه بالملك ان كان يحوز له ان يشهد به للبائع لو نوز فيه قبل البيع  
 وان شهد قال اشهدانه ملكه ولا يقول في اشترى به له وافق البعوي فمن  
 باع دارا فغضبت من المشتري فادعاه المشتري فللبائع ان يشهد به بالملك  
 مطلقا ولو علم القاضي انه باعها له لا يرد شهادته انتهى وفيه نظر لا يخفى كما تقدم  
 في الشهادات مسئلة ثبت دين بينه فاقام الوارث بينه بان الشهود اعدوا  
 الوارث فافق السطح تاج الدين بان ذلك غير قاض وفي الخبر وجهين احدهما  
 يكون قاض حالان الضرر يلحق الوارث في شهادته على الخصم في الحقيقة  
 والثاني لا يكون قاضا ويمكن طرح الاول لان التركة انتقلت الى الوارث  
 بالدعوى والبيات اذ اختلف الزوجان في منافع البيت ولا يثبت كونهما  
 فما احتضل احدهما باليد عليه حشا او حكما بان كان في القول قوله  
 وما كان في يدهما حشا او كان في بيت سكاك فيه معا فكل خليف صاحبه  
 فان خلفا جعل بينهما او خلف احدهما ففصل شوا الاختلاف في مقام الزوجية  
 او بعد الفراق وارثهما فوارث احدهما والاخر شوا ما صلح للرجل او  
 المرأة او لهما قاله الرافعي وقوله بان كان في ملكه مثال كثر ما هو احوط واجارة  
 او ملك او وقف وغيرهما ولو سكتا بيتا واحدا من دار كبيرة وهي ملك احدهما  
 او وقف عليه او في اجارة وخوفه ففصله كلام الرافعي ان شيئا ما عبد البيت  
 من بقيه الدار في يد مسحق المنفعة فقط وكلام غيره فيهم خلافة لان اليد  
 لهما في جميع الدار وهو اقرب نعم اذا اشتوت شبيه يدها الى الدار  
 ولو كان فيهما بيت مقفول ومفاتيحه مع احدهما فقط فالظاهر ان  
 اليد له فقط ويؤيده قول الماورئي لو تنازع عا داه في اصطبل احدهما  
 واندرهما عليها فان كان في الاصطبل جواب لغیر استوفاي اليد لهما لان

على من عا داه

فيما احتضل احدهما باليد عليه حشا او حكما بان كان في القول قوله

وشر

هذا اقربا عا داه

انصرف

انصرف في الاصطبل قد صار مشتركا وان لم يكن فيه غير واجب صاحبه كانت اليد  
 لصاحبه فقط لصرفه في اليد فيه انتهى ومجمله اذ لم يعرف للنازع سكاك في الاصطبل  
 والافق المسئلة المتقدمة في تنازع الشاكنين فان التباين التي عليه يختص بها فقط لانها في  
 يده وحدها ثم ظاهرا اطلاقا لانه لا فرق بين البالغين وبين غيرهم فيقوم والضمير  
 والمجنون مقامهم في دعوى اليد ولو تنازع عا داه واحدهما في الشرح والاخر رديفه وافق  
 الزوجين انها بينهما بعد التخالف لانها في يدهما ولو ركب على اول بعير في القطار وراكب  
 اخر على بعير في الوشيط وراكب اخر على بعير اخر القطار فالبعير الاول في يد الراكب عليه  
 وكذا في وجه جمع القطار الا ما كان عليه ففوق في يد رايه وقبل من الاول الى الوشيط  
 في يد الاول ومن الوشيط الى اخر في يد الراكب على الاوسط فان لم يكن الاصل مقطوع  
 بيد الراكب على ما هو رايه عليه فقط وما عداه فليس في يد احدهما شرخ ولو تنازع عا داه  
 ولا رجوع لاحدهما ثم قامت بينه لاحدهما به كانت الغرضه التي هو عليها تبعاله ولو سارعا  
 داه عليه حمل احدهما فهي لصاحب الحمل فلو كان للاخر عليها ركوبه مع حمل الاخر فهي بينهما وفي  
 كانت الدابة حاملا ففينا رعاها والحمل لاحدهما بالتقاضي فاليد لصاحب الحمل ولو تنازع عا  
 عبد عليه قميص لاحدهما فانه لا يرجع لاحدهما بالقبض لان ما على العبد في يد العبد  
 ولو تنازع عا داه لاحدهما فيها متاع فهي في يده وان لم يكن المتاع الا في بيت واحد فلا يجعل  
 في يده الا ذلك البيت فقط قاله الرافعي وصورتها اذ لم يكن ساكنا والا فقد تقدم في  
 تنازع الزوجين ما يخالفه مسئلة ادعى داه را في يد غيره واقام بها بينه انها ملكه فقال  
 القاضي فذكرت ان هن الدار ملكا لدا ن وقدمات واسملت الوارث فاقترع عندي  
 له على فليكن المملو منه فله ذلك وسد مع بيته قال الرافعي وهو رايه على التقضي  
 بعله قال الادريجي بل هو من باب قولنا لا يقضي خلافه انتهى وسميته اليه التباين  
 في تناويزه مسئلة قد منا في هذا الكتاب انه يكفي قول المبدعي عليه في الحوائث الاستحقاق  
 واشتتانه مسائل منها اذا اقران جميع ما في هذا البيت ملك روضة ثم مات  
 فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن موجودة عند الاقرار فانه محلف على نفي

ويشترى ايضا ما اودا مات احد السكاكين



العلم ان هذه الاعيان ولا شيئا منها لم يكن موجودا في البيت وقت الاقرار ولا يكفي ان  
 المفزلة لا يستحق هذه الاعيان لانه قد اقام يده بالاقرار المصدق لاستحقاق الاعيان  
 اذا اقر الخصم بما ادعى عليه فوجب ان يحلف على نفيه وانما يلزم الحلف على نفي الاستحقاق  
 اذا لم يقر المدعي حجة أصلا لا ثامه ولا ناقصه وقد صرحوا بأنه لو حصر كتاب القاضي  
 نحو على يد من عمره فاحصر شخص فقال لست المسمي بهذا وطلب ان يحلف على نفي استحقاق  
 لم يمكن منه مسله باع دارا بر قامت بينه لحسبه ان ابا البايع وقفها وهو يملكها  
 على انه البايع وبعد على ولادة من على المساكين انترعت من يد المسنري ورجع بالثمن  
 على البايع والغلة الحاصلة في حقه البايع تصرف الى البايع الا ان كذب نفسه وصدق  
 الشهود وان اصر على اكار الواقف لم يصر اليه وقف وادامات مصر على الانكار  
 صرف الى قرب الناس الى الواقف قاله الراجعي تبعا للفقهاء وفيه نظر تقدم في شهادة الحسبه  
 ولعل صورة المسيله ما اذا حصل القبول من الابن البايع حين بلعه خبر الوقف اذا قلنا يشترط  
 القبول في فتاوى الغزالي لو باع عقلا ثمرات فأنف او لاده انه وقف من اجلهم  
 على انهم لم على ولادة ولا رجوع الا ولا على المشتري باله لخله التي استوفاه في حقه  
 الاب واحد للاب باقراره انتهى وفي حاشية القناري ان غير الغزالي قال  
 يرجعون عليه ونسبه الى من باع الفضاة ولو ادعى على شئ في يده دار الله  
 مرايه واقامه واليد منه انه اشتراها من ابي المديعي ثم ان المديعي ادعى ان اياه  
 وقفها عليه قبل ان يبيعها واقام يده لم يسمع دعواه لانه مكذب لنفسه فلا يسمع  
 بينته الا ان شهد واحسبه او يدعيه من المستحقين وقد يقال الفصل دعواه  
 اذا ابد اعذارا على صدقة لقوله طنت ابي ورثتها لم يطهر في كتاب وكما  
 ذلك وهذا متعين ولو يدره بما اقر به السبكي فيمن اشترى دارا وحصرها بالبائع  
 وصدق على ملك البايع للدار ثم اشترىها المصدق من المشتري ثم ادعى المصدق  
 ان بعض المبيع وقف عليه فقال ان ظهر للقاضي وثبه يقتضي حفا ذلك على المصدق  
 حين تصديقته فله شئ دعواه وبينته ذكره في الشهادات وقد مناه في الوقف  
 ما يشهد له وقا اسرخر لو قدم شخص الويلد فاستأجره دارا قبل له هذه  
 دارا بين ورثتها فدعاها في شئ دعواه وجهان في الراجح الشئ دعواه

دل

دل

الحال على صدقة في حفا ذكر عليه ولو استري جارية متفقته فلما حل نقابها قال هذه  
 جازيتي ولم اعرفها للنقار ففقه وجهان وهذا باع على ان من طلب ابتاع شئ من رجل  
 لا يكون اقرارا به وعلى هذا الخلاف لو اقر رجل بملك ثم ادعاه وقال كنت ذكرت  
 ذلك على اقرار وكل انتهى ولو ادعى على اخيه ان اقام المديعي عليه بينه انه اقرب يوم  
 كذا انه لا يستحق في قبلي حفا فقال انا اعترف بهذا لكنه اقرب لي بعد ذلك بغيره الدار قال  
 فقال لا يسمع المدعي لان اجبه الخلاف قط انه لم يقر ولا يسمع الدعوى على مجرد  
 الاقرار ما لم يقل يلزمه تسليمه الي فيقول وجب لي عليه كذا بعد اقراره ان لا حق له  
 قبله ولو استري رجل من رجل دارا فطالبه البايع بالثمن فقال الدار اني لم اذبح لك  
 فقال ابل ملكي فله اخذ الثمن منه باقراره ولا رجوع له على البايع قاله القاضي حسين  
 قال فلو اعترف ان الدار لروحه وانما وكلته اجير المسنري على دفع الثمن فله  
 باقراره على الشرايط بصفحة القبول منه انتهى والاقر ان للمسنري الامتناع من  
 تسليم الثمن حتى يثبت البايع وكالته كما تقدم عن الفقهاء في مثله في بيع الوصي ولو  
 ادعى انه باع دارا فانكرها قام عليه بينه بالبائع او على اقراره فقال كنت صدرا وقت  
 البيع صدق بيمينه ان احتمل الا ان يقيم المدعي بينه على انه كان بالغ وقت البيع  
 او على اقراره بانه كان بالغ قاله القاضي حسين والظاهر انه لا بد من اثبات  
 الرشيد ايضا ولو وكله في بيع شئ فباعه الوكيل وباعه الموكل لا خرو لم يعرف المتابع  
 لم يحل لو احده منهما في الباطن ان يحلف على الشئ وهو وقف حتى يقر احدهما لصاحبه ولو  
 ادعى من ليس المبيع في يده على من هو في يده الشئ صدق صاحب البيد بيمينه انه لا  
 يحله استزاه قبله ولو ادعى دارا في يد رجل فانكرها واقام بينه مان حاكم له  
 هذا الدار غير ان هذا المدعي عليه كان غير هذا المديع عليه فقال القاضي حسين  
 ان شهدت البيد بانها ملك المدعي سمعت والا فلا احتمال الله وهما او  
 بايها انتهى وهو ما شئ على طريقة والا فالذهب ان الشئ يستصحب كما تقدم  
 فيما لو شهدت البيد للمديعي بانه اشتراها من يده وانه ورثها من يده وان لم  
 يقولوا الان هي ملك المدعي خلافا للقاضي حسين في سبله الارشاد القاضي

هذا هو القاضى  
 في هذه الدار  
 قاله

اذا ثبت



أيضا من ادعى عينا واقام بينه ففرض له ثم ادعى عليه مبدعها ملكه واقام د واليد  
بينه ان القاضي قضى له بالملك ان يسه الخارج اولى لانها تشهد بالملك مطلقا وبنده  
د واليد تشهد بالقضا فهو كما لو شهدت ايديته انه كان ملكه بالامس فلو  
نقضت بينه د واليد الى كونه لقاضي قضى له بها ولا يغرب روا ملكه كاسيئة  
اولى انتهى وهو ما شرع على طريقته وقيا من قول الجمهور تقدم د واليد مطلقا وقد  
قدمنا هذا ولو ادعى عليه عسر فقال هي ثمن مبيع بعثنيه ورد دته عليك بحسب  
ولا يلزمي تسليم هذا المال قال المديعي انما ادعى عليك مطلقا امرنا باحضار تلك  
العين وحلف انه لم يدع المال من جهة هذه العين الحاضرة ولو ادعى عليه عسر فقال  
اقر له خمسة واحلف على خمسة خارج خلاف قوله احلف على خمسة واذا اذ البعير في  
خمس لانه في اولى حصل مقصود المديعي في المعسر وهذا خلافة ولو ادعى القا  
ثم اراد ان يراها وسلمها فقال المشتري رد دقا بعيب فقال المديعي للقاضي  
قد اقر مسره بتسليم الثمن حتى يبرر العيب فقال انما اسرى بها خمسة ابره يبرر  
منه لان قوله الشايعي تضمن الاقرار بالالف لانه جواب الدعوى ولو ادعى عليه  
ضبعة في يده فانكر فاقام الخارج بينة انه اقر له بها من شهر واقام د واليد بينة  
انها ملكه لم يبرح بينة الخارج لا صلا اعتادهم ظاهرا باليد فقدم اقراره وايضا  
فمن اقر اخبر بشي ثم ادعاه لا تسمع حتى يبرر شيك الانتقال اليه ولو ادعى عينا فقال  
د واليد كانت له وباعها الى فانكر البيع فاقام د واليد بينة بانها ملكه ولم يسمع  
للمدعي من المدعي فالصحيح انها لا تسمع حتى تشهد واعلى الشري منه ولو عارض الداحل الخارج  
بينته واقام الخارج بينة بان ساهد الداحل هو بايعها من الداحل بطلت بينته  
بذلك اوبان البايع الذي باعها من المدعي عليه اشتام العين من المديعيها قضى لها  
للمدعي وتبطل بينه د واليد ولو ادعى بالاطفلة فقال الخصم من تدعي خمسة بالغ  
للسرك ان تدعي عنه فقال له القيم احلف انك لا تعلم انه لا صغير فان حلف على نفعه  
شطب دعواه وان لم يحلف والقيم لا يحلف قطعا قال البغوي ولو قال الموضع  
التي اتيت اشايعها وحيدوها في هذا الكتاب ملك فلان صح اقراره وليس لمسته

ان

ان يشهد عليها اذ الم يكن يعرفها احواله ان يشهد عليه بما تلفظ به من علوم المقر البيا  
وقد قدمنا المسألة اول الشهادات ولو ادعى القاصر عدا باعه له وسلمه واقام  
بينه على اقراره بذلك فقال اقررت ولم اقبضه فاقام المديعي بينه اخري القهر را وا  
العبد في يده وقال انه اشتراه من فلان بالف فقال المدعي عليه اقررت ولم يكن وصل  
الي فله خليف المديعي انه سلمه له لانه قد يكون في يده بلا تسليم من البايع ولو اقر بالف  
لزيد لم اقبضه فله المقر له فلو قضى القاضي عليه بالمال بينه المديعي ان ادعى المديعي  
عليه هذه الدعوى ولم يحلف المديعي وحيد ان ينقد قضاؤه لاجل بينته انتهى وبعده في فاض  
لا يري الخليف ولو ادعى دارا في يد انشأن انها كانت ملكا لمديعي وانتقلت الى دار  
ومنه الى اليوم هي ملكي واقام بينه فاقام د واليد بينة انها كانت ملكا لايه وهي  
واليوم هي ملكه لا يكون دفع حضي بين وجه الانتقال من ايده اليه قاله البغوي فلو انه اقام  
بينه انها ملكه مطلقا فاقام المديعي بينة انه كان اقرتها كانت ملكا لاي سمعت وحكم له حتى  
يقم د واليد بينة وبين وجه الانتقال من ايده اليه ولو مات فادعت اخته ارا الدار  
التي كانت في يده كانت ملكا لايين وضارت ميراثا لاي لاخي واقامت بينه فاقام  
اير الميت بينة انها كانت ملكا لاي ورثها منه ثم اقامت الاخنت بينة على الميت بانه كان  
اقرانه ورثها من ابيه ثبت الحق للاخت ولو اقام اخني بينة بشرائها من الميت واقامت  
الاخت بينة على اقرار الميت بالارث حكم للاخت بما تدعيه ولو ادعى على امراه انه سلم  
اليها الف فانكرت وقالت شتمته لولدي ثم مات الولد وضارت التركة للام وليس له ان  
ياخذ منها المال لا بينه ان كان مصر على قوله لاخذ الا لانه ليس مدعي على التركة انما  
يدعي عليها قاله البغوي قال فلوا دعي دارا في يد غير وانها وقف عليه واقام بينه فله  
ثم اقام د واليد اولى بينة ان د واليد كان اقر لوليه بالدار وقيل دعوى مدعي  
الوقفه لا تسمع لان الحكم بالوقف نافذ على الولد والام جميعا وكذا بعد ما قضى  
القاص بالوقف لوجا اخني فادعاه ملكه واقام البينة فحكم القاضي بالوقف مقدم  
وهو بنا على صله الذي قدمناه على اوال البنا الرابع قال ولو ادعى دارا واقام بينة

خليفه  
عبد





من ذي اليد واقام بينه على يمينه

تقبل واحدة منهما فلو ادعى انه قضى به بملكه منذ سنة ثم اقام بينه انه يملكها  
 انها ملكه فاقام ذ واليد بينه انها ملكه اشتراها من فلان وكانت ملكه يوم البيع حكم له اليد  
 ولو اقام المدعي بينه انها كانت موصوبة اشتراها منه لم تسمع انتهى والدعوى من القابلين  
 بان بينه الخارج الشاهدة بان يد الداخل غاصبه لا تقدم على بينه الداخل والصحيح خلافه قال ولو  
 ادعى انه اشتراها من زيد من عشرين سنة فاقام ذ واليد بينه انه اشتراها من عمرو من عشرين  
 قدم الداخل ولو اقام الخارج بينه على امر عمر لكانه انه اشتراها من زيد من عشرين سنة قضى  
 للخارج لانه اثبت بالبينه الثانيه انه اشتراها من زيد بعد اشتراكها منه ولو ادعى ذ  
 انه ورثها من ابيه ثم اقام بينه انه اشتراها من زيد لم يقبل ولو ادعى عبد ابي زيد رجل انه  
 تصدق به عليه منذ سنة فاقام بينه انه اشتراه منه منذ شهر وقال محمد بن الضبة  
 فاستر به لم يقبل منه لان الضد قد اذ اصحت لم يحضر الشرا وكذا لو ادعى الشرا منه منذ  
 سنة وقال محمد بن فضالة فتصدق على بعض ذلك واقام بينه فان ثبت ايها التام  
 العقب الا واثبت بينته والا فلا وقيل لا تقبل مطلقا ولو ادعى ذ امر مطلقا وقيل  
 تقبل مطلقا ولو ادعى ذ امر مطلقا وهي ذات طبعين واقام بينه حكم له بالطبعين  
 ولو ادعى بيتا او منزلا مطلقا واقام بينه تقبل تدخل الطبقه في ذكر البيت دور المنزل  
 وقيل يدخل فيها ودخول الاشجار والبناء في الارض والدار كبر خولها في البيع ولو شهد فلان  
 بالمال واحران بالبراه قدمت البراه ان اطلقتا فان ارجتا عمل المتأخر فان ارجت واحدا  
 عمل باق الا ان هريره بينه البراه اولى لانها بعد الوجوب والسرخ وحمل ان يتجاوز  
 ولو شهد واحد بالمال واحران بالمال قدمت ثريا لابرأ فهو زوج عن شهادته وقال العبادي  
 الشهاده بالمال ائت وهذا شاهد بالاهل برافجلف معه مسلمة فبما في هذا  
 الكتاب ان الفرع لا يزيد على اصله فيما يدعي ومنه لو اقرت امراه انها لا تستحق وارثا  
 فلان شيئا في الحصة الغلاية ثم ماتت فادعى عليه باي الورثه مشاركته بطريق الارث  
 عن المقر فاجاب ابن الصلاح في فتاويه في الاقرار بانها ان كانت اوتت بانه مالك  
 للحصه لا تستحق معه فيها شيئا فلا تسمع دعواه ورثتها حتى يدعوا انها بعد اقرارها للمقر له  
 نلت ملكه منه وكذا لو اقرت في اقرارها على انها لا تستحق في الحصة الغلاية شاقا  
 ابن

ابن الصلاح ولو كان في يد عتق يتصرف فيه بمدة طويلة بلا منازع فادعى سحر انه ملكه فانكره فاقام  
 المدعي بينه شهدت ان ربه اقر له هذا العتق من عشرين سنة مثلا وشهدت بان هذا العتق  
 كان في يد زيد المفرج الاقرار له ثبت بملك الملك للمدعي فتخرج من المدعي عليه ولو كان له ارض  
 وبها عراش لغيره يتصرف فيه مالك تصرف الملاك بلا منازع بمدة طويلة بتمتارعا فالقول  
 المتصرف فيه يمينه كما لو تنازع صاحب العلو وصاحب السفلى لسفلا منصرفا في السفلى  
 فان اليد فيه لصاحب المحل لكونه المتصرف فيه ولا اثر لكونه في ملك صاحب السفلى وليس  
 الارض ان يملك الخراس بيمينه من غير رضاه لان صاحب الغراس يستحق ابقاؤه على الدوام  
 في طاهر الحكم والتملك انها هو في غير ذلك بانقضاء الاجار او الاعداء ولو كان بين اخوين  
 ارض فمات احدهما عن نبي وبنايت فباع احدهما ولا دنصبيه ونصيب اخوته ووقفه  
 المشتري ثم مات البايع فاجتحت اخيه ان نصيبها باق على ملكها ولا ما باعته ولا وكلت  
 في بيعه واقام بينه المشتري بينه شهدت بملكه لئلا يكون في وقفه قال  
 الشبكي اذا عرف ان ذلك من اليد البنت لها ولا حوتها فالقول قولها يمينها ان نصيبها باق  
 على ملكها حتى تقوم بينه بانساقاله عنها بطريق شرعي كما العتق لو من الرجل لمره  
 المال فقال هذا العلام واسار لعبد ففقه وجهان اصحهما لا وهما كالجوهري في قوله لغير  
 يعني هذا واصحهما انه اقرار له بالملك ولعل الفرق ان اضافة الملك الى العبد وقدره رقه  
 حمل على النحر ولو قال تزوجه هذه زوجة فلان حكم بارتفاع النكاح الا ان يكون زوجه  
 فلان يوما من الدهر وقال المقر تحت انها كانت زوجته قبل هذا فلا نطق كما قاله في  
 نظايرة ما دامها لاه ولا دلوات امتا بوليد وانكره فشهدا بوبه مع اجني بانه اقراره ولله  
 قبل في الاحتياط وانه يشهد على ولده وفي حقه لولده الباء العاشر في ذكر ما يحصر  
 به القاصي الشافعي مع نوادر ونفايس لا يسبح عن غيرها فابدره محصر القاصي الشافعي  
 عن باقي القضاة ما ربحه اشياء بالاقا في الايتام والنوايب وبيت المال ولبساركة القضاة  
 فيما سوا ذلك وقال الشبكي في فتاويه وهذا مما اتفق عليه الخلاء وستم به في الدولة الطاهية  
 واستمرت العادة عليه وكل من عتق او بعزل بوليه مكانه على عادة من تقدمه قالوا اذا  
 شرط النظر لقاض من القضاة الثلاثة غير الشافعي فللشافعي النظر العام عليه واد اشترط



النظر للقاضي فلا يدخل غير السامعي فيه غير وان كان لذي يوليه القضاء عملا  
بالشرط والطال في المسئلة ذكره في فرع في باب الوقف في فتاويه وتركته قصدا  
فأبى في كتبه الخفية اذا اراد ان يعرف مرأة ونسبها حتى يقول اقرت  
فلانه بنت فلان بكذا او وكلت في كذا ونحو ذلك فطريقه ان يدخل عليها وعندها  
نسوة جماعة من النساء من يتيق بهن ذلك الرجل فيسألهن هذه فلانه بنت  
فلان العلاء في ذا قالوا نعم ويبنوا انها فلانه بنت فلان العلاء في نزلها  
اياما لم ينظر اليها لم يحضر سوه احرى يعرفونه اياها كما عرفت الا ولون فيتردد  
اليها تنهر من وثلته فاذا وقع معزقتها في قلبه يقول نسأ ورجا ومن امكنه  
سهد عليها بعد ذلك كذا قال السمرقندي وقياس مذهبنا كذلك كما قالوه  
في الشهادة بعدالة من لم يعرف عدالة لكونه لا يشترط طول الزمان كما يقدر في  
المسئلة المشتبه بها مسيله قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن قيس  
لرجل شهد على ما في هذا الكتاب فانه كتاب وصيه او كتاب حق على العلاء  
لم يحضر ان يشهد عليه لانه لم يراه عليه ولا قرأه الشاهد فلو قرأه عليه في  
امم ثم قال اسهد علي ما هذا الكتاب جاز له ان يشهد وان كان الكتاب  
طويلا انتهى وهو قياس من مذهبنا فان تكليف الشاهد حفظ ما  
سمعه وقت التحمل بعيد في كفي السماع فقط وان غاب عنه وله عند سماع  
احرم هذا هو الذي يظهر ورأيت في كلام الخفية خلاف هذا ولفظ الشاهد  
وقال مالك لا يشهد الرجل على ما في هذا الكتاب وهو اي يجوز شهادته  
على ما يراه وسمعه من الكلام الذي يتقنه وتحفظه كذلك قال السامعي انتهى  
مسيله قال السمرقندي قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن قيس  
يحب على الحاكم ان يشهد الشهود اذا شهدوا على رجل به شرب الخمر  
معرفة الخمر فان با من يعرف انهم قد عرفوا الخمر ويبنوا ذلك قبلت شهادتهم  
والا فلا وفي قياس قول مالك والشافعي انهما اذا شهدا به شرب الخمر

انتي

70  
التي من عصب الخمر الغيب وقد عرفها معرفة اثبتاها بلونها وريحها لا يحصى عليها  
وكا ناس من اهل العقل والفهم قبلت شهادتهما ولا يقبل شهادة احدهما انه شرب  
الخمر الا اهل العلم بها وقبيلهما اكثر الناس بلونها وريحها ويعلمها من كان شربها  
ثم اسلم او قاب اذا كان مسلما ومنهم من يعرفها اكثر من نظره اليها اسمها فابده  
اذا شهد الشاهد على اقرار كني في شتم شهادته اشهد على المقر على نفسه  
بذلك او بما اورد به وبودي الشهادة كذلك وبعضهم لا يعلو عنده بكنيت الشاهد  
على اقرار المقر بذلك او بمضمون هذا الكتاب وبودي كذلك وهو بعيد  
عن الصواب لان اقرار المقر مشهود به والمقر هو المشهور عليه فتقوله اشهد  
على اقراره بد غير صحيح لان اقراره بد غير مشهود عليه والمسألة الاقرار  
واذا حضر الشاهد عند البيع مثلا شهد به وليس له ان يشهد على اقرارهما بالبيع  
فان شهدانه لم تسمع شهادتهما لان قول البايع بعث كذا ليس اقرارا بالبيع  
وقول المستوفى قبلت ليس اقرارا بالبيع ايضا ولا يجمع قولها اقرارا ايضا نعم  
لو اقر عند مخربان لعقد بينهما وكان قد حضر العقد فله ان يشهد على اقرارهما  
بالتبائع وان كان يستغني عنه بمشاهدة جريان العقد فابده افي ابر الصلاح  
بانه اذا حكم الحاكم بصلحه الوقف على النفس وكان ذلك مذهبنا انه يجوز للسامعي  
بيع هذا الوقف وملكه والنصف فيه كسائر الاملاك في الباطن لان حكم الحاكم  
لا يغير ما في نفس الامر بل قال معناه وانما امتنع منه في الظاهر بسا شيد سرعية  
ولتحو هذا كل ما كان في معناه فابده هل ينحطف حكم الحاكم الى ما مضى من  
الزمن ام لا فيه خلاف قال الزوايف قال شريح في روضته لو حكم له الحاكم  
بدار في يد ربه فقال بعض اصحابنا له المطالبة بكرامتها من الوقت الذي حصلت  
في يد الخصم الى ان تراعيها منه وقال بعض لا يلزمه كرا المثل لحوار ان يكون ملك المشهود  
له حديث قبل شهادة الشهود فابده قد منا فينا بخارصا البيهقي ان  
من المرحات حكم الحاكم **حكم** وقال الشيبكي في سرح المنهاج في ما ما يحرم



من المساح ان من حده عين فاحص شخص فادعاه واقام بينه بانها ملكه ولم تنازعها  
 بينه اخري فالظاهر القطع بان تراعيها فان البينة بالملك المطابق وان اعمد في الظهور  
 اقوي من مجرد اليد فلو لم تشهد ملك اصلا لكن شهدت على حكم حاكم  
 من من متقدم انه ثبت عنده الملك كما هو عادة المكاتب في هذا الزمان  
 فقال القاضي حين ان هذا صدر له الشهاد بملك سابق وهو قضية كلام  
 القفال اي فلا تقبل قال والمفهوم من كلام غير خلافه يعني فيجعل <sup>بها</sup> المصلحة  
 مشككة والقاضي مكلف بالحكم بالظاهر فاي شيء يبرح <sup>عنده</sup> ويظهر له وحسب له الحكم فتارة  
 يقوى اليد حتى لا يكون للبينة وزن وتارة يعكسه وهو الغالب انتهى ورايت في  
 الدعوي من الكتابه لا ابرار لرفعها انه لو ادعى امر واقام بينه فحكم له بها ثم جاء  
 اخر واقام شاهدين اياها ملكه فحل الجناح الا الى عادة البينة ليحصل التعارض  
 امر لا فيه خلاف مبني على ان البينة المتقدمة التارخ مقدمه على المتأخره او لا  
 فان قلنا نعم فلا يحتاج ويقع التعارض اي ويرجح <sup>باليد</sup> جديدا او يعزها من  
 المرحلات وان قلنا لا لا اقدم تاريخا وبينه الا حدثت شوا والصحاح كما  
 يد من عادة البينة الا وحسب التعارض لا فالا لان غير موجوده انتهى  
 ولعله بناء على احكم الحاكم مرجح وايضا قال الشيباني اذا شهد من بينه  
 بأمر شديده رددت امره ان يثبت امر شديده فان كان قبل الحكم والاثبات  
 تعارضتاه حملت شقوقها ولا يثبت <sup>البر</sup> لاحد منهما ويحتمل اشتراكها انتهى وبالله  
 اقول ابن الصلاح ثم قال وان كان بعد الحكم فان لم يطل الزمان فعلى ما سبق  
 لان عندنا لا فرق بين ان يكون التعارض قبل الحكم او بعده وعند الحنفية لا اثر  
 بعد الحكم فيستمر الحكم على ما هو عليه وان طال الزمان بينهما وامكن صدقهما باثبات  
 وقتين فهل يقول بحكم بالثانيه مع اطلاقيهما او لا بد من بصرحهما لان هذا امر متجدد  
 والذي يقتضيه المنه الثاني فانه وقع في زمان <sup>اليد</sup> صحيح